الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة - د-" مولاي الطاهر "بسعيدة.

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر التحول الديمقراطي على عملية تقييم السياسات العامة في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص سياسات عامة و التنمية

من إعداد الطالبة:

بدرة قويدري

تحت إشراف الأستاذ:

عتيق شيخ

لجنة المناقشة:

أ. عتيق شيخ	جامعة مولاي الطاهر – سعيدة –	مشرفا مقرراً
أ. د. زيدان جمال	جامعة مولاي الطاهر – سعيدة –	رئيساً
أ. بن دادة لخضر	جامعة مولاي الطاهر – سعيدة –	عضو مناقشاً

السنة الجامعية

1435هـ– 1436هـ/ 2014م– 2015م

شكر و عرفان

الشكر أولا و قبل كل شيء لله سبحانه و تعالى الذي و فقني في إنجاز هذا العمل المتواضع .

كما أتقدم بشكري العميق إلى أستاذي الفاضل عتيق الشيخ لما قدمه لي من توجيهات وملاحظات التي أفادت في إخراج هذا البحث .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل بن دادة لخضر الذي قدم لي النصح والإرشاد و أمدني بالمراجع ، و لم يبخل عليّ بشيء.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور زيدان الذي ساعدني في إعداد هذه المذكرة

وعسى أن أكون بهذه الدراسة قد أسهمت بشئ مفيد و لو بالقليل في حقل الدراسات السياسية ، وإن كان التوفيق قد حالفني فهو فضل من الله وحده وإن كان التوفيق قد جانبني فاسأل الله أن يجبر عجزي وقصوري وما توفيقي الا بالله فهو حسبي ونعم الوكيل.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما، أتمنى لهما حجّ مبرور و ذنب مغفور و سعي مشكور إن شاء الله.

إلى إخوتي و أخواتي و بالأخص إلى أخي العزيز محمّد الذي ساعدني في كتابة هذا البحث.

إلى كل الطلبة الزملاء في تخصص السياسات العامة و التنمية و بالأخص إلى الصديقتين الوفيتين شيخي فوزية و بن خودة شهيدة.

و إلى كل من ساعدني من بعيد أو قريب فلهم منّي جزيل الشكر.

بدرة قويدري

مقدمـــة

مقدمة:

لقد عرفت الجزائر منذ 1989 عدة أحداث داخلية و خارجية، كانت دافعا رئيسيا لإجبار النظام السياسي على إجراء سلسلة من التحولات الديمقراطية التي صاحبتها العديد من التغيرات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي جعلتها تعيش أزمة حادة فرضت عليها إجراء عدة تغييرات بغية تجاوز الأنظمة التسلطية و الاتجاه نحو الديمقراطية و هذا يتطلب توافر جملة من العوامل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لما لها من أهمية في إحداث التحول الديمقراطي المطلوب.

ويبدو من الواضح أن هناك حاجة ماسة لأن نلفت الانتباهإلى دراسة التحول الديمقراطي و معالجته. غير أن هذه العملية الديمقراطية التي شرعت بها الجزائر لم تكن عملية سهلة أو يسيرة ، و إنما تخللهاالكثير من العقبات و المشاكل جعلتها في الكثير من الأحيان أمام امتحانات صعبة مما جعل الكثير من الباحثين و المفكريين يشككون بإمكانية نجاحها .غير أن تعارض المصالح بدا واضحا فيها بين فريقين أحدهما مؤيد للإصلاحات السياسية والآخر معارض لها.

غالبا ما ترتبط عملية التحول الديمقراطي بتقييم السياسات العامة كون هذه الأخيرة تمثل مجموعة القرارات و البرامج و الخطط التي تتخذها الدول بمشاركة الفاعلين من أجل تجنب أو حل مشكلة ما، انطلاقا من تناول السياسات العامة,التي تندرج ضمنها السياسة الصحية

انطلاقا على ما سبق قد تم اختيارنا للسياسة الصحية واحدة من أهم السياسات العامة أو جزء منها لما لها من أهمية لا يستقيم نشاط الأفراد في باقي مجالات الحياة الأخرى من دونها, تهدف إلى تخليص أفراد المجتمع من المرض و إعادة إدماجهم من جديد ليؤدوا دورهم بفاعلية داخل محيطهم الاجتماعي .

وعليه فإن غاية الدراسة في نهاية المطاف هي معرفة ما إذا كان هناك دور حقيقي للتحول الديمقراطي في تقييم السياسة الصحية أم لا؟

أولاً: مبررات اختيار الموضوع

يرجع اختيارنا للبحث في هذا الموضوع إلى عدة أسباب ذاتية و أخرى موضوعية فعن هذه الأخيرة يمكن إظهارها كالأتي:

-كون الموضوع يدخل ضمن الميادين البحثية التي يثار حولها الكثير من التساؤلات والنقاشات التي تتطلب البحث و التقصي خاصة ذلك النوع من الدراسات الذي يبحث في العلاقة بين المتغيرين أحدهما سياسي و الأخر اجتماعي

-إن سبب تناولنا لهذا الموضوع لكونه موضوع الساعة.

أما عن الأسباب الذاتية فيمكن إبرازها في النقاط التالية:

-الرغبة على الإطلاع المعمق بموضوع التحول الديمقراطي و علاقته بتقييم السياسات العامة.

-محاولة معرفة الدور الحقيقي الذي لعبه التحول الديمقراطي في تقييم السياسة الصحية.

-معرفة النتائج التي حققها التحول الديمقراطي و أهم التغيرات التي طرأت على السياسة الصحية بعد عملية التحول الديمقراطي.

ثانياً :الأهمية العلمية و العملية للدراسة:

إن الموضوع محل الدراسة يكتسي أهمية كبيرة.إلا أن ما يهمنا من هذا الموضوع الموسوم بالتحول الديمقراطي و أثره على تقييم السياسة العامة في الجزائر ما يلي:

-القضاء على الأنظمة التسلطية و الارتكاز على أنظمة أكثر ديمقراطية.

-تظهر أهميته أيضا في كون أن السياسة الصحية تندرج ضمن منظومة السياسة العامة باعتبارها من أهم المواضيع التي تناولها العديد من الباحثين و المختصين في هذا المجال.

-إبراز العلاقة النظرية السائدة بين التحول الديمقراطي و تقييم السياسة العامة.

-الاستفادة من الإطار النظري في الواقع العملي الإجرائي للدراسة.

ثالثاً: أهداف الدراسة

إن الغاية من وراء هذه الدراسة تكمن في تحقيق أهداف عدة سواء من الجانب النظري أو من الجانب التطبيقي يمكن حصرها في النقاط التالية:

-يهدف هذا البحث إلى تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي في الجزائر و ذلك من خلال تحديد الأسباب و الوقوف على الصعوبات التي تواجهه ثم التوصل إلى أهم النتائج التي أفرزها.

-يهدف هذا البحث إلى معرفة ما إذا كان هناك تحول فعلي في ميكانيزمات تشغيل العملية السياسية بعد دمقرطة النظام أم أن هذه الدمقرطة مجرد شعار و غطاء لإضفاء الشرعية على النظام.

-الكشف عن ضعف أو نجاح التحول الديمقراطي في تقييم السياسة الصحية.

-تحديد الدور الذي يلعبه التحول الديمقراطي على عملية تقييم السياسة العامة و إبراز العلاقة بينهما.

-محاولة تقديم اقتراحات و حلول من أجل تقييم السياسة الصحية.

-الكشف عن الانعكاسات السلبية أو الاجتماعية أو الاقتصادية التي يخلفها التحول الديمقراطي و مدى خطورتها على السياسة الصحية.

رابعاً: إشكالية الدراسة

إن إشكالية دراستنا تقف على المسارات التي عرفها التحول الديمقراطي في الجزائر من أجل سياسة صحية ناجحة و ذلك من خلال آليات و أطر معينة كان لها شأن و أثر في تقييم هذه السياسة و عليه في محاولة منا لإزالة بعض الغموض عن هذا الموضوع كانت إشكالية الدراسة منحصرة حول:

-هل كان للتحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر مع نهاية الثمانينات أثرعلى عملية تقييم السياسة الصحية؟ و ما هي الأهداف التي حققها التحول الديمقراطي للسياسة الصحية في الجزائر؟

هذه الإشكالية تبدو مهمة و بالتالي فهي تحيلنا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الديمقراطية و التحول الديمقراطي؟ و ما الفرق بينهما؟

-ما هي العوامل التي أسهمت في مجملها عملية التحول الديمقراطي؟

-ما هي الإشكاليات و المعوقات التي تعترض طريق التحول الديمقراطي؟

- ما علاقة التحول الديمقراطي بالسياسة الصحية؟

خامسا: فرضيات الدراسة

من أجل تبسيط إشكالية الدراسة قمنا باقتراح جملة من الفرضيات يمكن إبرازها كما يلي:

-**الفرضية الأولى**:إن الديمقراطية و التحول الديمقراطي مفهومان متلازمان.

-**الفرضية الثانية**: ترتبط العوامل بالأزمات السياسية و الاقتصادية.

-**الفرضية الثالثة**: تعترض طريق التحول الديمقراطي مجموعة من المعوقات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية .

-**الفرضية الرابعة:** الكثير يتساءل عن العلاقة التي تربط التحول الديمقراطي بالسياسة الصحية تكمن هذه العلاقة في إبراز التغيرات التي طرأت على هذه السياسة.

سادسا: منهجية الدراسة

إن أي دراسة لا بد أن ترتكز على عاتقها مجموعة من المناهج بغية الوصول إلى الحقيقة بصورة واضحة و مقبولة, و بالرغم من أهمية المناهج إلا أن الدراسة تستحق منا إدراج مجموعة من المناهج يمكن إبرازها فيما يلي:

- **المنهج التاريخي:** يعرف المنهج التاريخي على أنه المنهج الذي يتناول بالعرض والتحليل الوقائع والأحداث السياسية حسب تسلسلها التاريخي .

إن سبب اختيارنا و اعتمادنا على المنهج التاريخي من أجل التعرف على مجمل التحولات والتطورات السياسية التي عرفتها الجزائر و من خلال تفسير الوقائع و الأحداث التاريخية التي مرت بها عملية التحول الديمقراطي منذ 1962 إلى غاية 1989 و من خلال تطرقنا إلى نشأة و تطور السياسة العامة.

-**المنهج الوصفي:** يعتمد هذا المنهج على الوصف بشكل رئيسي بدلا من التحليل والتنبؤ يتضمن نوع من المقارنات من أجل استكشاف العلاقات بين المتغيرات.

تم الاعتماد على هذا المنهج لما له من أهمية كبيرة في مسايرة مختلف التغيرات و التطورات التي وقعت للتحول الديمقراطي و للسياسة العامة ,و كذا معرفة الحيثيات و جوانب الظاهرة موضوع الدراسة و التحليل.

فضلا عن ذلك اقتضت الحاجة إلى استخدام مجموعة من الإقترابات, فمصطلح الاقتراب يختلف عن مصطلح المنهج , فيعرف الاقتراب على أنه المدخل الذي يستخدم للإشارة إلى

المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تطرح و الضوابط التي تحكم اختيار موضوعات معينة.

و على هذا الأساس ركزت الدراسة على استخدام الإقترابات التالية:

الاقتراب القانوني والمؤسسي:بما أن ظاهرة التحول الديمقراطي جاءت مع دستور1989 .إلا أن الدراسة اعتمدت على هذا الاقتراب بهدف استقراء بنود الدساتير و إبراز الدور الفعال للمؤسسة التشريعية و التنفيذية و القضائية اتجاه السياسات العامة ,باعتبارها أهم الجهات الفاعلة في عملية تقييم السياسات العامة.

اقتراب السياسة العامة: ينظر لاقتراب السياسة العامة على أنه مرحلة جديدة في تطور العلوم السياسية , بما ان المرحلة السلوكية تؤكد على أهمية النظام . إلا أن منهجية السياسة العامة تمثل نتاج لنقيض المؤسسية و السلوكية في علم السياسة حيث تكتسي منهجية السياسة العامة أهمية بالغة بالنسبة للدول المتخلفة على رأسها الجزائر.

سابعاً: النطاق الزماني و المكاني للدراسة

للدراسة نطاقين أحدهما زماني و الأخر مكاني يمكن الإشارة إليهما فيما يلي:

-**النطاق المكاني للدراسة:** تتحدد المشكلة البحثية في نطاق مكاني محدد هو الجزائر, إذ يعتبر النطاق المكاني للبحث ميزة أساسية.

-**النطاق الزماني للدراسة:** يتحدد النطاق الزماني لهذه الدراسة منذ استقلال الجزائر سنة 1962 إلى غاية تاريخ الدراسة و تم التركيز على المرحلة الأحادية كونها شكلت منعرجا هاما في تطور النظام السياسي ومن ذلك تم تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين, مرحلة الأحادية الحزبية ثم مرحلة التعددية السياسية تاريخ بداية التحول الديمقراطي.

ثامناً: تقسيم الدراسة

ومن أجل وضع بحثينا في وجهته الصحيحة نحو مساهمة فعالة, و إضافة مفيدة في حقل الدراسات المتعلقة بالسياسات العامة, و من أجل الإجابة على كل التساؤلات التي سبق ذكرها, قمنا بتقسيم بحثينا إلى مقدمة و خاتمة و أربع فصول يمكن الإشارة إليها كالأتي:

في الفصل الأول تطرقنا فيه كإطار نظري لمفهومي الديمقراطية و التحول الديمقراطي, حيث احتوى هذا الفصل على مبحثين , خصص المبحث الأول للديمقراطية, تم التعرف عليها و على أهم الخصائص التي تتميز بها ثم الأشكال و الصور التي تتخذها وتم الوقوف على أهم المعوقات.

من الديمقراطية انتقلنا إلى التحول الديمقراطي, فمن خلال هذا المبحث عالجنا ماهية التحول الديمقراطي و ذلك من خلال تميزه عن غيره من المفاهيم المشابهة له و تطرقنا إلى الشروط الواجب توافرها من أجل إحداث التحول الديمقراطي ثم تم التركيز على الآليات والأنماط.

في حين خصصنا الفصل الثاني لتقييم السياسات العامة ,فقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين, خصصنا المبحث الأول للسياسة العامة, تم التعرف على تطورها التاريخي ثم أهدافها و المراحل التي مرت بها, فختمنا هذه المراحل بمرحلة التقييم أما المبحث الثاني حاولنا فيه تسليط الضوء على تقييم السياسات العامة تم التركيز على إعطاء مفهوم لتقييم السياسة العامة و التعرف على أهم الجهات و الأساليب ووقفنا على أهم الصعوبات التي تواجه عملية التقييم.

أما الفصل الثالث الموسوم بالتحول الديمقراطي في الجزائر الذي هو جوهر و لب مذكرتنا تم التركيز من خلاله على نشأة و دوافع التحول الديمقراطي, في حين خصص المبحث الثاني لمظاهر التحول الديمقراطي و أهم المعوقات التي تعترض عملية التحول الديمقراطي و اقتراح حلول لهذه العملية الديمقراطية.

أما فيما يخص الفصل الرابع حاولنا فيه إبراز العلاقة بين التحول الديمقراطي وعملية تقييم السياسة العامة فركزنا فيه على الانعكاسات التحول الديمقراطي على البناء الاجتماعي العام كالبنية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية , في حين تم التركيز على أهم المبادئ والمستويات في ظل التحول الديمقراطي و في الأخير حاولنا أن نعطي تقييم لبعض السياسات الاجتماعية, فتم اختيار السياسة الصحية من بين أهم نماذج تقييم السياسات العامة.

تاسعاً :صعوبات الدراسة

كغيرها من الدراسات الأكاديمية التي تواجه الباحث بعض العراقيل و الصعوبات التي تكاد أي دراسة في ميدان الدراسات السياسية أن يخلو منها, فقد وقفنا أمام صعوبات تمثلت فيما يلي:

-احتواء المراجع المستعملة على نفس المعلومات مما جعلنا نواجه خلط فيما بينها وصعوبة ترتيبها.

-ومن الصعوبات أيضا شمولية الدراسة على أكثر من موضوع حيث احتوت هذه الدراسة على موضوع التحول الديمقراطي و أيضا تقييم السياسة العامة.

الفصل الأول:

الديمقراطية والتحول الديمقراطي «دراسة في المفاهيم والأسس»

الفصل الأول: الديمقراطية والتحول الديمقراطي << دراسة في المفاهيم والأسس >>

تعبر الديمقراطية عن مفهوم تاريخي اتخذ صور وتطبيقات متعددة في سياق تطور المجتمعات والثقافات وتقوم فكرتها الأساسية على حكم الشعب وممارسة الرقابة على الحكومة ويتمثل جوهر الديمقراطية في توفير وسيلة منهجية حضارية لإدارة المجتمع السياسي بغية تطوير فرص الحياة.

كما تعتبر عملية التحول الديمقراطي أنها من الأدبيات التي راج استخدامها في الأوساط الأكاديمية والسياسية, التي تباينت التفسيرات حول درجة حدوثها.

المبحث الأول: ماهية الديمقراطية

فالديمقراطية مفهوم دار ومازال يدور حوله جدل كبير, فهو مفهوم معقد وغامض ومركبا, استخدم ولا يزال يستخدم بمعاني شتى, تختلف باختلاف الزمان والمكان تبعا للاتجاهات الفكرية السائدة, فهي وليدة لإرث تاريخي وسياسي و ثقافي بعينه تنبت منه وتنمو وتتطور معه وتعبر عنه.

أولا: التعريف بمفهوم الديمقراطية

تعتبر الديمقراطية مذهبا من المذاهب الفلسفية, كما أنها نظام من أنظمة الحكم وبالتالي فهي مذهب يقوم على أن الأمة مصدر السلطات وأن إرادتها هي أصل السيادة ومصدرها في الدولة, وهي كنظام في الحكم يراد بها ذلك النظام الذي يقوم على أساس إرادة الشعب.

فالديمقراطية في اللغة: كلمة يونانية تتألف من لفظين هما demos وkratous فالأولى تعني الشعب والثانية تعني حكم أو السلطة,[1] ومن جهة أخرى يرى هيرودت أن الديمقراطية هي حكم الكثرة التي تكون بيدها سلطات الحكم والإدارة والتي تهدف إلى نظام سياسي تسوده المساواة بين أفراد المجتمع .

وجاء في منجد اللغة العربية أن الديمقراطية هي إحدى صور الحكم , تكون السيادة فيها للشعب, أي حكم الشعب نفسه بنفسه وقوامها احترام حرية المواطنين والمساواة بينهم, حيث أن الصفة الرئيسية في النظم الديمقراطية تكمن في مساءلة الحكام عن أفعالهم أمام المواطنين الذين يمارسون دورهم بطريقة غير مباشرة من خلال تنافس ممثليهم المنتخبين وتعاونيهم.[2]

---

(1) محمد فهيم درويش، **مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد**، دار النهضة العربية، 2010، ص،ص، 22_23.

(2) **زهرة** زرقين، ((**أزمة الديمقراطية في الجزائر بين الفكر والممارسة، مقالربة ميدانية**))، جامعة فرحات عباس، سبتمبر 2010، ص132.

كما يمكن استخدام مصطلح الديمقراطية بمعنى ضيق لوصف نظام الحكم في دولة ديمقراطية أو بمعنى أوسع لوصف مجتمع حر ,فالديمقراطية بهذا المعنى الواسع هي نظام اجتماعي مميز يؤمن به و يسير عليه المجتمع ككل على شكل أخلاقيات اجتماعية.

1)-مبادئ الديمقراطية: ترتكز الديمقراطية على مبادئ ومفاهيم أساسية, تتجلى هذه المفاهيم في مفهوم التوازن ومفهوم الشرعية السياسية و الثقافة الديمقراطية بالإضافة إلى مفاهيم أخرى.

1-1-مفهوم التوازن: قد تتعارض مصالح الأكثرية مع المصالح الأقلية والأفراد بشكل عام وبالتالي لابد من تحقيق توازن بينهما, و تتمدد هذه الفكرة لتشمل التوازن بين السلطات الثلاث وبين المناطق والقبائل والأعراق.

1-2-مفهوم الشرعية السياسية والثقافة الديمقراطية: يشير مفهوم الشرعية إلى مدى قبول الشعب, فالانفصالية والنزاعات العرقية والدينية تعد واحدة من بين الأسباب التي تؤدي إلى فشل الشرعية السياسية وبالتالي فالانتخابات الحرة ليست وحدها كافية لكي يصبح بلد ما ديمقراطي, فثقافة المؤسسات السياسية والخدمات المدنية هي الأخرى يجب أن تتغير, وهي نقلة ثقافية يصعب تحقيقها.[1]

1-3-حقوق الإنسان: وهنا يتم التركيز على ثلاثة جوانب لهذه الحقوق تتمثل في:

- تحقيق المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع.
- ضمان الحقوق الاجتماعية للمواطنين مثل: حق التعليم، الصحة.
- الممارسة الإيجابية لهذه الحقوق على نحو يقود إلى مشاركة المواطنين بصورة فعالة.

1-4-التعددية السياسية: تشير إلى ممارسة الناخبين حقهم في اختيار ممثليهم من خلال انتخابات حرة لإدارة شؤون حكمهم لفترة زمنية محددة.

1-5-التداول السلمي للسلطة: هنا التعددية تفقد مضمونها وقيمتها في ظروف احتكار السلطة, لأن التعددية تتطلب إعطاء فرصة متماثلة لكافة الأحزاب المتواجدة على الساحة السياسية للدخول في المنافسة بشأن تولي السلطة.[2]

---

(1) محمد فهيم درويش، **المرجع السابق الذكر**، ص23.

(2) عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، بيروت: دار الهدى للثقافة والنشر، 2003، ص،ص،40_41.

فالبرغم من عدم وجود اتفاق حول مضمون و شكل الديمقراطيات إلا أنه يرجع ذلك إلى تعدد مجموعة من الأطروحات, بحيث كل أطروحة تنطلق من خلفية معينة وهنا سوف نتطرق إلى هذه الأطروحات.

1/الطرح الليبرالي للديمقراطية:

يقوم هذا الاتجاه على أساس دولة النظام والقانون والمؤسسات الديمقراطية الحديثة بمعنى أن الديمقراطية الليبرالية نشأت من خلال آليات داخلية, فإن جوهر الديمقراطية الليبرالية يتمثل في تأكيدها وتركيزها على الحرية السياسية وما يرتبط بها من قيم وحقوق و مع ذلك, فإن الديمقراطية الرأسمالية تتضمن أشكالا من الحد من الديمقراطية, بسبب أنها قائمة على انقسام طبقي عميق.

2/الطرح الماركسي للديمقراطية:

ظهر هذا الاتجاه ليرد عن الاتجاه الأول , وليسد بعض الثغرات فركز على مسألة العدالة الاجتماعية, ويرى هذا الاتجاه أن النظام الاقتصادي الرأسمالي هو محرك العبودية و الفقر لذلك تم استحداث نظام اقتصادي يقوم على التخطيط المركزي فالفكر الماركسي التقليدي يشدد ضرورة الأخذ بالديمقراطية المركزية ويشير هذا الاتجاه إلى الديمقراطيات الشعبية, باعتبارها نظام وسط بين الديمقراطية الماركسية والديمقراطية البرجوازية, فهذه الأخيرة تدعي مساواة المواطنين في السيطرة على الحكومة لذلك فالاشتراكية ينبغي أن يكون لها مكانا لاقتصاد السوق و أن تؤمن بالديمقراطية السياسية.

3/الطرح الإسلامي للديمقراطية:

ظهر هذا الاتجاه للتوفيق بين الاتجاهين السابقين, وتنطلق رؤية الاتجاه الإسلامي لموضوع الديمقراطية من مبدأ الإسلام هو الحل و ذلك من خلال اعتماد مبدأ الشورى, و هذا ما جعل البعض يرى أن الديمقراطية أوسع و أكثر شمولا من الشورى, فإذا كانت الديمقراطية تقوم على مؤسسات ديمقراطية دستورية حديثة , إلا أن الشورى هي تنظيم دائم في خدمة العدل والمساواة بين الناس ومراقبة الحكام وسلوكهم السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.[1]

(1) محمد غالب سعيد غلي البكاري، **الإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية**، تحليل سسيولوجي مقارن: المكتب الجامعي الحديث، 2013، ص،ص، 48_50.

ثانيا: خصائص الديمقراطية

يتميز النظام الديمقراطي بمجموعة من الخصائص التي لا قيام له بدونها, بحيث يصدق القول على كل نظام لا توجد فيه إنه نظام غير ديمقراطي, و أبرز هذه الخصائص ما يلي:

1/سيادة الشعب أو الأمة :

فالسيادة هي تلك السلطة العليا التي تملك حق التشريع, فهي سلطة تسمو فوق الجميع و تفرض نفسها على الجميع, بما تملك من سلطة الأمر , فصاحب السيادة هو الشعب أو الأمة. أي أن الحكم للشعب أو حكم الشعب , فسيادة الشعب تعتبر الركيزة الأساسية في الفكر الديمقراطي و العمود الفقري في الأنظمة الديمقراطية, فلا ديمقراطية بغير سيادة الشعب.[1]

2/الديمقراطية مذهب سياسي:

ذلك أن الديمقراطية في حقيقتها مذهب سياسي يهدف إلى تقرير ممارسة الشعب شؤون السلطة السياسية وأفراد الشعب يتمتعون بحقوقهم السياسية على أساس فرديتهم. أي يمارسون شؤون السلطة بصفتهم أفراد لا على أساس انتسابهم لجماعة معينة أو طبقة من الطبقات.[2]

3/حقوق الأفراد وحرياتهم:

يتمتع الأفراد في ظل النظام الديمقراطي بحقوق وحريات ولكن هذه الحقوق والحريات ليس مسألة ثابتة وإنما مسألة مرنة تختلف باختلاف ظروف الزمان والمكان وتتطور مع تطور الحياة وأمثلة هذه الحقوق والحريات مثال: حرية الرأي, حرية الاعتقاد, الحرية الشخصية, حق الملكية, إلى غير ذلك من الحقوق, وهو بمثل هذا الإقرار يكون مخالفا للنظم الاستبدادية التي لا تقر بشيء مثل ذلك.[3]

---

(1)محمد شاكر الشريف، **الديمقراطية**.,ص23

(2)محمد أنس قاسم جعفر، **ديمقراطية الإدارة المحلية الليبرالية والاشتراكية**، الجزائر: ديوان المطبوعات,ص12

(3)محمد شاكر الشريف، **المرجع نفسه**، نفس الصفحة

4/الفصل بين السلطات:

تقوم الديمقراطية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات, لأن تركيز السلطات في يد واحدة يؤدي إلى التحكم والاستبداد, ففلاسفة اليونان كانوا ينادون بهذا المبدأ, فيرى أفلاطون ضرورة فصل وظائف الدولة و توزيعها على هيئات مختلفة , بقصد تحقيق المنفعة العامة.[1]

ثالثا: أشكال وصور الديمقراطية

يمكن تصنيف أشكال و صور الديمقراطية من منطلق علاقة الشعب بالسلطات التي تمثله إلى ديمقراطية مباشرة وديمقراطية نيابية و ديمقراطية شبه مباشرة وأخيرا صورة لم يعالجها الفقهاء إلا في السنوات الأخيرة وهي الديمقراطية شبه النيابية, و هنا سوف نتطرق إلى هذه الأنواع الأربعة للديمقراطية.

1)-الديمقراطية المباشرة:

فهي أقدم صور الديمقراطية, حيث يمارس الشعب فيها الحكم بنفسه من غير وسيط في كافة مجالات الحكم, و هذا الأمر جد عسير و شاق. فلا يتصور أن يمارس الشعب كله السلطة في كافة مجالاتها في كل مسألة يحتاجها الناس إلا إذا كان عدد أفراد هذا الشعب محدود للغاية, ومن بين المناصرين لهذه الديمقراطية نجد جون جاك روسو الذي يرى فيها الصورة الحقيقية و الترجمة الصحيحة لمبدأ السيادة الشعبية المطلقة, ويرى مونتسكيو أن القانون الأساسي للديمقراطية هو أن يباشر الشعب نفسه بنفسه وضع القوانين.

فبالرغم من أن النظام الديمقراطي المباشر ينطوي على ميزة أساسية وهي أن يحقق مبدأ السيادة للشعب تحقيقا مثاليا إلا أنه يعاني من بعض جوانب النقص يستحيل تطبيقه في الدول الكبرى.[2]

---

(1) محمد شاكر الشريف، **المرجع السابق الذكر**،ص24

(2) محمد علي محمد، **السياسة بين النظرية والتطبيق**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2004، ص217.

2)-الديمقراطية النيابية:

يتميز هذا النظام بإسناد مهمة مباشرة شؤون الحكم أو السلطة للنواب الذين ينتخبهم الشعب, حيث يكون دور هذا الأخير هو انتخاب النواب, غير أن هذا النظام النيابي يتكون من مجموعة من العناصر الأساسية تتمثل فيما يلي:

-وجود برلمان منتخب بواسطة الشعب لمدة مؤقتة.

-استقلال النائب عن هيئة الناخبين بمجرد انتهاء العملية الانتخابية.

-النائب يمثل الهيئة كلها و ليس دائرته الانتخابية فقط.[1]

يرى شومبيتر أن دور الجماهير لا يتعدى المشاركة الشعبية في عملية الانتخاب أما الدور الحقيقي فهو دور الأعضاء المنتخبين, فنجاح المشاركة الجماهيرية يتوقف على عدة عوامل شخصية و أخرى تنظمية , كاستعداد الجماهير و رغبتهم في الإدلاء بأصواتهم و طبيعة الحق الانتخابي. إلا أن ما يلاحظ في الواقع العملي ما يلي:

-قلة إقبال الجمهور المحلي على الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات

-قلة وسائل الاتصال بين الأعضاء المنتخبين و الجمهور.

-قلة قنوات حل المشاكل الجماهيرية.[2]

3)-الديمقراطية شبه المباشرة: للديمقراطية شبه المباشرة مظاهر ستة نوضحها في النقاط التالية:

3-1-حق الاستفتاء الشعبي: بمعنى استفتاء الشعب في أمر من الأمور سواء تعلق هذا الاستفتاء بالقانون و نسميه استفتاء تشريعي أو تعلق هذا الاستفتاء لإقرار خطة أو سياسة جديدة و نسميه استفتاء سياسي.

3-2-حق الاعتراض الشعبي: ونقصد به حق الناخبين في الاعتراض على قانون صادر من البرلمان.[3]

(1) محمد أحمد نايف العكش، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**، عمان: دار المكتبة الحامد للنشر والتوزيع، بدون سنة، ص،ص، 58_59.

(2) صفوان المبيضين، **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، عمان، 2011، ص74.

(3) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

3-3-الاقتراح الشعبي: فيما يخص في تسير شؤونهم الاجتماعية وهو يعني مساهمة الشعب فعليا في التشريع.

3-4-لحق في إقالة النائب: وهذا لا يقتصر على إقالة النواب البرلمان وإنما يشمل أيضا الموظفين والقضاة المنتخبين.

3-5-الحل الشعبي: يجوز للناخبين حل الهيئة البرلمانية بأسرها وعزل أعضائها كوحدة.

3-6-عزل رئيس الجمهورية: وهو حق تمنحه بعض الدساتير للشعب.[1]

4/الديمقراطية شبه النيابية:

إن الديمقراطية شبه النيابية هي صورة جديدة للديمقراطية, تتميز بثنائية هيئة الناخبين والهيئة التشريعية الممثلة للشعب. غير أن هذه الثنائية تسمح باختلاف وجهة نظر كل منهما, وهي ثنائية لا وجود لها في الديمقراطية المباشرة ولا في النظم النيابية الخالصة, أي أن الديمقراطية شبه النيابية لا تحطم الأساس القانوني للديمقراطية النيابية. إلا أنها تحترم وظيفة البرلمان الذي يمثل الشعب بأكمله, كما أنها تتيح الفرصة لأنظمة تؤدي من الناحية العملية إلى الضغط على النائب, فإن هذه الديمقراطية هي سائدة اليوم في إنجليترا والولايات المتحدة وفرنسا.[2]

رابعا: معوقات الديمقراطية:

هناك بعض المساوئ للديمقراطية ظهرت في ألمانيا عام1919 والسويد 1925 وفرنسا عام 1945 وإنجلترا عام 1948. غير أن أغلب الشعوب ظلت تحت ظلم النظم القديمة وما تتسم به من قهر اجتماعي ومعاناة إقتصادية، إلا أن ما زالت بعض الشعوب محرومة من أنواع المشاركة في الحكم.

فمن هنا يمكن إبراز أهم المشاكل التي تشكل عائقا أمام تحقيق الديمقراطية:[3]

---

(1)صفوان المبيضين، **المرجع السابق الذكر**، ص75.

(2)سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2008، ص،ص، 143_144.

(3)حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان**، الإسكندرية، 2006، ص51.

1/ القيم الاجتماعية السائدة:

تلعب القيم الاجتماعية دورا بارزا في تشكيل الديمقراطية, كما تلعب الحرية وحقوق الإنسان دورا هاما, باعتبارها الإطار المرجعي لسلوك الإنسان الفردي, وتحتاج كل من الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان إلى أنماط سلوكية جديدة وبالتالي تحتاج إلى قيم جديدة, لذلك نرى أنه كلما اختلفت هذه القيم كلما شكلت عائقا أمام تحقيق الديمقراطية.

2/ تخلف الأجهزة الإدارية الديمقراطية: و يتمثل ذلك في بعض السمات نذكر من بينها:

-تعقد الإجراءات و البطء الشديد في إصدار القرارات وتناقض بعضها للبعض.

-عدم الالتزام بتنفيذ الشعارات المعلنة.

-انتشار اللامبالاة و السلبية .

-عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

-صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة وبين الأجهزة التقليدية.

3/المصالح الخاصة والأغراض الشخصية:

إذا تعارضت التغيرات الديمقراطية مع مصالح الأفراد والجماعات, فهذا يؤدي إلى إيقاف تنفيذ عناصر الديمقراطية أو بعضها إذا كان لبعض أصحاب المصالح نفوذ كبير في المجتمع.

4/ تجاهل المشاركة الشعبية:

من الواضح أن هناك عقبات دائمة و قائمة في سبيل مشاركة المواطنين الفعلية, فعدم وضع المشاركة الشعبية في الاعتبار سيشكل خطورة عند تصميم أسس ومبادئ الديمقراطية.

5/ مشاركة الحكومة المعاصرة في العديد من الوظائف:

لكي تقوم الحكومة بهذه الأدوار فإنها تحتاج إلى وسائل منسقة بهدف تجميع المعلومات و تقييمها للوصول إلى نتيجة معينة.

6/ القيادات:

تتميز القيادات بسمات أساسية تجعله قادر على تحريك الجماهير و إثارتهم نحو تحقيق هدف مشترك إلا أنها في بعض الأحيان تواجه بعض المضايقات فتتغير و تنقلب من قيادات متحمسة إلى قيادات متحفظة.[1]

(1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **المرجع السابق الذكر**، ص، ص، 52_54.

المبحث الثاني: ماهية التحول الديمقراطي

عرف موضوع التحول منذ السبعينات أهمية متزايدة في الدراسات السياسية وهذا ما يعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية, حيث قدمت العديد من الدراسات و النظريات التي تفسر أسباب تعثر عملية التحول الديمقراطي, وبما يعكس الاهتمام بمحاولة الوصول إلى نموذج تفسيري لغياب الديمقراطية والبحث عن الآليات التي تدفع بعملية التحول.

أولا: مفهوم التحول الديمقراطي وعلاقته ببعض المفاهيم

1/مفهوم التحول الديمقراطي:

شغل موضوع التحول الديمقراطي حيزا متناميا في الدراسات السياسية, وخضع هذا المفهوم باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية كمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي من أجل إيصاغ اختلافه عن المفهوم التقليدي, حيث لم يعد النظر إلى إرساء نظام ديمقراطي في دول العالم الثالث, باعتباره نتاجا لعمليات التحديث السياسي أو كحلقة في التطور التاريخي للدولة, بل هو نتاج لتدابير إستراتيجية واتفاقات بين مختلف النخب السياسية, إلى جانب الخيار الواعي بين مجموعة من البدائل المؤسسية والأنظمة الانتخابية والحزبية.[1]

فمن الأدبيات التي راج استخدامها في الأوساط الأكاديمية والسياسية اصطلاح التحول الديمقراطي أو عملية التحول الديمقراطي أو التحول عن النظم الديمقراطية.[2]

فإن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح.

فكلمة التحول لغة: تشير إلى التغير أو النقل, فيقال حول الشيء أي غيره من حال إلى حال, وكلمة التحول تقابلها في اللغة الإنجليزية كلمة Transition[3]

---

(1) عمر مرزوقي، ((**حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر**))، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، دفعة 2012، ص103.

(2) عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، 1990، ص228.

(3) أحمد منصور بلقيس، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي** "دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى"، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004، ص28.

وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين إلى حالة أو مرحلة أو مكان أخر.

فعملية التحول تعني المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي و بالتالي فهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تفويض دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق.

تتحدد هذه التحولات من ناحية ببدء عملية تحلل النظام السلطوي ومن ناحية أخرى بإرساء شكل من أشكال الديمقراطية أو العودة بشكل من أشكال النظام السلطوي أو ظهور بديل ثوري.

فالتحول إلى الديمقراطية يعرفها شمبيتر بأنها:<<عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل>> أي أن التحول إلى الديمقراطية تعني العمليات والإجراءات التي يتم اتخاذها لتتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر.

يقصد روستو بالتحول إلى الديمقراطية بأنها:<<عملية إتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام,المعارضة الداخلية,القوى الخارجية>>.(1)

من خلال هذا التعريف نستخلص أن التحول الديمقراطي عملية مستمرة لها ثلاث مراحل تتجسد فيما يلي:

1-1-الاستعداد و التأهب: فخلال هذه المرحلة تزداد حدة الصراع السياسي و الاجتماعي بدرجة تهدد استمرار سيطرة و بقاء نظام الحكم غير ديمقراطي.

1-2-ظهور إجماع حول ضرورة التغير و تحديد مطالب و مجالات أساسية ومؤسسية.

1-3-تأمين التحول الديمقراطي من خلال إرساء مجموعة من القواعد و الممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثلية و تنمي الثقافة السياسية و الديمقراطية.(2)

---

(1) أحمد منصور بلقيس، **المرجع السابق الذكر**، ص29.

(2) حمدى عبد الرحمان,**التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات**. عمان:جامعة أل بيت,200,ص22

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن التحول الديمقراطي هو مجموعة من حركات الانتقال من النظم غير الديمقراطية إلى النظم الديمقراطية تحدث في فترة زمنية محددة, وفي هذا الإطار يشير تشارلز أندريان إلى التحول الديمقراطي بأنه التحول من نظام إلى أخر أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام ويسميه التغير بين النظم، وعليه فالتحول يعني تغيرات عميقة في البعد الثقافي والبعد الهيكلي والسياسات للنظام.

فأطلق صامويل هنتغتون على هذه التحولات الديمقراطية بموجة التحول الديمقراطي وعرفها بأنها : << مجموعة من التحولات التي تشكل مراحل انتقالية مختلفة للانتقال من النظم غير الديمقراطية إلى الديمقراطية>>.[1]

2/التحول الديمقراطي وعلاقته ببعض المفاهيم:

لقد تعددت المفاهيم المتداولة للحديث عن عملية التحول, فقد تداخلت مفاهيم التحول الديمقراطي مع مفهوم الانتقال الديمقراطي ثم مفهوم الترسيخ الديمقراطي والتغيير الديمقراطي إلى غيرها من المفاهيم الأخرى.

2-1-الانتقال والتحول الديمقراطي:

في بداية الأمر لابد من التميز بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي, فالانتقال يقصد به المرور من مرحلة إلى أخرى عبر أسلوب جديد في إدارة الأمور.

يعرفه أودنيل شومبيتر بأنه:<< المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر >>وأثناء عملية الانتقال يتم تدعيم النظام الجديد و تنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد, وعمليات الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم, فهي تؤدي إلى تحلل النظام السلطوي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية.

فالانتقال الديمقراطي يأخذ ثلاثة نماذج لعل أبرزها:

-الانتقال عن طريق انتخابات نزيهة.

-الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية.

-الانتقال عبر آليات أخرى.[2]

---

(1) ليلى عماري، سهام عبد العزيز، **((معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مصر نموذجا))**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية دفعة 2013، ص28.

(2) قوي بوحنية، **الإنتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة**، الجزائر: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011، ص،ص، 95_96.

2-2-الترسيخ و التحول الديمقراطي:

حظي مفهوم الترسيخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية, باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة عن عملية التحول الديمقراطي, ولتحديد هذا المفهوم دار جدل كبير بين الدارسين فهناك من اعتبره مرادفا لمفهومي الاستقرار والمأسسة , في حين تحاول بعض الدراسات تحديد بعض العوامل المساهمة في رسوخ النظام الديمقراطي.

في هذا الإطار يشير بعض المفكرين أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي عادة ما تكون باتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسة الأخرى, ويرى لينز ان الديمقراطيات الراسخة هي التي تقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي.[1]

2-3-التغير والتحول الديمقراطي:

يحيل مفهوم التغير إلى التحول في البنى والسلوكيات والغايات السياسية التي تؤثر في توزيع وممارسة السلطة في كل تجلياتها,[2] ويشير هنتغتون إلى عملية التغير على أنها العلاقة الناتجة بين المشاركة والمأسسة,فهذه العلاقة هي التي تحدد استقرار النظام السياسي.

فالخطوة الأولى والمبدئية لتحليل التغير تنطلق من تحديد الأشياء و الأمور العرضة للتغير أي تحديد مكونات النظام السياسي, فهذه الأخيرة تعتبر أساسية في دراسة التغير, فقد ركز ألموند على ما يسمى بتغير الأزمة وهنا ركز على التوازن بين الحتمية وبين الخيارات المتاحة.

فمن هنا يمكن النظر إلى التغير على أنه العملية المستمرة التي تهدف إلى إعادة توزيع القوة , باعتبار هذه الأخيرة الضوابط في اتخاذ القرارات وبالأخص القرارات التي تؤثر في الناس.[3]

---

(1) نفيسة رزيق، ((**عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق**))، مذكرة لنيل رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، 2008_2009، ص22.

(2) محمد كولفوني، ((التغير الاجتماعي والسياسي،"دراسة تأصلية نقدية للمفاهيم")) المغرب، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ص143.

(3) نداء صادق الشريف، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، عمان: دار الجهينة للنشر والتوزيع،2007، ص143.

ثانيا: شروط التحول الديمقراطي

سادت في فترة السبعينات من القرن العشرين بعض النظريات التي أكدت على ضرورة وجود شروط معينة من أجل التحول إلى الديمقراطية, فمن بين الذين يؤكدون على ضرورة ذلك نجد صامويل هنتغتون فهذا الأخير دعى على وجود مؤسسات سياسية تساهم في التوسط بين القوى الاجتماعية المتصارعة ووجود مؤسسات سياسية, حيث اعتبر هذه الأخيرة بمثابة قنوات لسماع صوت المعارضة واستعانة القوى الاجتماعية بها.

فنظرية التحديث هي الأخرى التي تؤكد على ضرورة وجود شروط معينة ومتطلبات محددة لقيام واستمرارية النظم السياسية الديمقراطية, فهذه الشروط قد تختلف من دولة إلى أخرى, فهي تعتبر بمثابة خطوط عريضة من أجل التحول إلى الديمقراطية, فمن ضمن هذه الشروط نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

-وجود بناء اجتماعي و اقتصادي متطور يتميز بوجود درجة عالية من الغنى.

-النمو الاقتصادي.

-انخفاض نسبة الأمية.

-وجود وسائل إعلام قادرة على إيصال الكلمة.

-التمدن و الحراك الاجتماعي.

فوجود هذه الشروط يساعد أكثر على التحول نحو الديمقراطية.[1]

ثالثا: أسباب وآليات التحول الديمقراطي

لقد ساهمت العديد من العوامل و الآليات في موجات التحول الديمقراطي, كما تضافرت الكثير من الجهود من أجل الترابط بين هذه العوامل.

1/ أسباب التحول الديمقراطي:

ميز الكثير من المفكرين بين هذه العوامل الدافعة للتحول الديمقراطي, ما بين عوامل داخلية وأخرى خارجية.

---

(1)رفيق المصري وآخرون، **الدين والسياسة والديمقراطية** ، مركز حقوق الإنسان ومشاركة الديمقراطية، 2007، ص،ص، 24_25.

1-1- **العوامل الداخلية:** يمكن حصر هذه العوامل في النقاط التالية:

1-1-1 التغير في إدراك القيادة:

تعد القيادة السياسية من أهم العوامل السياسية التي تدفع لاتخاذ القرار أو عدم اتخاذه في التحول الديمقراطي, كذلك نجاح أو فشل التحول, حيث تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار وتوزيع الموارد الاقتصادية, فالقيادة مسؤولة عن عملية التماسك الديمقراطي وعن حماية الفرد من تعسف الدولة والتفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول.[1] فهناك عدد من الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو تأييد الخيار الديمقراطي, فمن بين هذه الأسباب نذكر ما يلي:

-تردي الشرعية السياسية للنظام.

-إدراك القيادة بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية, فمن الأفضل المبادرة بالتحول.

-يرى القادة أن اللجوء إلى الديمقراطية يعتبر البديل الأمثل للنظام السلطوي, فهذا الأخير لم يعد قادر على مواجهة احتياجات المجتمع.

-اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع, كزيادة الشرعية الدولية.[2]

1-1-2-انهيار شرعية النظام السلطوي:

إن استنفاذ النظم السلطوية يعتبر من أهم العوامل المسؤولة عن انهياره, كما يفقد النظام شرعيته بسبب التغير في القيم المجتمعية, كما يمكن النظر إلى أن مشاكل الشرعية قد تختلف من نظام إلى أخر أي حسب طبيعة النظام ,فالقاسم المشترك للحكومات الديمقراطية هو أن شرعيتها تعتمد على الأداء الناجح عكس النظم السلطوية, فالفشل في أداء النظام يعني سقوط كل من الحكام والنظام.[3]

---

(1) حسيبة شرون وعبد الحليم بن مشري، التحول الديمقراطي قي الجزائر وأثره على الحريات العامة، **أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر**، جامعة بسكرة، ص125.

(2) أحمد منصور بلقيس، **المرجع السابق الذكر**، ص،ص، 34_37.

(3) محمد لمين لعجال، معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر، **أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر**، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص52.

1-1-3- الأزمة الإقتصادية:

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية يعتبر عاملا مهما في اهتزاز شرعية الكثير من نظم دول العالم الثالث, وهذا ما تم التعبير عنه في صورة الكثير من الاضطرابات والتظاهرات الجماهيرية التي تطالب بالتغير وإدخال المزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة قليلة على موارد البلاد, فالتطورات الاقتصادية تلعب دورا مهما في دفع عجلة الديمقراطية.[1]

1-1-4- تزايد قوة المجتمع المدني:

إن تزايد قوة المجتمع المدني تعتبر من أهم العوامل التي تساعد على زعزعة مركز الأنظمة السلطوية, فهناك العديد من المتغيرات تعمل على خلق وتقوية جماعات المصالح, فيشير دي توكفيل إلى العديد من الأنظمة باعتبارها الحجر الأساس للديمقراطية, حيث أصبحت المصادر البديلة للمعلومات والاتصالات تدفع إلى متابعة الإصلاحات الاقتصادية, فالتحولات الاجتماعية هي الأخرى التي تدفع إلى الانفتاح الديمقراطي, فقد برزت ظاهرة الطبقية وزادت الفجوة داخل المجتمع بين الفقراء والأغنياء في الكثير من الدول.[2]

1-1-5-النزوع الأخلاقي والوطني:

أقصد به وجود القيم و التقاليد والأعراف الدينية والمدنية السائدة في المجتمعات المتخلفة, التي تشجع الديمقراطية كنظام سياسي أو أفضل من ذلك, يكاد يكون هناك إجماع على أن هذه القيم ليست قريبة جدا من الديمقراطية إن لم تكن بعيدة عنها, فلا بد أن يسود في المجتمع قيم التضامن الوطني و الاحترام المتبادل والإيمان بالإرادة الوطنية والعامة التي تحتاج إليها الديمقراطية أي وجود أنساق تفتح باب للديمقراطية.[3]

---

(1) أحمد منصور بلقيس، **المرجع السابق الذكر**، ص37.

(2) محمد لمين لعجال، **المرجع السابق الذكر**، نفس الصفحة.

(3) جلال عبد الله معوض،((**أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي**))، المستقبل العربي، العدد 55، سبتمبر 1983، ص52.

1-2- العوامل الخارجية: تلعب العوامل الخارجية دور في إحداث الديمقراطية, فمن بين هذه العوامل ما يلي:

1-2-1- دور القوى الخارجية في دفع الديمقراطية:

إن الكثير من الدول الرأسمالية المتقدمة ومؤسساتها المالية تتمتع بنفوذ هائل ليس فقط على صعيد السياسة الدولية وإنما على صعيد تشكيل التطور الاقتصادي والسياسي, فالكثير من التحولات نحو اقتصاد السوق والديمقراطية تهدف إلى التحفيز على التحول الديمقراطي, حيث تلعب دور المراقب لتطور الأوضاع في الدول التي تمر بعملية التحول.

1-2-2-النظام الدولي بعد الحرب الباردة:

لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية و تحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية, وهذه الثورة الديمقراطية أدت إلى تدعيم الإتجاه نحو التغير والإصلاح.

1-2-3- العدوى والانتشار:

يقصد به أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة ما يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى , فالتقارب الجغرافي والتشابه الثقافي يلعب دور في انتقال عملية التحول من دولة إلى أخرى وهذا ما حدث في دول أوربا الشرقية.[1]

2/ آليات التحول الديمقراطي:

تواجه آلية التحول الديمقراطي الكثير من المعوقات والصعوبات, فالكثير من الباحثين يرون أن آلية الانتقال الديمقراطي مفتوحة للأسباب التالية:

---

(1) أحمد منصور بلقيس، **المرجع السابق الذكر**، ص،ص، 41_43.

2-1- الإخفاق السياسي:

بمعنى أن النخب السياسية الحاكمة استندت إلى شرعية القوة لحفظ سلطتها وإعادة إنتاجها ومحاولة بناء تلك الشرعية بعيدا عن العنف المادي. إلا أن هذه النخب أخفقت في ذلك بسبب الفشل في التنمية السياسية الديمقراطية.

2-2- نذر الحروب الأهلية:

لم يقدم التسلط والقمع وتعميم الإرهاب من قبل السلطة ضمانة لحمايتها من الغضب الاجتماعي, عكس ما أوهمت النخب الحاكمة نفسها به طويلا, بل أنجب هذا كله ردات فعل دفاعية تراكمت وقائعها إلى المدى الذي أدخل المجالين السياسي والاجتماعي.

2-3- الضغط الدولي:

بإمكان النخب السياسية أن تتجاهل المطالب الديمقراطية الداخلية والخارجية وممارسة جميع أنواع انتهاك للحقوق المدنية والسياسية للمواطنين, أما اليوم فإنها مدفوعة إلى فتح ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان.[1]

2-4- نمو ثقافة سياسية ديمقراطية:

إن توسع الثقافة الديمقراطية يعتبر شرطا أساسيا لتسهيل عملية التحول, وذلك من خلال تطور برامج التعليم و الصحافة المكتوبة والإعلام السمعي البصري , مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الثقافي لدى المجتمعات.[2]

رابعا: أنماط التحول الديمقراطي

يقصد بأنماط التحول الأشكال التي تتخذها عملية التحول, بمعنى الإجراءات التي يتم اتخاذها من نظام غير ديمقراطي وصولا إلى نظام ديمقراطي, وهنا يمكن التميز بين ثلاث مسارات رئسية للتحول الديمقراطي فيما يلي:[3]

---

(1) على خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص،ص، 138_141.

(2) محمد صفي الدين خربوش، **التحول نحو الديمقراطية في النظم السياسية العربية**، الدليل العربي للقانون العربي، 1998، ص16.

(3) عبد العظيم محمود حنفي، **إستراتيجيات الانتقال الديمقراطي**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص12.

1/ التحول من أعلى:

فهنا تلعب القيادة السياسية دورا حاسما في إجراء هذا التحول, وذلك من خلال إنهاء نظامهم غير الديمقراطي وتحويله إلى نظام ديمقراطي، فالقيادة تتعدد وتتنوع مابين القيادة السياسية المدنية والقيادة العسكرية فهذه الأخيرة تضع شروط لهذا التحول من بينها ما يلي:

-احترام دور المؤسسة العسكرية ومسؤوليتها عن حماية الأمن القومي للبلاد.

-وجود قادة إصلاحيين يميلون إلى إحداث تغير بهدف إنهاء النظام السلطوي.

فمن السمات التي يتميز بها هذا المسار مايلي:

- إن القادة السلطويين يمكنهم صياغة قواعد رسمية للعبة السياسية للحفاظ على مصالحهم في ظل نظام ديمقراطي.
- إن قادة النظام السلطوي يمكنهم قلب محاولتهم و مبادرتهم في حالة الانفتاح السياسي.
- قد يلجأ النظام تحت تأثير الضغوط المجتمعية إلى الدخول في عمليات تفاوضية للشروع في عملية التحول الديمقراطي.[1]

2/ التحول من خلال التفاوض:

يحدث النظام السلطوي من خلال انخراط النظام السلطوي مع القوى السياسية والاجتماعية وذلك من خلال وضع أسس مشتركة من أجل إقامة نظام ديمقراطي، وفي هذا الإطار يشير صامويل هنتغتون إلى مجموعة من العوامل التي تدفع القوى الاجتماعية إلى الدخول في الحوار ولعل هذه الأسباب:

-افتقادها للقوة الكافية للإطاحة بالنظام القائم مما يدفعها إلى قبول التفاوض.

-فقدان النظام القائم للشرعية التي كان يتمتع بها.

-انهيار الإيديولوجية التي يقوم عليها النظام.

-تردي الأوضاع الاقتصادية, مما يؤدي إلى فشل النظام في تلبية المطالب والاحتياجات للشعب.[2]

---

(1) أحمد منصور بلقيس، **المرجع السابق الذكر**، ص،ص، 47_49.

(2) عمر مرزوقي، **المرجع السابق الذكر**، ص،ص، 116_117.

3/ التحول من خلال الشعب:

ففي هذا النمط يأتي التحول في ظل صراعات عنيفة وانتشار أعمال الاحتجاجات من طرف التنظيمات الشعبية و الإضرابات العامة غير المنظمة, ومن ثمة يستسلم النظام القائم لهذه المطالب الشعبية, فيقوم بعملية التحول الديمقراطي, فالقيادة السياسية وفق هذا النمط تكون ضعيفة بحيث لا تستطيع مواجهة القوى الشعبية الغاضبة, مما يضطرها للاستلام للمطالب الشعبية وبالتالي اللجوء إلى عملية الإصلاح السياسي.[1]

(1)أحمد منصور بلقيس، **المرجع السابق الذكر**، ص49.

خلاصة و استنتاجات:

يعد التحول الديمقراطي عملية متعددة الجوانب, لما لها من علاقة وطيدة بمفاهيم مختلفة, حيث تمحورت هذه العملية على ركيزة أساسية وهي الديمقراطية التي تتيح نوع من العدالة والمساواة, حيث تشير الدراسات إلى أن الديمقراطية في أوجهها المختلفة ارتبطت بأسس ومبادئ أساسية لا يمكن تجاهلها ضمن شروط لا نستطيع إلغاء أحدها من الأخر لضمان عملية ناجحة من أجل بقاء المجتمع و سيرورته من منطلق علاقة الشعب بالسلطات. لكن هذا لا ينفي بأن الديمقراطية لا زالت تعاني نوع من النقص وعدم الشفافية في ظل وجود معوقات تختلف حدتها باختلاف درجة الأزمة و تأثيرها السلبي على المجتمع.

فمن الملاحظ أنه في السنوات الأخيرة ازداد الاهتمام بالنهوض بالمجتمع و تنظماته المختلفة في ظل نوع من التجديد كآلية من الآليات التي أتاحها التحول الديمقراطي.

ولعل من أهم الاستنتاجات التي يمكن الخروج بها:

-أن عملية التحول الديمقراطي والديمقراطية وجهان لعملة واحدة, لكل منها أثره الهام و البالغ على المجتمع. لكن باختلاف طبيعة النظام السائد وطبيعة الدولة ومدى تقبل أفراد المجتمع لهذه العملية ومدى تأثير درجة حدتها على المجتمع .

-نجاح آليات التحول الديمقراطي ترتبط بدرجة كبيرة بقبول هذه الآلية كآلية أساسية.

الفصل الثاني:

تقييم السياسات العامة

«دراسة في المفهوم، الأساليب، الفواعل»

الفصل الثاني: تقييم السياسات العامة دراسة في المفهوم الأساليب الفواعل

يعد موضوع السياسة العامة من أهم المواضيع في الدراسات السياسية والأكاديمية, لما له من أهمية علمية وعملية تهدف إلى تحقيق أغراض اجتماعية للمواطن, فقد تباينت الآراء لتحديد هذا المفهوم, كما تعتبر عملية تقييم السياسة العامة باعتبارها مرحلة أساسية وضرورية من مراحل صنع السياسة العامة.

المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة

سنعالج من خلال هذا المبحث أهم التطورات التي مرت بها السياسة العامة ثم التعرف على مفهوم السياسة العامة حيث يختلف هذا المفهوم باختلاف المفكرين وكذا الوقوف على أهدافها ومراحل صنعها.

أولا: التطور التاريخي للسياسة العامة:

يمكن تقسيم التطور التاريخي التي مرت به السياسة العامة إلى ثلاثة مراحل أساسية تتمثل في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية أي المرحلة التقليدية ثم المرحلة السلوكية وأخيرا المرحلة ما بعد السلوكية.

1/ مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية:

تميزت هذه المرحلة باهتمام بعض الفلاسفة والمفكرين بنظم الحكم وبالبناء المؤسسي للحكومة, ثم بدراسة الدستور وشكل الدولة ومهام المؤسسات من حيث التكوين والصلاحيات, فمن هنا إفترضت هذه الجهود التقليدية على المؤسسات الرسمية فقط وإعتبر الدولة الوحدة الأساسية للتحليل.[1]

---

(1)ناجي عبد النور، **مقدمة في دراسة السياسة العامة**، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014، ص32.

2/ مرحلة المدرسة السلوكية:

تمتد جذورها لفترات سابقة, فشهدت هذه المرحلة تطور في مختلف المفاهيم, فمن يرى سارتوري بين هذه المفاهيم يجد مفهوم السياسات العامة وبروز الاتجاه السلوكي لعلم السياسة الحديث, حيث تم التركيز على الأسس الاجتماعية والفنية للسلوك الفردي والجماعي, كما تم التركيز على الأحزاب والعلاقة بين السلطات الثلاث وتحليل أثر القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبفضل الجهود الفكرية لعالم الاقتصاد السياسي هارولد لازويل برز مصطلح علم السياسة العامة ويركز هارولد لازويل على احتياجات صنع السياسات من خلال التركيز على عملية صنعها وتنفيذها وكذا التركيز على محتوى المعلومات وتفسيرها لصانعي السياسات كما تميزت هذه المرحلة بالاهتمام بمنهج تحليل النظم الذي تحول من تسليط الضوء على الدولة إلى الأبعاد المتعددة ونتيجة لهذا التحول أصبحت الجماعات والقوى الاجتماعية هي الركيزة الأساسية للبحث والاهتمام والتحليل.[1]

3/ المرحلة ما بعد السلوكية:

يرى سارتوري أن تطور علم السياسة مرتبط بعاملين أساسين, يتمثل هاتين العاملين في النموذج المعرفي والنموذج التقليدي, فبفضل التطورات التي طرأت على النموذج المعرفي وظهور مدرسة شيكاغو والتطورات الحاصلة في النظم السياسية فهذا كله أنشأ على أنقاض الثورة السلوكية.[2]

ومن الملاحظ مع أواخر الستينات بدأت تتدهور أوضاع العالم الثالث , وهذا راجع إلى انتشار النظم السلطوية والمشاكل الاقتصادية فبدأ التحول من الوضعية المنطقية إلى النظرية التفسيرية حيث شهدت الولايات المتحدة الأمريكية مشاكل عديدة تمثلت في العنف, البطالة وبالتالي ظهرت الحاجة داخل مؤسسات الحكومة الأمريكية إلى تحليل هذه المشاكل, كل هذا دفع إلى تجاوز المرحلة السلوكية والانتقال إلى ما بعد السلوكية.[3]

---

(1) ناجي عبد النور، **مرجع سابق الذكر**، ص33.

(2) أحمد مصطفى الحسين، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص

(3) **المرجع نفسه**، ص34.

فالمرحلة ما بعد السلوكية أسهمت في حل مشاكل المجتمع عن طريق البحوث العلمية وإعداد وتنفيذ وتقييم السياسات في ضوء أثارها المتوقعة وغير المتوقعة على المجتمع والنظام السياسي.[1]

عرفت هذه المرحلة تغير في مفهوم السيادة بالمعنى التقليدي وثورة الاتصالات وإدخال مفهوم جديد عرف بشبكة السياسة العامة والدور المتعاظم الذي لعبته الأمم المتحدة وكذلك تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي على الدول المدانة فكل هذه العوامل ساعدت على ما يعرف بالسياسات العامة العالمية.[2]

ثانيا: التعريف بمفهوم السياسة العامة

قبل البدء بتحديد مفهوم السياسة العامة تجدر الإشارة إلى تحديد مفهوم السياسة حتى يسهل فهم السياسة العامة.

1/ مفهوم السياسة :

هناك تعاريف متعددة ومتباينة لكلمة سياسة تتفاوت من حيث البساطة والتعقيد, والواضح أن اختلاف زوايا النظر إلى المصطلح والمنطلقات الفكرية لعلماء السياسة والمفكرين والباحثين وأيضا المداخل المستخدمة لدراسة هذا المفهوم.

1-1-تعريف السياسة لغة:

توحي لفظة السياسة بشيء يتعلق بالشؤون العامة للبشر, وفي اللغة العربية اشتقت كلمة سياسة من كلمة (سوس), بمعنى رئاسة وسياسة الأمر أي قام به والسياسة تعني القيام بأمر من أمور الناس بما فيهم مصالحهم، وفي الأصل اللاتيني تعني كلمة سياسة تدبير شؤون الدولة.

يعرفها هارولد لازويل بأنها:<< دراسة النفوذ وأصحاب النفوذ أو أنه الدراسة التي تحدد من يحصل على ماذا؟ و متى؟ و كيف؟ >>

هناك تعريف أخر للسياسة يقول أن السياسة هي العلاقة بين الحكام والمحكومين, أنها الدولة وكل ما يتعلق بها من شؤون مختلفة.[3]

---

(1) ناجي عبد النور، **المرجع سابق الذكر**، ص35.

(2) سلوى الشعراوي وآخرون، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ص19.

(3) عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع،1989، ص09.

فالسياسة هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو مواجهة قضية أو موضوع وهي أيضا مجموعة من قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام.

جملة القول أن السياسة تنطوي على ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في الصراع, القوة, السياسة العامة.[1]

2/ مفهوم السياسة العامة:

تتعدد التعاريف وتتباين الآراء وتتضافر جهود المفكرين والسياسيين في تحديد مفهوم السياسة العامة, فيمكن حصر بعض التعاريف لهذا المفهوم فيما يلي:

2-1-السياسة العامة هي ما تختار الحكومة أن تفعله أو ما لا تفعله, بمعنى أن الحكومة هي المسؤولة أمام كل شيء, فهي التي تضبط الصراع داخل المجتمع وتقوم بتنظيمه وتوزيع المكافآت الرمزية والخدمات المادية على أعضاء المجتمع واستخراج الأموال والضرائب من المجتمع.

2-2-يعرفها ديموك بأنها تعني مجموعة المبادئ المرشدة أو التي ينبغي أن تكون مرشدة عند اتخاذ القرارات في شتى المجالات, أي أن السياسة العامة خلاصة عدة سياسات فرعية للعديد من جماعات المصالح وفي اللحظة التي يتم عندها تراضي وتوافق هذه السياسات والمصالح الفرعية تنشأ سياسة عامة بصدد موضوع ما.[2]

2-3-يعرفها كارل فريدريك: بأنها برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة في نطاق بيئة محددة لتوضيح المحددات المراد تجاوزها بغرض الوصول إلى هدف مقصود, بمعنى أنها سلوك موجه وهادف.[3]

---

(1)وصال نجيب الفراوي، **مبادئ السياسة العامة**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2002، ص14.

(2)عبد الكريم درويش وسيد عليرة، **دراسات في السياسات العامة**، القاهرة: مركز القرار للإستشارات، 2004، ص33.

(3)محمد تامر كامل الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، عمان: دار محمد لاوي، 2004، ص 27.

2-4-يعرفها خيري عبد القوي: بأنها تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بغرض الوصول إلى إتفاق على التعرف على المشكلة وعلى بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها, أي التعرف على مراحل صنع السياسة العامة.

2-5-يعرفها جيمس أندرسون: بأنها برنامج عمل هادف.

2-6-يشير كمال المنوفي إلى السياسة العامة بأنها تلك النشاطات التي تطورها الأجهزة الحكومية من خلال مسؤولياتها.[1]

2-7-يعرفها مارك ليند نبيريك وبنيامين كروسبي بأنها عملية نظامية تحظى بمميزات ديناميكية للمبادلة و التعبير عمن يحوز على ماذا؟ وكيف؟ ومتى؟

2-8-يعرفها دافيد إستون: بأنها توزيع القيم أي الحاجات المادية والمعنوية في المجتمع بطريقة سلطوية أمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية أي مكونات النظام السياسي.

2-9-يعرفها هنري توني: بأنها تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة من أجل إحداث تغيرات معينة داخل النظام الاجتماعي للدولة.[2]

2-10-يعرفها شارلز كوشران والويس مالون بأنها مجموعة من القرارات السياسية لتنفيذ برامج عامة قصد تحقيق أهداف اجتماعية.[3]

انطلاقا من التعريفات السابقة, يمكن أن نقدم تعريف إجرائي لمفهوم السياسة العامة, كونها تمثل مجموعة النوايا والأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها, متضمنة الخطط والبرامج لتحقيق الأهداف والقرارات والأعمال التي تقوم بها .[4]

---

(1)محمد تامر كامل الخرجي، **المرجع سابق الذكر**، ص28.

(2)خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2001، ص،ص، 32_34.

(3)أحمد مصطفى الحسين، **مرجع سابق الذكر**، ص09.

(4)محمد العيد حسيني،((**السياسة العامة الصحية في الجزائر دراسة تحليلية من منظور الإقتراب المؤسسي الحديث**))، مذكرة لنيل رسالة الماجستير في العلوم السياسية

ثالثا: أهداف السياسة العامة

تنتج السياسة العامة مجموعة من الأهداف, تدفع المعنين بدراستها والاهتمام بمحاورها في سبيل تحقيق أفضل تغطية إستجابية للأهداف المرجوة والتي يمكن أن نحصرها في النقاط التالية[1]

1/ تطبيق المنهج العلمي الصحيح في دراسة قضايا السياسة العامة:

يتم تناول السياسة العامة من خلال توظيف المعرفة العلمية من أجل استيعاب الأسباب والنتائج للقرارات السياسة العامة, فالمنطلق العلمي يعد منطلق أساسي في إقامة التوازن وإحدى الغايات التي تسعى إلى تحقيقها السياسة العامة وكذا تزايد الاهتمام بدراسة السياسة العامة.

2/ دعم الإمكانات و القدرات المهنية في عملية السياسة العامة:

تقتضي السياسة العامة توظيف المعرفة الفنية و الممارسة العملية بمختلف العوامل والآليات المساعدة في تكوينها, فقد أفادت السياسة العامة من أجل دعم الإمكانات وتنمية القدرات ا لمهنية من بعض النماذج والأساليب الكمية و النوعية, فعلى سبيل المثال نذكر بحوث العمليات باعتبارها مرتكزات توظيفية في تحديد المشكلات وبناء الفرضيات المتعلقة بها وربط الأسباب بالنتائج التي تعنى بها السياسة العامة.[2]

3/ تنضيج الأفكار والنتائج:

يتمثل تنضيج الأفكار في تبني أطر السياسات العامة ذات فائدة على صعيد المؤسسات والعمليات, وذلك من خلال إسهامات المشاركة الإيجابية لقطاعات المجتمع المدني في بلورة السياسة العامة, بمعنى أن السياسة العامة معطى للحكم فتكمن مهمة محللي السياسة العامة في التأكد من السياسة العامة بلغت أهدافها بصورة تامة أم لا من أجل العمل على تحسين نوعية السياسات الواجب اتخاذها والعمل بها وإنجاحها بقصد بلوغ الأهداف المرجوة.[3]

---

(1)وصال نجيب العزاوي، **المرجع سابق الذكر**، ص20.

(2)خليفة الفهداوي، **المرجع السابق الذكر**، ص42.

(3) المرجع نفسه، ص45.

جملة القول أن السياسة العامة تتضمن عناصر رئيسية تأتي في مقدمتها الأهداف ثم تخصيص الموارد وتحديد الآليات والأساليب والأدوات, وفي مقدمة أهداف السياسة العامة نجد تحقيق المصلحة العامة, فهذه الأخيرة تنطوي على الفوائد المادية والأفكار والمبادئ والقيم المعنوية.[1]

رابعا: مراحل صنع السياسة العامة (نختم بمرحلة التقييم)

تختلف وجهات نظر المفكرين والباحثين حول تحديد المراحل التي تمر بها السياسة العامة, كون هذه المراحل تمتاز بالدقة والتعقيد, سيتم توضيح هذه المراحل فيما يلي:

1/ تحديد المشكلة:

إن بداية صنع السياسة العامة تحتاج إلى تحديد المشكلة التي تتم بشكل عقلاني بالتالي تصبح المشكلة أمر من الأمور التي تهتم الحكومة بها.[2]

يقصد بالمشكلة بأنها تلك الحاجات الإنسانية التي يمكن تلبيتها, وبالتالي فهي خلل يصيب أحد هياكل التنظيم سواء كان منظمة أو مؤسسة أو حكومة أو مجتمع, نتيجة لاختلاف الحالة المرغوب فيها, حيث تتعدد وتتنوع المشكلة ما بين المشكلة العامة والمشكلة الخاصة, كون الأولى تتعلق بإنتاج السلع والخدمات العامة أما الثانية تتعلق بإنتاج السلع والخدمات الخاصة.

إن تحليل المشكلة تمر بمجموعة من الخطوات أهمها:

- ✓ تعريف المشكلة وتميزها.
- ✓ تحليل المشكلة أي مراعاة أسبابها وما مدى تأثيرها على الأهداف.
- ✓ إعداد قائمة بالحلول الممكن اتباعها لحل المشكلة .
- ✓ تقييم الحلول حسب المعايير الملائمة.
- ✓ تحديد الخيار الأفضل واتخاذ القرار.
- ✓ وضع خطة للتنفيذ عند إجراء التغير.
- ✓ المتابعة والتقييم.[3]

(1)وصال نجيب العزاوي، **المرجع السابق الذكر**، ص21.

(2)عبد الفتاح ياغي، **السياسات العامة النظرية والتطبيق**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2010، ص22.

(3) محمد قاسم القريوتي، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**، الكويت: مكتبة فلاح للنشر والتوزيع، 2006، ص،ص، 203_204.

2/ الأجندة السياسية أو جدول الأعمال:

بعد عملية تحديد المشكلة تأتي مرحلة الأجندة السياسية أو ما تعرف بجدول الأعمال, فأجندة الحكومة هي عبارة عن وثيقة رسمية تتضمن عدة بنود و كل واحد من هذه البنود يمثل أولوية من أولويات الحكومة.[1]

فمن المعروف أن الحكومة تواجه العديد من المشاكل المجتمعية , لكنها لا تستطيع مواجهة هذه المشاكل كلها و بالتالي فإنها تقوم بإدراجها في جدول يسمى بجدول أعمال السياسة العامة أو ما يسمى بأجندة سياسة الحكومة.

هناك نوعين من هذه الجداول, يعرف الأول بالنوع النظامي والثاني بالطابع الحكومي فيتضمن النوع الأول المسائل التي تتبناها السلطة أما الثاني فهو بمثابة جدول للنقاش, إلا أن ما يميز هذه الجداول أنها تمتاز بغياب التفاصيل فيها وعدم الموضوعية.

علاوة على ذلك أن الأجندة السياسية لها أهمية بارزة, فمحتواها هو الذي يحدد المشاكل والقضايا لأن الأجندة الحكومية تملك سلطة إلزامية.[2]

3/ بلورة وصياغة السياسة العامة:

بعد تحديد المشكلة وإعداد أجندة الحكومة تأتي عملية صياغة السياسة العامة, فهي المرحلة التي تأتي من أجل تطوير البدائل من أجل حل المشكلة وتتفاعل فيها عوامل وظروف عديدة تتضمن وضع الأهداف وترتيبها حسب الأولويات وتوزيع المخصصات اللازمة لرسم السياسات وإعداد البدائل وصولا لتحديد البديل الأفضل.

فصياغة السياسة العامة هي عبارة عن مزيج من التفاعلات السياسية, كما أنها جوهر سياسات الحكومة وبالتالي فإنها تستهلك جزء كبير من الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل اعتماد سياسة عامة, فهي تخضع لكثير من التأثيرات من جميع الأطراف كالأحزاب, جماعات المصالح.[3]

---

(1) عبد الفتاح ياغي، **المرجع السابق الذكر**، ص77.

(2) إبتسام قرقاح،((**دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989_2009**))، مذكرة لنيل رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، 2011، ص34.

(3) عبد الفتاح ياغي، **المرجع نفسه**، ص،ص، 79_113.

4/ تبني وإقرار السياسة العامة:

تكتفي هذه المرحلة اختيار البديل الأفضل وباتخاذ القرار حوله, ومن أجل اتخاذ القرار لابد بالمرور بمجموعة من المراحل, حيث تقدم للسلطة التشريعية في البداية مجموعة من القوانين والمشاريع تسلمها الأمانة العامة لمجلس الأمة أو مجلس النواب, لتحال فيما بعد على لجنة قانونية من أجل إعداد تقرير لهذا المشروع وبعدها يقدم إلى المجلس من أجل التصويت عليه, ففي حالة قبوله يرفع إلى رئيس الدولة للمصادقة عليه وينشر في الجريدة الرسمية ويصبح نافذ المفعول أما في حالة رفضه يرجع إلى المجلس ثانية لمراجعته.[1]

5/ تنفيذ السياسة العامة:

بعد انتهاء مرحلة تبني السياسة العامة وإقرارها, تأتي مرحلة التنفيذ, حيث تستدعي هذه المرحلة التنفيذ الفعلي للبديل.

يعرف التنفيذ بأنه تلك العملية التفاعلية بين الأهداف والعوائد المطلوبة والمرغوب تحقيقها من أجل إقرار السياسات, كما يعرف أيضا بأنه مجموعة من الأنشطة والجهود الموجهة لجعل البرامج تحقق أهدافها.[2]

ولتجسيد هذه المرحلة يجب مراعاة الإجراءات اللازمة للتنفيذ حيث تكمن هذه الإجراءات فيما يلي:

-صياغة البديل بوصفه قرار.

-اختيار الوقت المناسب.

-تهيئة البيئة الداخلية والخارجية المعنية بتنفيذ القرار.[3]

---

(1)محمد قاسم القريوتي، **المرجع السابق الذكر**، ص231.

(2)جبريال ألموند وآخرون، **السياسة المقارنة** إطار نظري، ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1996، ص271.

(3)خليفة الفهداوي، **المرجع السابق الذكر**، ص107

تواجه مرحلة تنفيذ السياسة العامة مجموعة من الصعوبات أهمها:

- نقص الموارد المالية و الإدارية و الفنية.
- غموض الأهداف و عدم تنسيقها.
- التعقيد في العملية الإدارية و مركزية القرار.

فبالبرغم من الصعوبات التي تواجهها عملية التنفيذ، إلا أن هناك شروط لنجاحه أهمها:

- تبسيط الأهداف ووضعها بصورة مفهومة.
- تعريف وشرح أهداف خطة المنفذين.
- تنسيق نشاطات عملية التنفيذ.
- عدم المبالغة في تحديد الأهداف.[1]

وعموما ما يمكن ملاحظته أن هذه العملية تلعب دور محوري مع الإدارة العامة, باعتبارها الجهة الفاعلة في تنفيذ السياسة العامة, فتكمن أهميتها في تحديد مصير السياسة والحكومة فهذه الأخيرة تترجم فيها سياساتها إلى واقع عملي.[2]

6/ مرحلة التقويم:

يعرف التقويم بأنه الاختبار أو الفحص للتأثيرات التي تنتجها السياسة العامة, كما يعرف أيضا بأنه تلك العملية المنهجية التي يقوم بها محلل السياسة العامة من أجل تحديد النتائج المترتبة عن تنفيذ السياسة العامة, و بالتالي فهو حلقة متتابعة في عملية السياسة العامة بدءا بالصنع حتى بلوغ التنفيذ.[3]

---

(1)أحمد مصطفى الحسين، **المرجع السابق الذكر**، ص108.

(2)عبد الفتاح ياغي، **المرجع السابق الذكر**، ص159.

(3) خليفة الفهداوي، **المرجع السابق الذكر**، ص109.

تتسم مرحلة التقويم بمجموعة من المميزات أهمها:

- ✓ ترتبط عملية التقويم بتصحيح السياسات العامة وتطويرها.
- ✓ إن عملية تقويم السياسات هي عبارة عن مجموعة من التصورات والتوصيات تصدر من أجل إحداث تعديلات على السياسات العامة.
- ✓ تعتمد عملية تقويم السياسات العامة على مبدأ الحياد .
- ✓ تتميز عملية التقويم بمبدأ التخصصية, بمعنى يخصص لكل سياسة مبدأ خاص بها.
- ✓ ترافق مرحلة تقويم السياسات العامة مختلف المراحل صنع السياسة العامة, فالغرض من هذه المرحلة يكمن في معرفة ما إذا كانت السياسة العامة صالحة للتعديل فتبقى, ففي حالة ما إذا كانت غير صالحة فتنتهي هذه السياسة العامة.[1]

7/ مرحلة التقييم:

نختم هذه المراحل بمرحلة التقييم, باعتبارها العملية الأساسية للذين يصممون وينفذون السياسات العامة ,تهدف هذه العملية إلى تشخيص و قياس الآثار والنتائج للوصول إلى أهم النتائج المنجزة, وسوف نتطرق إلى هذا بالتفصيل في المبحث الثاني المتعلق بتقييم السياسات العامة.[2]

---

(1)جمال زيدان، ((**تقويم السياسات العامة بين النظرية والتطبيق حالة الجزائر 1989_2009**))، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري، دفعة 2012_2013، ص17.

(2) أحمد مصطفى الحسين، **المرجع السابق الذكر**، ص110.

المبحث الثاني: مفهوم تقييم السياسة العامة

تعتبر مسألة تقييم السياسة العامة مرحلة أساسية وضرورية, لأنه يساهم في إعادة النظر والتصحيح في مسار التنفيذ, وعليه سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى إعطاء مفهوم للتقييم والتعرف على أهم الأساليب والصعوبات التي تواجه عملية التقييم وإلى أهم الجهات المعنية بالتقييم.

أولا: التعريف بمفهوم تقييم السياسة العامة

تتعدد وتتنوع التعاريف حول مفهوم التقييم وهذا راجع لاختلاف المفكرين والباحثين لإعطاء تعريف واحد, فبالرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه إلا أن هناك عدة تعاريف أعطيت لهذا المصطلح.

يعرف التقييم بأنه تقدير لقيمة الشيء أو نتيجة عمل شيء ما.

يعرفه سكريفين ومارك بأنه: حساب قيمة كل نتيجة من نتائج تطبيق شيء ما, كما يعرف أيضا بأنه عملية تتبنى معايير محددة لتقدير القيمة والأهمية ثم تحديد قيمة معينة لكل معيار من أجل التوصل إلى القيمة النهائية لنتائج القرار.[1]

هناك تعريف آخر للتقييم بأنه: نشاط منظم يستند إلى منهجية علمية الهدف منها التعرف على طبيعة العمليات المرتبطة بالسياسة العامة وآثارها والبرامج الفعلية المرتبطة بالتنفيذ, بمعنى أنه نشاط منظم إرادي غير عشوائي.[2]

يعرفه هاتري بأنه: عملية منظمة تستهدف تقييم النشاطات الحكومية حتى تقدم معلومات متكاملة عن الآثار بعيدة وقريبة المدى للبرامج الحكومية.[3]

---

(1) عبد الفتاح ياغي، **مرجع سابق الذكر**، ص176.

(2) محمد قاسم القريوتي، **مرجع سابق الذكر**، ص277.

(3) أحمد مصطفى الحسين، **المرجع السابق الذكر**، ص130.

إنطلاقا من هذه التعريفات يمكن النظر إلى التقييم على أنه عملية تشمل جميع النشاطات التي من خلالها تساعد على تحسين عمليات تنفيذ وتخطيط البرامج واتخاذ القرارات.

باختصار شديد يمكن القول أن عملية التقييم تهتم بالمعلومات والبرامج ومدى إستمراريتها, فالغرض الأساسي من عملية التقييم يكمن في النقاط التالية:

- معرفة الكفاءة التي تدار بها البرامج الحكومية.
- خدمة المواطنين بصورة عامة.
- خدمة صانعي السياسات ومتخذي القرارات في المستويات العليا من النظم الحكومية.[1]

ثانيا: الجهات المعنية بتقييم السياسة العامة

تقوم بعملية تقييم السياسة العامة عدة جهات، حيث أن هناك علاقة تفاعل بين هذه الجهات داخل المجتمع يمكن إبرازها فيما يلي:

1/ الهيئات التشريعية و أجهزة الرقابة المركزية التابعة لها:

إن معظم السياسات العامة و القوانين والقواعد تتم من قبل هؤلاء المشرعين, حيث يقتصر دورهم على التشاور و التباحث و النقاش حول السياسات العامة , كما يختلف دورهم باختلاف درجة التأثير في صنع و تقييم السياسة العامة حسب طبيعة النظام السياسي القائم في أي دولة و يبرز هذا الدور أكثرا في الدول المتقدمة كما يتضح دور هؤلاء في متابعة و تقييم السياسات الحكومية , كما أن هناك جهات مركزية تابعة للسلطة التشريعية تمارس عملية التقييم على السياسات و البرامج العامة.[2]

---

(1)أحمد مصطفى الحسين، **المرجع السابق الذكر**، ص132.

(2) خليفة الفهداوي، **المرجع السابق الذكر**، ص216.

2/ منفذو السياسات العامة:

هم المسؤولون السياسيون والمعنيون بأداء الحكومة, تتباين وإجباتهم بقدر واضح حيث يمكن إبراز دورهم فيما يلي:

- سن القوانين و تنفيذها.
- اقتراح السياسات العامة الجديدة.
- كسب الدعم والتأييد للأجهزة التي يديرونها بتقييم السياسات.
- الاضطلاع بالسياسات ومحاسبة التابعين على أدائهم.
- التركيز على البرامج التي يتم تنفيذها بكفاءة وفعالية.[1]

3/ الأجهزة الإدارية:

تعمل الأجهزة الإدارية على المشاركة في تطوير السياسة العامة, فمهامها مرتبطة بعملية تطبيق وتنفيذ وتقييم السياسة العامة, فالدور الذي يلعبه هذا الجهاز يكمن فيما يلي:

- تعتبر الأجهزة الإدارية ذاكرة الحكومة, لأنها تمتلك المعلومات لصنع السياسة العامة.
- تتخذ قرارات لها أثار سياسية هامة.
- تمثل الأجهزة الإدارية مصدر أساسي للسياسات.[2]

ثالثا: أساليب تقييم السياسة العامة

تتبع الحكومة عدة أساليب لتقييم السياسة العامة, وذلك من خلال تقييم أداء البرنامج والمشروعات العامة, فهناك العديد من الطرق التي يمكن أن تصنف من خلالها أساليب تقييم الكفاءة, يمكن إبرازها فيما يلي:[3]

---

(1)خليفة الفهداوي، **المرجع السابق الذكر**، ص217.

(2)جيمس اندرسون، **صنع السياسات العامة**، ترجمة عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999، ص60.

(3)أحمد مصطفى الحسين، **المرجع السابق الذكر**، ص142.

1/ التقارير و جلسات الاستماع:

تعتبر التقارير وجلسات الاستماع واحدة من أهم الأساليب لتقييم السياسة العامة التي تتم بصفة دورية, فالغرض من هذا الأسلوب يكمن في تقييم الأداء ودرجة الإنجاز, وكذا درجة تحقيق الأهداف المتعلقة بالسياسة العامة.

2/ الزيارات الميدانية:

يقوم بالزيارات الميدانية كبار المسؤولين وبعض اللجان البرلمانية من أجل التعرف على مستوى الأداء وعلى سير العمل.[1]

3/ التقييم التجريبي:

يعتبر هذا الأسلوب من بين الأساليب لتقييم السياسة العامة, فهو نوع مثالي من خلاله يتم اختيار مجموعتين, فالمجوعة الأولى قائمة على أساس التجربة أما الثانية فيطلق عليها بمجموعة الضبط.

4/ التقييم شبه التجريبي:

نتيجة لصعوبة توفر جميع الشروط الواجبة لضمان كفاءة التجربة في الواقع العملي, إلا أن هناك عدة أسباب أدت إلى ظهور التقييم شبه التجريبي, فهذا الأسلوب هو عبارة عن مجموعة كبيرة تحاول أن تقترن من الطريقة التجريبية المثالية.[2]

بالإضافة إلى هذه الأساليب هناك أيضا أساليب فنية متخصصة يمكن إتباعها من أجل تحديد الآثار المترتبة على تطبيق السياسة العامة أهمها:

- مقارنة النتائج ما بعد تطبيق السياسة بالوضع السابق لتطبيقها.
- مقارنة اتجاه عام لأداء برنامج عام قبل وبعد تطبيق سياسة معينة وخلال فترات منظمة.
- مقارنة أداء المشاركين في برنامج معين مع غير المشاركين فيه.
- مقارنة الأداء بمعايير عالمية.
- التعرف على مؤشرات الأداء وذلك من خلال التعرف على الآثار السياسة العامة.

---

(1)محمد قاسم القريوتي، **المرجع السابق الذكر**، ص289.

(2)أحمد مصطفى الحسين، **المرجع السابق الذكر**، ص،ص، 142_144.

(3)المرجع نفسه، ص،ص، 289_291.

رابعا: صعوبات تقييم السياسة العامة

برغم من الأهمية البالغة التي تنطوي عليها عملية تقييم السياسة العامة, إلا أنها تواجه عدة صعوبات, فيمكن أن نذكرها على حد تعبير الدكتور محمد قاسم القريوتي.

-غموض الأهداف الخاصة بالسياسات العامة وعدم قابلية بعضها للقياس.

-تعارض الأهداف التي تسعى السياسات العامة لتحقيقها.

-مقاومة الجهات المسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة لعملية التقييم.

-رغبة الجهات الحكومية في المحافظة على الأوضاع وتجنب أية محاولات لتقييم الأداء وخاصة إذا كانت المؤسسات المعنية تحظى بامتيازات لا تتمتع بها مؤسسات مماثلة.

-تجنب التكاليف المادية التي تتطلبها عملية التقييم والإدعاء بأنه الأولى تخصيصها للإنفاق على مجالات ذات أولوية أعلى.

-تعدد و تنوع تأثيرات السياسة وصعوبة قياسها بمؤشرات محدودة.

-الطبيعة الرمزية وغير القابلة للقياس لبعض أهداف السياسات مثل تعزيز الانتماء والاعتزاز الوطني.[1]

(1) محمد قاسم القريوتي، **المرجع السابق الذكر**، ص290.

خلاصة و استنتاجات:

إن الحديث عن أدبيات السياسة العامة يختلف باختلاف وجهات نظر الباحثين ورؤيتهم الخاصة لها, التي تمحورت ما بين فترات ومراحل تاريخية مهمة, مبرزة أهم الأهداف التي تهدف إليها السياسة العامة, باعتبارها عملية جوهرية مهمة تضفي طابع التكامل والتعاون المستمر بين الحكومة والفاعلين واختلاف الجهات المشاركة في هذه السياسة العامة, في خضم مراحل معينة تمر بها مع احترام مسألة التقييم لإعادة النظر والتأكد من فاعلية وجدوى هذه السياسة.

لعل ما يمكن الخروج به كملاحظات أساسية, أن عملية تقييم السياسات العامة مرحلة مهمة ينطوي عليها جهد الفاعلين كمقومين لما هو حاصل وما ينبغي القيام به كتصحيح الوضع الحالي أو الخروج بتوصيات قد تكون قريبة المدى أو بعيد المدى.

فالهدف من هذه العمليات الخروج ببدائل متاحة تخدم الصالح العام والصالح الخاص مع مراعاة جملة من الأساليب.

لكن هذا لا ينفي بأن هناك صعوبات تعوق دون الوصول إلى الهدف المنشود, وهذا كله راجع إلى تحكم الجهات المعنية بثقل هذه السياسات أو عدم التحكم في زمام الأمور.

الفصل الثالث:

التحول الديمقراطي في الجزائر

الفصل الثالث: التحول الديمقراطي في الجزائر

سيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى أهم المحطات التاريخية التي مرت بها الجزائر بدءا بثورة التحرير الكبرى 1954 وصولا إلى أحداث أكتوبر 1988, ثم التعرض إلى أهم الأسباب و العوامل التي ساعدت على تطور مسار هذه العملية والتي مست جل القطاعات والمجالات, خاصة الجانب السياسي والاقتصادي ثم التعرض إلى أهم الشروط الواجب توافرها من أجل نجاح عملية التحول الديمقراطي هذا فيما يخص المبحث الأول .

وكمبحث ثاني نعرض فيه أهم المظاهر المترتبة عن عملية التحول وكشف المعوقات والمشاكل التي تقف أمام عملية التحول الديمقراطي واقتراح أهم الحلول والأفاق بغية نجاح هذه العملية الديمقراطية.

المبحث الأول: نشأة ودوافع التحول الديمقراطي في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة التحول الديمقراطي انطلاقا من مراحل مختلفة, حيث تتميز هذه الأخيرة بخصائص ونتائج على المستوى السياسي, وهذا ما سوف نتعرض إليه.

أولا: نشأة التحول الديمقراطي في الجزائر

مرت الدولة الجزائرية بمراحل أساسية , حيث تعد أحد المحاور الضرورية من أجل فهم تشكل الحركات الاجتماعية والفكرية, فهذه المراحل هي بمثابة سلسلة مترابطة من المتغيرات السياسية والاقتصادية وكذا الاجتماعية, فبهذا المعنى نكون أمام أربعة مراحل أساسية لا يمكن الفصل بينها.[1]

1/ المرحلة الأولى: 1954-1962

تميزت هذه المرحلة بأكبر إنجاز سياسي في تاريخ الجزائر عرف ببناء الدولة الوطنية وتحقيق الاستقلال, فهذه المرحلة هي مرحلة سياسية بأتم معنى الكلمة, حيث تم إنشاء الأحزاب السياسية قبل حرب التحرير, فعاشت هذه المرحلة في أحضان الفكرة الوطنية بكل خصائصها ومراحل تشكيلها, فقد عرفت الحركة الوطنية في بدايتها الأولى انتشار شعبيا داخل الجزائر بدءا من نهاية الثلاثينات واتسمت بسيطرة القوى الشعبية, فالبرغم من سيطرة الفكرة الوطنية بمحتواها الشعبي فقد شهدت بعضا من التنوع الفكري والسياسي الذي أثار به التيار الديني الإصلاحي المتمثل في جمعية العلماء المسلمين.[2]

يعود تأسيس جمعية العلماء المسلمين سنة 1931 بقيادة الشيخ البشير الإبراهيمي التي أنشأتها السلطات الفرنسية للنظر في مطالب البيان تدعو فيها الجمعية إلى إنشاء حكومة جزائرية تكون مسؤولة أمام برلمان جزائري.[3]

---

(1) بومدين طاشمة، ((**مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر**))، مذكرة لنيل رسالة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2001، ص69.

(2) عبد الناصر جابي، **مأزق الانتقال السياسي في الجزائر**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص، ص، 07_06.

(3) ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية في الجزائر**، مديرية النشر الجامعية قالمة، 2006، ص67.

ركز هذا التيار على بعض القضايا المرتبطة بالهوية الثقافية والدين, فهذا أدى إلى تشكيل نجم شمال إفريقيا الذي تأسس سنة 1926 دخل الجزائر 1936 ثم تحول إلى حزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1927 تطور في الأخير إلى الإتحاد الديمقراطي لأحباب البيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري 1936.[1]

لقد نتج عن الفشل السياسي للحركة الوطنية بمختلف تياراتها وإيديولوجياتها في تحقيق الاستقلال السياسي من خلال إتباع الوسائل السلمية والطرق القانونية إلى فتح المجال أمام المواطنين ليستثمروا هذا الفشل السياسي ويؤكدوا طرحهم من خلال ما اشتهر على تسميته بالقيادة التاسعة التي أعلنت عن إنشاء جبهة التحرير الوطني.[2]

قدمت جبهة التحرير الوطني للجزائر مشهدا سياسيا وتاريخيا, فالسبب الذي أدى إلى تأسيسها يكمن في الصراع العنيف الذي شهدته حركات انتصار الحريات الديمقراطية إضافة إلى فشل المقاومة السياسية في تحقيق أهدافها الوطنية .

فقد كانت ثورة التحرير الوطني ثورة مؤسسة وفاعلة تجاوبت مع مقتضيات العصر الجديد, فمن هنا إستهلت جبهة التحرير الوطني صبغة صانعة للمجد التاريخي للجزائر.إلا أنها لم تعرف أي تنظيم قانوني ومؤسساتي .

وفي هذا الإطار إنعقد مؤتمر الصومام من أجل إعادة تنظيم قيادة الثورة وتقييم تجربتها, فقد ركز على مبادئ أساسية أهمها:

-مبدأ المركزية.
-مبدأ القيادة الجماعية.
-أولوية الداخل على الخارج.
-أولوية السياسي على العسكري.

---

(1) عبد الرزاق مقرئ، **التحول الديمقراطي في الجزائر**، رؤية ميدانية، ص11.

(2) بومدين طاشمة، **مرجع سبق ذكره**، ص71.

(3) أمحمد مالكي وآخرون، **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص222.

بعد مؤتمر الصومام عقد مؤتمر أخر سمي بمؤتمر طرابلس الذي عقد سنة 1962 حاولت فيه الجبهة وضع مشروع اجتماعي لتحقيق الثورة الديمقراطية, فلقد وضع برنامج طرابلس حدا للتعددية الحزبية وذلك عندما أقر تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي على الساحة الجزائرية.[1]

المرحلة الثانية:1962-1965

بعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها خرجت منهارة في جميع المجالات, فالسبب يعود إلى من يتولى السلطة، فهنا اشتد الصراع بين اتجاهين, حيث عرف الاتجاه الأول بالسياسي والثاني عرف بالعسكري, فهذا الأخير كان هو الحائز على الساحة السياسية وبسبب الخلافات الإيديولوجية والسياسية دخلت الجبهة في أزمة صائفة 1962 ونتيجة لهذه الخلافات السياسية برزت ثلاثة تيارات إيديولوجية متصارعة داخل جبهة التحرير الوطني من أجل التعبير عن مصالحها الاجتماعية والثقافية.[2]

يعد التيار الاشتراكي واحد من أهم هذه التيارات, يدعوا إلى بناء مجتمع اشتراكي جزائري أهم ما يميزه أنه مناهض للإسلام ومرتبط بالتسيير الاقتصادي والاجتماعي.

إن التيار الليبرالي الرأسمالي هو الأخر كغيره من التيارات المتصارعة داخل الجبهة, يدعو إلى إقامة مجتمع رأسمالي ليبرالي وتحويل المال من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وأخير هذه التيارات تيار رأسمالية الدولة الوطنية يقوم على أساس التخطيط المركزي و ذلك من خلال خلق دولة وطنية مركزية تقوم باسترجاع الثروات الطبيعية والوطنية.

إن أهم ما يميز هذه المرحلة أنها تميزت بظهور أزمات أبرزها:

-النزاع بين بن بلة وكل من فرحات عباس ومحمد خيضر, محمد أولحاج ثم الشعباني.

-تميزت بعدم استقرار الحكومات, حيث عرفت الجزائر تشكيل ثلاثة حكومات خلال هذه الفترة, فأول حكومة كانت بتاريخ 26 سبتمبر 1962 أما الثانية كانت بتاريخ 19 سبتمبر 1963 و أخر حكومة كانت بتاريخ 2 ديسمبر 1964.[3]

---

(1)بومدين طاشمة، **مرجع سبق ذكره**، ص73.

(2)سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص312.

(3)زيبحة زيدان، **جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة**، الجزائر: دار الهدى، 2009، ص175.

-عدم التوازن بين الطرف السياسي والعسكري.
-اتسمت الجزائر بنظام سياسي مهتز وغير متجانس.[1]

المرحلة الثالثة: 1965-1978

عرفت هذه الفترة استقرار سياسي, فهي أهم مرحلة في حياة الشعب الجزائري تم التركيز خلال هذه الفترة على الصناعات الثقيلة من أجل بناء دولة قوية.

شهدت هذه المرحلة حركة انقلابية قادها الهواري بومدين التي تمت بتاريخ 19 جوان 1965 فالواقع أن هذه العملية هي إطلاق الحركة العادية للأجهزة التي عطلت من أجل إقامة السلطة الشخصية حيث عمل مجلس الثورة على بناء دولة مركزية قوية تهدف إلى تنظيم المجتمع.[2]

وبصدور دستور 22 نوفمبر 1976 باعتباره أطول الدساتير أعطيت له سمة بارزة كونه أكثر انسجاما مع الحزب الواحد, يهتم بالحزب و الدولة, منحت له عدة وظائف سواء كانت وظيفة تنفيذية أو تشريعية أو قضائية.

فبعد صدور دستور 1976 بدأ النظام السياسي ينشئ مؤسسات دستورية من أجل إبراز الدور الفعال لجبهة التحرير الوطني و فتح المجال للمشاركة السياسية.
إن أهم ما يميز هذه الفترة والتي تعرف بالفترة البومدينية ما يلي:
-الارتباط الكلي بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية .
-بناء قواعد مؤسساتية وذلك من خلال تأكيد شرعية النظام وإعادة الاعتبار للدولة وتحديد ميكانيزمات عمل النظام السياسي[3].

(1) حسين بورادة، **الإصلاحات السياسية في الجزائر**، بدون مكان، 1996، ص27.
(2) **المرجع نفسه**، ص31.
(3) زيدان زيبحة، **مرجع سبق ذكره**، ص215.

المرحلة الرابعة: 1978-1988

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين في 27 ديسمبر 1978 أصبح هناك فراغ على الساحة السياسية والعسكرية وطبقا لدستور 1976 يخول لرئيس المجلس الشعبي الوطني في حالة وفاة الرئيس تولي رئاسة الدولة بالنيابة لمدة 45 يوما, فمن هذا المنطلق أسندت مهمة الرئاسة إلى السيد رابح بيطاط وأسندت له مهمة اختيار المترشح للرئاسة, فهنا اشتد الصراع بين اتجاهين, فالاتجاه الأول كان بزعامة السيد محمد صالح يحياوي والثاني كان بزعامة عبد العزيز بوتفليقة. إلا أن الحائز على السلطة كان لصالح الشاذلي بن جديد.[1]

عند انتخاب الرئيس الشاذلي بن جديد في 7 فيفري 1979 بدأت هياكل الحزب تتشكل وتم إنشاء حكومة جديدة بقيادة محمد بن أحمد عبد الغاني, فبعد إبعاد هذا الأخير عن رئاسة الوزارة تم إسناد هذا المنصب إلى عبد الحميد الإبراهيمي حيث وضع برنامج كان هدفه تحويل الاقتصاد إلى الاتجاه الليبرالي.[2]

فمنذ بداية الثمانينات اشتد الصراع بين أنصار الحركة الأمازيغية ونظام الحكم وتم مراجعة السياسة التي انتهجها بومدين ونتج عنها تحالف بين البيروقراطية الليبرالية والبرجوازية حيث اتخذت عدة إجراءات من أجل بناء شرعية شعبية كان الهدف منها تشكيل أسس الحكم في البلاد.[3]

ثانيا: دوافع التحول الديمقراطي في الجزائر

يرى العديد من المفكرين وعلماء السياسة أن هناك عوامل وظروف أدت للانتقال نحو الديمقراطية وهي الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية, وعليه سيتم تصنيف هذه العوامل على النحو التالي:

---

(1)صالح بلحاج، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص17.

(2)زيدان زيبحة، **مرجع سبق ذكره**، ص235.

(3) حسين بورادة، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

1/العوامل السياسية:

تتمثل العوامل السياسية في طبيعة النظام السياسي الجزائري وما يعانيه من قصور في أداء وظيفته و بالأخص وظيفة التكيف, فاعتماد النظام السياسي الجزائري على نظام الحزب الواحد أدى إلى توسيع الفجوة بين الدولة و نظامها السياسي وبالتالي فقد هذا الأخير شرعيته مما نتج عن ذلك ظهور مظاهرات وهي ما تعرف بأحداث أكتوبر 1988, فمن هذا المنطلق يمكن أن نتوصل إلى استخلاص أهم المؤثرات التي دفعت بالنظام السياسي الجزائري إلى التحول نحو التعددية السياسية, حيث نجسدها في جانبين, فالجانب الأول هو ما يعرف بأزمة الحزب الواحد أما الثاني فنطلق عليه أزمات النظام السياسي الجزائري.[1]

1-1- أزمة الحزب الواحد:

تتمثل أزمة الحزب الواحد في جبهة التحرير الوطني, باعتبارها المؤسسة الرسمية يقتصر دورها بشكل محدود، حيث ركزت جميع النصوص القانونية على أولوية الحزب, فهذا الأخير كان له دور تعبويا سيطر على النقابات و الاتحادات المهنية. غير أن سيطرة الحزب كانت تمس مؤسسة الدولة والحكومة مما أدى إلى توسيع الهوة بين المجتمع وهياكل الدولة.[2]

1-2- أزمات النظام السياسي الجزائري:

لم تكن الأحداث التي مرت بها الجزائر عام 1988 إلا محصلة وتعبير عن أزمات عانى منها النظام السياسي, أوجبت عليه مواجهتها لكن النظام عجز عن القيام بذلك.مما أدى إلى انتشار هذه الأزمات بتجلياتها المؤثرة, فأزمة التوزيع هي الأخرى التي شهدها النظام السياسي الجزائري وذلك من خلال عدم مقدرته على التوفيق بين الاعتبارات الاقتصادية والمادية والسبب في ذلك يرجع إلى انخفاض عائدات النفط, كما شهدت الجزائر أزمة المشاركة تتمحور من خلال عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى الاجتماعية, كما واجه المجتمع الجزائري أزمة الهوية باعتبارها أخطر الأزمات, حيث أصبح المجتمع الجزائري مقسم إلى اتجاهات متعددة.[3]

---

(1) فريد عليواش، **آثار التحول الديمقراطي على المؤسسات الدستورية الجزائرية**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة بسكرة، ص152.

(2) ناجي عبد النور، **مرجع سبق ذكره**، ص113.

(3) أمين محمد علي دبور، **دراسات في التنمية السياسية**، غزة، 2011_2012، ص،ص، 13_15.

2/العوامل الاقتصادية:

على الرغم من أهمية العوامل السياسية كمتغيرات دافعة للتحول نحو التعددية السياسية. إلا أنه لا يمكن إغفال العوامل الاقتصادية, حيث عرفت الجزائر في منتصف الثمانينات تدهور اقتصادي وهذا ما تجسد في الأزمة الاقتصادية التي كانت انعكاساتها كبيرة وسلبية على الجزائر, فانخفاض أسعار البترول يعد واحد من بين أسباب هذه الأزمة, مما يؤدي إلى انخفاض مدا خيل الجزائر من المحروقات, حيث قدرت نسبة المحروقات40 أي أنها تمثل 80 من صادرات الجزائر.[1]

إن الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر ترتب عنها مظاهر لعل أبرزها ما يلي:

-تفاقم في الديون الجزائرية حيث قدرت نسبة المديونية بحوالي 53 سنة 1986 -1994 حيث بلغت 29.5 مليار دولار في نفس السنة.

-استشراء الفساد في بعض القطاعات الحكومية و إضراره بالمصلحة العامة و بالاقتصاد الوطني

-تدهور القدرة الشرائية للمواطن.

-توقف الاستثمارات.[2]

3/العوامل الاجتماعية:

تعتبر العوامل الاجتماعية واحدة من بين العوامل الأخرى الدافعة نحو التحول إلى الديمقراطية ,فمن بين هذه العوامل نذكر ما يلي:

-النمو الديموغرافي الكبير الذي عرفته الجزائر خاصة في بداية التسعينات التي كان له انعكاسات سلبية وهذا ما أثر على المستوى المعيشي و زاد من تعقيد حدة الأمور.

-إن زيادة معدلات النمو السكاني أدى إلى تدني قدرة القطاع الزراعي و قصور برامج تطوير الخدمات.[3]

---

(1) فضيلة عكاش، ((الآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر))، **أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر**، جامعة بسكرة، ص89.

(2) عمر فرحاتي، ((**إشكالية الديمقراطية في الجزائر**))، مذكرة لنيل رسالة الماجستير بمعهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1992، ص54.

(3) عنصر العياشي،**سسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**،القاهرة:دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص228

-ارتفاع نسبة الأمية التي بلغت نسبتها سنة 1987 بالنسبة للذكور 30.75% وبالنسبة للإناث 56.66% إلى نسبة إجمالية قدرها 43.60%.[1]

-فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها بفعالية, فمن بين هذه المؤسسات نذكر على سبيل المثال الأسرة, المدرسة, وغيرها من المؤسسات الأخرى.

-عجز المجتمع عن تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية قائمة على أساس العرق إلى مجتمع قائم على أساس التعدد والتنوع في قيمه ومعاييره.[2]

ثالثا: آليات التحول الديمقراطي في الجزائر

لا يمكن إحداث تحول ديمقراطي دون توفر آلية أو وسيلة لتحقيق ذلك حيث تشمل هذه الآليات جميع المجالات سواء تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.

1/ الجانب السياسي: لعل من أهم الوسائل التي يجب توافرها في هذا الجانب ما يلي:

1-1-التداول على السلطة:

إن فكرة التداول على السلطة يقصد بها الانتقال من منصب سياسي إلى أخر وذلك من أجل تقديم أفضل الخدمات وحل مشكلات المجتمع بطرق سلمية لتحقيق مصالح فئوية.[3]

1-2-الانتخابات:

تعتبر الانتخابات وسيلة أو آلية لاختيار الأفراد المكلفين بتجسيد الديمقراطية ويجب أن تكون هذه الانتخابات نزيهة من أجل تحقيق التداول السلمي على السلطة.[4]

---

(1) عمر فرحاتي، **مرجع سابق الذكر**، ص62.

(2) عنصر العياشي، **مرجع سابق الذكر، ص229.**

(3) سمية جلولي بوجلطية، **شروط التحول الديمقراطي (الآليات) منتدى طلبة الدراسات الإقليمية جامعة الجزائر**، ص01.

(4) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

1-3-التعددية الحزبية:

إن فكرة التعددية الحزبية والتداول السلمي على السلطة مفهومان مترابطان لا يمكن الفصل بينهما, فوجود الأحزاب وتعددها يتيح فرصة للتنافس فيما بينها, باعتبارها وسيلة لتكريس الديمقراطية ضمن ثقافة سياسية التي يعنى بها المناخ الطبيعي لازدهار الديمقراطية وتعزيز الانفتاح الفكري.[1]

1-4-بناء دولة ديمقراطية:

يشير هذا المفهوم إلى تجسيد حق المواطنة وترسيخه وذلك بعدم التميز بين الأفراد والطبقات, ولبناء دولة ديمقراطية يجب أولا التخلص من النزعة الفردية التي تجسدها فكرة الزعامات فهذه الأخيرة تعبر عن ميول استبدادية وتسلطية منافية لجوهر النظام الديمقراطي.[2]

2/الجانب الاقتصادي: من بين أهم الوسائل التي يجب توافرها في هذا الجانب ما يلي:

-استخدام العقلانية للموارد والثروات وذلك من خلال إعادة تقويم تلك الموارد كالنفط, الغاز الطبيعي.

-العمل على تشجيع الاستثمار ومراجعة السياسة الزراعية.

-تشجيع الفلاحة و الاعتماد سياسة واضحة من أجل الانتفاع بالأراضي الزراعية.

-إقامة إصلاحات اقتصادية.[3]

3/الجانب الاجتماعي: إن عملية التحول الديمقراطي لا تكتفي بتوفر الآليات في الجانب الاقتصادي والسياسي فقط بل تتعداها كذلك آليات في الجانب الاجتماعي ولعل من أهم ذلك ما يلي:

-تحرير الأفراد والجماعات من قيود القيم والمعايير القديمة والتصورات الجامدة, فهذا يفتح المجال أمام حرية المبادرة و التعبير والتفكير.[4]

---

(1) محمد العربي ولد خليفة، **التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية**، الجزائر: دار النشر راجعي، 2009، ص110.

(2) عنصر العياشي، **مرجع سبق ذكره**، ص54.

(3) سمية جلولي بوجلطية، **مرجع سبق ذكره**، ص01.

(4) عنصر العياشي، **المرجع السابق الذكر**، ص228.

-إعادة النظر في طريقة عمل المؤسسات الاجتماعية وسيرها ومضمون ما تقوم به من وظائف وأدوار كالمنظومة التربوية التي تعمل على إعادة الإنتاج الموسع للجهل وغرس أسس التفكير العقلي وتنمية المواهب والقدرات الإبداعية.

-الانخراط في الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني لأن هذا هو جوهر أو لب التحول الديمقراطي.

-التخلص من الأفكار والأحكام مهما كان مصدرها كالخرافة والمعتقدات الدينية الخاطئة.[1]

المبحث الثاني: مظاهر التحول الديمقراطي و معوقاته

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة أهم المظاهر التي هي بمثابة نتائج المترتبة عن عملية التحول الديمقراطي ثم الوقوف إلى أهم المعوقات التي تشكل عائقا أمام هذه العملية ثم اقتراح حلول لها بغية نجاحها.

أولا: مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر

إن عملية التغير التي عرفتها الجزائر أفرزت مجموعة من الإصلاحات, حيث تشمل هذه الإصلاحات مجموعة من المجالات, كالإصلاحات السياسية والدستورية أو إصلاحات اقتصادية أو إدارية.

1/الإصلاحات السياسية والدستورية:

إن جوهر هذه الإصلاحات كانت أثارها واضحة على بنية وهيكل النظام السياسي الجزائري, يمكن تعدادها في النقاط التالية:

-أحداث أكتوبر 1988 التي تعتبر من بين أهم المظاهر التي مهدت للتغيير في طبيعة النظام السياسي الجزائري وتجسد هذا في الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد الذي وجه فيه انتقادات لبعض العناصر داخل الحزب والحكومة والمؤسسات والقطاع الخاص.[2]

---

(1) سليمان الرياشي وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص88.

(2) مصطفى بلعور،((الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988_1990))، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد الأول، جوان 2009، ص02.

-عرفت الجزائر أول تحول سياسي عقب أحداث أكتوبر 1988 تمثل في التعديل الجزئي لدستور 1976. إلا أن هذا التعديل اقتصر على الوظيفة التنفيذية لذلك سمي بالتعديل الجزئي.[1]

-فدستور 1989 هو الأخر الذي شكل تحولا حقيقيا في بنية نظام الحكم وجاء ليعبر عن نظام حكم جديد, نص على مبدأ التعددية الحزبية التي عرفت بروز العديد من الأحزاب السياسية, كما نص على حرية التعبير وإنشاء الجمعيات ذات طابع سياسي,[2] فصدور قانون الجمعيات الذي صدر بتاريخ 05 جويلية 1989 ظهر نتيجة لتأطير العمل السياسي وفتح المجال لتشكيل الجمعيات ذات طابع سياسي.[3]

-إن انتقال النظام من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية يفترض إعادة النظر في القوانين المنظمة للانتخابات فالغرض منها هو إدخال تغيرات عليها وهذا ما يعرف بقانون الانتخابات الذي صدر في 07 أوت 1989.[4]

-نتيجة للإصلاحات التي كرسها دستور1989 تم صدور قانون الإعلام بتاريخ 03 أفريل 1990،[5]الذي عرف تحولا جذريا لتفعيل وحصول المواطنين على الإعلام الكامل والموضوعي التي تهم المجتمع على المستوى المحلي والدولي.[6]

---

(1) ناجي عبد النور، **مرجع سبق ذكره**، ص141.

(2) عبد الناصر جابي، ((الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل))، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 30، ص21.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 89_11 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، المؤرخة في 05 جويلية 1989، العدد 27.

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 89_13 المؤرخ في 07 أوت 1989 متضمن قانون الانتخابات المعدل والمتمم بقانون 90_06.

(5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90_07 المؤرخ في 03 أفريل 1990 المتعلق بالإعلام، العدد 14، 1990.

(6) بوحنية قوي، ((سلطة الإعلام وقيم التحول الديمقراطي في التنمية السياسية))، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد الأول، جوان 2009، ص09.

-إن دستور 1989 نص على الفصل بين الحزب والدولة, فأهم التغيرات التي طرأت على قيادة الحزب المتمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني يمكن إبرازها فيما يلي:

*خلق حزب سياسي جديد متمثل في حزب التجمع الوطني الديمقراطي وظيفته القيام بوظائف حزب جبهة التحرير الوطني.

*إدخال تغيرات على الخارطة السياسية بهدف تشجيع أحزاب تنافسية.[1]

2/ الإصلاحات الإدارية:

إن حسن سير الإدارة وتنميتها لا يتوقفان على الاعتناء بالعنصر البشري فقط, وإنما يحتاج أيضا إلى تنظيم هياكلها و التنسيق فيما بينها و يظهر هذا من خلال الاهتمام بالإصلاح.

إن فكرة الإصلاح باعتبارها عملية تطويرية مستمرة ظهرت نتيجة للتغير في عملية الأجهزة الإدارية, فمفهوم الإصلاح الإداري يشير إلى إحداث تغيرات أساسية في أنظمة الإدارة العامة سواء عن طريق الإصلاحات التنظمية أو من خلال إجراءات و ضوابط كالشفافية في عمل مؤسسات الدولة.[2]

عرفت الإدارة الجزائرية انتشار مظاهر البيروقراطية وغياب البعد الإنساني في المعاملات الإدارية واتساع الهوة بين الحاكمين والمحكومين, ونتيجة لتخلف الجهاز الإداري لجأت السلطات الحاكمة إلى إدخال إصلاحات إدارية وهذا ما أقره دستور 1989 فهذا الأخير نص على الإدارة المركزية المتمثلة في رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والمؤسسات الاستشارية.[3]

---

(1) أحمد مبارك مبارك، **القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية**، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2011، ص72.

(2) أحمد محيو، **محاضرات في المؤسسات الإدارية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص،ص، 224_225.

(3) ناجي عبد النور، **مرجع سبق ذكره**، ص155.

كما نص دستور 1989 على اللامركزية الإدارية التي يعنى بها تقاسم السلطات بين الجهاز المركزي والهيئات المحلية, كما مس الإصلاح المجالس المحلية بما فيها البلدية والولاية.[1]

فالإصلاح البلدي جاء عن طريق القانون البلدي08/90 فقسم البلدية إلى هيئتين هما المجلس الشعبي البلدي و هيئة تنفيذية يترأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي.[2]

فالإصلاح الولائي هو الآخر من بين أهم الإصلاحات التي جاء بها دستور1989 الهدف منه هو التكيف مع التصورات الجديدة والتقليل من الوصاية والنظام المركزي.[3]

3/ الإصلاحات الاقتصادية:

شرعت السلطات الجزائرية في تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية والمتمثلة في إعادة الهيكلة لبعض المؤسسات الاقتصادية ذات الحجم الكبير وتوقيف بعض المشاريع الضخمة التي تحتاج إلى مبالغ كبيرة لإنجازها, فحصلت تغيرات جذرية في السياسة الاقتصادية الجزائرية في بداية الثمانينات .

إن التغير الذي طرأ على هيكلة الاستثمارات تم على حساب القطاع الصناعي ولصالح القطاع الخدماتي, وبالتالي فإن الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في الثمانينات كانت متعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية بمختلف أنواعها سواء كانت هيكلة عضوية أو هيكلة مالية.[4]

---

(1) جعفر أنس قاسم، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1988، ص28.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 08/90 المتعلق بقانون البلدية، **الجريدة الرسمية**، رقم 15 الصادرة بتاريخ 11 أفريل 1990، ص72.

(3) ناجي عبد النور، **المرجع نفسه**، ص156.

(4) مصطفى محمد العبد الله وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية سياسات الخوصصة في البلدان العربية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص،ص، 259_260.

وفي هذا الإطار برزت فكرة استقلالية المؤسسات بوصفها سياسة إصلاحية تهدف إلى دفع المؤسسات العامة إلى التفاعل مع السوق و تلبية حاجاته بإنتاج السلع والخدمات.[1]

وجملة القول يمكن إبراز هذه الإصلاحات في النقاط التالية:

-معاملة المؤسسات العمومية و مؤسسات القطاع الخاص على قدم المساواة.

-تحرير الأسعار تدريجيا وتنظيم السوق.

-إعطاء شخصية مستقلة للمؤسسة ومواجهة التضخم.[2]

ثانيا: معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر

يتساءل الكثير من الباحثين والمفكريين عن سبب عدم نجاح مسألة الديمقراطية في الجزائر, فهل يعود الأمر إلى غياب ونقص في دعاة الديمقراطية الحقيقيين؟ أم أن ثمة ضعف في الثقافة الديمقراطية ؟

وللحديث عن معوقات التحول الديمقراطي لا بد من لفت الانتباه إلى الأركان الأساسية التي ترتكز عليها الديمقراطية, فلا يمكن قيام ديمقراطية دون توفر هذه الأركان, فإن دراسة هذه المرتكزات أمر في غاية الأهمية, فهنا يمكن إبراز هذه المعوقات على النحو التالي:

1/ غياب أو ضعف مبدأ المساواة القانونية:

يعتبر مبدأ المساواة من بين الركائز الأساسية التي ترتكز عليها الديمقراطية, فغيابها يعرقل في عملية التحول الديمقراطي .

إن مفهوم المواطنة والديمقراطية مفهومان متلازمان كلاهما يسبحان في بحر الإنسانية, باعتبار الديمقراطية فضاء وطنيا وإنسانيا يعتمد على تداولية السلطة, فعدم الاعتراف بالمواطنة الكاملة للمواطنين يشكل عائقا في عملية التحول الديمقراطي.[3]

---

(1) الشيخ الداودي، ((الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة))، **مجلة جامعة دمشق للعلوم** الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص259.

(2) الطيب داودي،((تقييم إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية))، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثالث، ص134.

(3) إسماعيل شطي وآخرون، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص236.

2/ عدم احترام القوانين:

يعتبر الإطار القانوني الركيزة الأساسية التي تبنى عليها عملية التحول الديمقراطي, لأنه يتضمن قواعد اللعبة السياسية الديمقراطية, فإن هذه القواعد يجب أن تأخذ بعين الاعتبار, فعدم احترام القوانين يشكل عائقا أمام عملية التحول الديمقراطي في إطار ما يعرف بالانتهاكات مما يؤدي إلى استشراء الفساد على نطاق واسع.[1]

3/ هشاشة الكيان المؤسسي وغياب تقاليد الديمقراطية وعدم التفاعل مع فكرة التعددية السياسية.[2]

4/ استمرار حالة العنف وعدم الاستقرار:

شهدت الجزائر حالة عنف وعدم استقرار, حيث تنوعت مصادر العنف ما بين عنف الجماعات الإسلامية الراديكالية وعنف العروش الأمازيغية والإحتجاجات, إضافة إلى العنف الإجرامي.[3]

5/ العائق السكاني أو الديموغرافي:

إن تضاعف عدد السكان يهدد بطبيعة الحال الموارد الاقتصادية وكذا عدم التوازن في تنمية جميع المناطق وتقسيم هذه الأخيرة إلى مناطق متحضرة والأخرى أقل تحضرا.[4]

6/ من المعروف أن الدولة في العالم العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة هي دولة حديثة في نظمها ومؤسساتها أي أنها تتوافق على سبيل المثال مع المقومات والشروط التي حددها ماكس فيبر لا تزال في ظهور البناء والتكوين فهذه الأخيرة تواجهها صعوبات في مقدمتها الاختراق الاستعماري.[5]

---

(1) بن يمينة شايب الذراع، **التحول الديمقراطي في الجزائر (العوائق والآفاق)**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 08، 2012، ص76.

(2) أحمد منيسي، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص،ص، 161_162.

(3) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(4) إسماعيل شطي وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص237.

(5) سعيد سعيد العليوي والسيد ولد أباه، **عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2006، ص61.

وعموما ما يمكن ملاحظته أن هذه العوائق تختلف باختلاف مجالاتها, فلو نظرنا في الجانب الاقتصادي نجد أنه يعاني من مجموعة من المشاكل كالتهريب الضريبي أو ما يعرف بالاقتصاد المتوازي أو الهامشي, ولو نظرنا في الجانب الاجتماعي هو الأخر الذي يعاني من تصاعد معدلات الفقر والبطالة, و لو نظرنا في الجانب السياسي فإنه يعاني من ضعف الالتزام بتطبيق مبادئ الديمقراطية.

ثالثا: أفاق التحول الديمقراطي في الجزائر

بالرغم من الصعوبات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي, إلا أن هناك حلول وأفاق لتطويرها وترسيخها, إذ ركز البعض على أن هناك أوضاع إيجابية لمشهد التحول الديمقراطي, ولتطوير هذه الأوضاع لا بد من وضع جملة من الاقتراحات والحلول, يمكن إبرازها فيما يلي:

-استبعاد التشريعات المعيقة للتحول الديمقراطي من جهة والإبقاء على تلك الضرورية لتطوير عملية البناء الديمقراطي من جهة ثانية.
-ضرورة المبادرة باحترام القوانين وإجراء إصلاحات من أجل القضاء على مظاهر الفساد.
-ضرورة الالتزام باحترام الأسلوب الديمقراطي في التغير والتداول على السلطة.
-العمل على تطوير الثقافة السياسية و بلورة مفاهيمها بما ينطوي عليه من حقوق و واجبات.
-وضع آليات من أجل القضاء على الصراع أي كان نوعه والقضاء على أسباب التخلف لنهوض البنية الثقافية والحضارية.
-إعطاء أهمية للإصلاحات الاقتصادية والسياسية لأنهما مرتبطان مع بعضهما البعض فالأول يقود الثاني كون الثاني يسعى إلى تحقيق مصالح كبيرة[1].

(1) إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص225.

خلاصة و استنتاجات:

إن التطور التاريخي الجزائري يساعد أي باحث في هذا المجال على فهم الصيرورة التاريخية و المرحلية التي مر بها التحول الديمقراطي في الجزائر و العوامل التي ساعدت على تغيير ملامح النظام السياسي من عهد الحزب الواحد إلى مرحلة التعددية الحزبية , بشرط وجود وسيلة و آلية لتحقيق هذا التحول بجميع جوانبه سواء كانت سياسية, اقتصادية, اجتماعية, و تشكيل مظاهر جديدة اعتبرت بمثابة نتائج للتحول الديمقراطي في الجزائر مست العديد من الإصلاحات (السياسية, الدستورية, الاقتصادية, الإدارية).

بالرغم من وجود هذه الإصلاحات إلا أنه لا يمنع من وجود جملة من العراقيل التي تحول دون تحقيق المعنى الحقيقي للديمقراطية بشكل خاص و التحول الديمقراطي بشكل عام, هذه المعوقات و الصعوبات لا تحول دون إضفاء من النوعية و المحاولة برقي لمسار تحولي فاعل لتطوير الأوضاع الراهنة التي تتضمن كمية هائلة من المقترحات.

الفصل الرابع:
التحول الديمقراطي وعملية تقييم السياسة العامة

الفصل الرابع: التحول الديمقراطي وعملية تقييم السياسة العامة

المبحث الأول: انعكاسات التحول الديمقراطي على البناء الاجتماعي العام

يختص هذا المبحث بتحليل الأوضاع الراهنة و محاولة التعرف على طبيعة البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل توصيف الواقع الراهن وإلقاء الضوء على إمكانية تحديد انعكاساتها على التحول الديمقراطي ودراسة الأثر المتبادل بين هذا التحول وأنماط هذه البنى.

أولا:البنية السياسية والتحول الديمقراطي: يختص هذا الجزء بتحليل الوضع السياسي الراهن من خلال توصيف النظام السياسي القائم وتحديد طبعة القوى الفاعلة ودورها وذلك من خلال التعرف على البنية الدستوري وطبيعة السلطة.

1/البنية الدستورية والنظام السياسي: من المعروف أن الجزائر مرت بأربع دساتير بدءا بدستور 1963 وصولا إلى دستور 1996 فرضت جميعها من الأعلى دون اشتراك فعلي لمختلف القوى المجتمعية الفاعلة.

فدستور 1989 أشرف على تحريره بعض إصلاحي جبهة التحرير الوطني وفي سنة 1996 أصدرت الرئاسة توجيهات لتعديل دستور 1989 فهذا الأخير فتح باب التعددية السياسية وقلص بعض الأشياء من صلاحيات الرئاسة فللرئيس حق تعيين رئيس الحكومة وتنحيته و كذلك حق حل البرلمان متى شاء, فمنح للرئيس صلاحيات واسعة لحكم البلاد في الحالات الإستثنائية, أما فيما يخص دستور 1996 فقد جاء لسد الفراغات القانونية التي اكتشفت في دستور 1989 من جهة ولتعميق وتوسيع صلاحيات الرئاسة من جهة أخرى فأهم تعديل جاء به دستور 1996 يتجسد في إنشاء غرفة برلمانية ثانية على عكس دستور 1989 الذي احتوى على غرفة واحدة تمثلت في المجلس الشعبي الوطني, فالهدف من إنشاء[1]

(1) إسماعيل معراف، **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة)،ص98.

هذا المجلس يكمن في إبعاد الخطر في وجود مجلس واحد إذا سيطرت عليه معارضة لرئيس الجمهورية واسعة كما أن يقع في جانفي 1992.

أما فيما يخص تعديل قانون الانتخابات في 06 مارس 1997 الذي يعد الوسيلة الأساسية في إسناد السلطة والذي بموجبه يختار الشعب ممثليه سواء على المستوى الوطني أو المستوى المحلي, فالنظام الانتخابي المتبع عرف تحولات عميقة منذ الانتقال والتحول إلى التعددية السياسية.[1]

فتعديل قانون الانتخابات جاء لإصلاح الخلل في قانون أوت 1989 بصيغة معدلة في أفريل 1991, فكان التعديل بإلغاء نمط الاقتراع بالأغلبية على الاسم الواحد و تعويضه بنمط الاقتراع النسبي على القائمة , حيث استعملت الجزائر طريقة التمثيل النسبي لأول مرة في الانتخابات التشريعية لعام 1997 و هو ما يمكن القول أن للقوى السياسية دور بارز في شؤونها و توجيه الرأي العام ونظرا لضعف المجتمع المدني بسبب تبعيته للسلطة أو الأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة أو المعارضة . فهنا سنسلط الضوء على توصيف بعض الأحزاب السياسية.[2]

2/الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: لعبت الأحزاب السياسية من الناحية التاريخية دورا في التحولات السياسية , مما جعل الكثير من الدارسين يشيرون إلى أهمية الأحزاب السياسية, فالتغير الحاصل في الجزائر عن الديمقراطية لازال موضع شك و نقد. إلا أصبح مسار مقيد و محدود.

فالسؤال الذي يطرح نفسه: فيما يتمثل دور الأحزاب السياسية في الجزائر و مسؤوليتها في حل الأزمة السياسية و ترسيخ الديمقراطية و الدفع بالتغير السياسي؟[3]

---

(1)إسماعيل لعبادي،((أثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية)) "**المجلة العربية للعلوم السياسية**"، جامعة ورقلة، بدون سنة ، ص69.

(2)صالح بلحاج، **المرجع سابق الذكر**، ص89.

(3)محمد غربي وآخرون، **التحولات السياسية وإشكالية التنمية**، (الجزائر: إبن نديم للنشر والتوزيع، 2014، ص39.

وللإجابة عن هذا السؤال ينبغي الإشارة إلى نقطتين أساسيتين وهما نظام الأحزاب قبل التحول و نظام الأحزاب بعد التحول أي قبل دستور فيفري 1989 وبعد دستور 1989.[1]

1.2/الأحزاب السياسية قبل دستور فيفري 1989: قامت السلطات الجزائرية بمنع تشكيل أحزاب سياسية معارضة , فهنا لقيت جبهة التحرير الوطني نفسها وحيدة في ممارستها للعمل السياسي والحزبي , فمن بين الأحزاب التي عرفتها الساحة السياسية في الجزائر قبل الإعلان عن دستور 1989 ما يلي:

- **حزب جبهة التحرير الوطني:** تعتبر جبهة التحرير من بين أهم الأحزاب التي كانت تقود الثورة الجزائرية إلى التحرر من الاستعمار ، فعرفت بإسم ثورة البناء الذاتي و استلزمت هذه النظرة الجديدة للجبهة لاستكمال ثورة البناء من جديد و كانت الوسيلة لتحقيق ذلك هي تحويل جبهة التحرير إلى حزب حاكم، و قد شهدت الفترة الأولى لحكم الحزب الواحد(1963_1965) سيطرة كاملة من طرف الرئيس أحمد بن بلة الذي لجأ إلى مبدأ سيادة الحزب الواحد ، إلا أن تدخل الجيش الذي تعهد بإسم مجلس الثورة على تصحيح الأوضاع داخل الحزب.

ولعل أهم الإصلاحات التي تمت في هذه الفترة تمثلت فيما يلي:

- تحويل المكتب السياسي إلى أمانة تنفيذية التي شرعت في وضع برنامج إصلاحي شامل لحزب جبهة التحرير.
- و مع نهاية شهر يناير 1979 انعقد مؤتمر إنشائي لمناقشة اختيار خليفة الرئيس هواري بومدين وتشكيل قيادة للحزب.
- فخلال هذه الفترة ظهرت على الساحة السياسية بوادر الصراع داخل الهياكل الحزبية القاعدية التي انقسمت بسيطرة البيروقراطية و محاولة تحويل الحزب إلى حزب فئة ذات مصالح مادية.[2]

---

(1)محمد غربي وآخرون، **المرجع السابق الذكر**,ص40

(2)أمين البار، **المرجع سابق الذكر**، ص96

- فشهد الحزب خلال هذه الفترة عجز في فرض نفسه كقوة مسيرة للمجتمع الجزائري نظرا لاصطدامه بعدة مصاعب, وبصدور دستور1989 لم يعد حزب جبهة التحرير الوطني الحزب السياسي الوحيد وإنما النظام السياسي هو نظام الحزب الواحد.[1]

- **جبهة القوى الاشتراكية:** يعود تأسيس جبهة القوى الاشتراكية إلى سنة 1963 بزعامة حسين آيت أحمد, وهي من أقدم الأحزاب الجزائرية , حيث أصبحت تعمل في نطاق الشرعية ففكرة إنشاء جبهة القوى الاشتراكية تعود إلى تداعيات أزمة صيف 1962, بعد الخلاف الذي وقع غداة الاستقلال بين أقطاب الثورة التحريرية يقتصر وجوده على منطقة جغرافية محددة هي منطقة القبائل, له توجهات علمانية معتدلة التصادم مع الدين وتربط بشرائح مهمة من "المرابطية" لا يشارك إلا في انتخابات المجالس المحلية في منطقة القبائل شارك في الانتخابات التشريعية التعددية الأولى سنة 1997 ب 20 مقعد في المجلس الشعبي الوطني لينسحب منه مثل التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية.[2]

- **حزب الطليعة الاشتراكية:** جاء على أنقاض الحزب الشيوعي الجزائري يتزعمه الهاشمي شريف ، هذا الأخير أكد بقوله : << إننا لا نستطيع أن نصف ذلك بالديمقراطي و اللاديمقراطي في الوقت نفسه>> و يقصد بالديمقراطي غلى أنه مسار يتضمن الحريات الأساسية وحرية التعبير أما غير الديمقراطي فيقصد به فتح المجال أمام قوى غير ديمقراطية للوصول إلى الحكم و يعتبر الهاشمي شريف من بين أهم المنتقدين للتيار الإسلامي, فأبدى هذا التيار تأييده للتغيرات التي حصلت عام 199 , كما دعا هذا الحزب إلى إقامة الدولة العصرية الديمقراطية و ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية.[3]

---

(1)أمين البار، **المرجع سابق الذكر**، ص96.

(2)محمد الداسر، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، كلية الحقوق بالمحمدية بدون سنة، ص07.

(3)سليمان الرياشي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**,ص36

- **الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر:** من بين الأعضاء المؤسسين للحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر نجد محمد الصغير نكاش وجمال قناش تزعمها الرئيس السابق مبادئها من التراث العربي الإسلامي وثورة أول نوفمبر من برنامج الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر ما يلي:
  - تعزيز الانتقال الوطني.
  - الحفاظ على الوحدة الوطنية.
  - الدفاع عن الإسلام و العمل على ازدهاره.
  - الدفاع عن القطاع العام كقاعدة أساسية.[1]
- **الحركات الإسلامية:** تعتبر الحركات الإسلامية امتداد للحركة الإصلاحية والتي لم يسمح لها غداة الاستقلال باستئناف نشاطها , فنتيجة لتغيب نشاطها وعدم اضطلاع الدولة بمهمة تعويضها فكر البعض بتأسيس جمعية دينية ثقافية, فكان تأسيس جمعية القيم 1963* واستمر العمل الإسلامي الإصلاحي علانية بقيادة البشير الإبراهيمي أما المعارضة الإسلامية فقد نشطت في الخفاء بسبب عدم السماح بتواجد أحزاب معارضة في الجزائر بعد الاستقلال, ومع مطلع التسعينيات ظهرت بعض الحركات الإسلامية السرية في الجزائر كجماعة الموحدين والحركة الإسلامية المسلحة ويعود تأسيس هذه الأخيرة سنة 1979 بقيادة مصطفى بويعلي والتي تمركز نشاطها في المساجد والجامعات وكانت أهم مطالبها:
  - لا للاشتراكية والشيوعية والحكم الفردي ولا للعفوية السياسية والتشريعية والقضائية.
  - إقامة العدل بتطبيق شرع الله.
  - تحقيق الأمن على النفس.[2]

---

(1) رشيد حاتم، **الأزمة الجزائرية .....إلى أين**، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، 1998، ص31.

*هي جمعية تعنى بإحياء القيم الإسلامية و الأخلاقية قام النظام الجزائري بإلغائها و محاربة رجالها.

أنظر يحيى أبو زكريا، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر**، بيروت: مؤسسة عارف للمطبوعات، 1993،ص15.

(2) المرجع نفسه، ص16.

2.2/الأحزاب السياسية بعد دستور فيفري 1989: بعد أحداث أكتوبر 1988 التي شهدتها الجزائر تمكن الشعب الجزائري من فرض نفسه في تغير النظام السياسي الذي كان قائما على الأحادية الحزبية بصدور دستور فيفري 1989 الذي اتسم بالتعددية الحزبية فهنا يمكن إبراز أهم الأحزاب التي ظهرت بعد دستور فيفري 1989.

- **حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية:** تأسس حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية 1989 ركز في برنامجه على ترقية البعد الأمازيغي للهوية الجزائرية لغة وثقافة كان من الداعين إلى إلغاء الانتخابات الرئاسية في أفريل 1999خاض تشريعات 1997 التي مكنته من دخول البرلمان ب19 مقعد في المرتبة السادسة من حيث عدد النواب يستمد الحزب قوته من أجهزة الكواليس ولعبة التوازنات في النظام السياسي الجزائري وهذا ما تشير إليه بعض الأوساط الإعلامية فهو يتحرك في إطار الإستراتيجية أبرز عناصرها منافسة القوى الاشتراكية في منطقة القبائل.

  من برنامج حزب التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية:

  - ضمان مجانية الوقاية الصحية.
  - إلغاء قانون الأسرة المستمد من الشريعة الإسلامية.
  - ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة.
  - مراجعة المنظومة التربوية.
  - الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية رسمية إلى جانب اللغة العربية.[1]
- **حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ:** تأسست الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أيدي عباس المدني وعلي بلحاج و آخرون في 18 فيفري 1989.[2]

---

(1) صالح بالحاج، **أبحاث وآراء حول مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر**، الجزائر مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر،2002، ص113.

(2) أحمد موصللي، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص16.

وتعتبر أول حزب ذو اتجاه ديني تمنح له الشرعية القانونية , كانت مسيطرة على أغلبية المساجد في المدن والقرى و تضم تحت لوائها ما يقارب 3.5 مليون عضو, و بعد الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر 1992 حل هذا الحزب, فهذا الأخير ينطوي على مجموعة من البرامج أهمها:

- القضاء على الاستبداد وتبني مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.
- ضرورة كفالة حق التربية لجميع المواطنين بدون أي تميز.
- ضرورة رد الاعتبار إلى الدين الإسلامي وتشجيع تعميم اللغة الوطنية.

وفي فترة وجيزة أثبتت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أنها أكثر الأحزاب المعارضة وضمت في صفوفها إسلاميين متطرفين و أطلقت حملتها تحت شعار << لا الميثاق الوطني و لا للدستور, الإسلام هو الحل >> فحققت فوزا في الانتخابات البلدية التي أجريت سنة 1990, حيث نالت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية لعام 1991 تحصلت على 188 مقعد من أصل 430 في البرلمان إلا أنها لم تتحصل على الأغلبية المطلقة من المقاعد, أما الدورة الثانية من الانتخابات, فمنعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من مزاولة نشاطها السياسي.[1]

- **حركة المجتمع الإسلامي (حركة مجتمع السلم) :** لقد تأسست حركة المجتمع الإسلامي (حماس) يوم 06 ديسمبر 1990 بقيادة محفوظ نحناح, وهو اتجاه إسلامي عروبي يدعو إلى الحوار والاعتدال, حيث ركز على مبدأ الشورى والديمقراطية, فأهم ما يميز هذا الحزب عن غيره من الأحزاب بكونه أقل شعبية وأكثر نخبوية, يسعى من أجل المشاركة في السلطة وبمقتضى دستور 28 نوفمبر 1996 وطبقا للقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر يوم 06 مارس 1997 تغير اسم الحركة ليصبح حركة مجتمع السلم.[2]

---

(1) رشيد تلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية**، بيروت: مؤسسة كارنيفي للشرق الأوسط، العدد 07، يناير 2008، ص03.

(2) رشيد حاتم، **مرجع سابق الذكر**، ص32.

شارك هذا الحزب في الانتخابات التشريعية 1997 حيث تحصل على المركز الثاني ب69 مقعد من 380 و شارك في الائتلاف الحكومي فمنحته الانتخابات التشريعية في ماي 2002 عدد أقل من المقاعد حيث تحصل على 38 مقعد من 389, كما شارك في الانتخابات الأخيرة يوم 17 ماي 2007 حيث تحصل على 52 مقعد في المركز الثالث بعد جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي.[1]

ثانيا: البنية الاقتصادية والتحول الديمقراطي: لقد عرفت الجزائر تحولات عميقة في سياستها الاقتصادية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا, و كان آخرها الانفتاح الاقتصادي و التوجه نحو اقتصاد السوق والتي تعتبر عملية خوصصة القطاع العام وإطلاق المبادرة للقطاع الخاص هي مفتاح الحل والدخول إلى هذا النهج الجديد.

وعليه فإن مناقشتي لهذا الجزء الذي يدور حول نقطتين أساستين هما:

- توصيف طبيعة الاقتصاد الجزائري.
- إصلاح المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.[2]

1/توصيف طبيعة الاقتصاد الجزائري: مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى مطلع التسعينيات بمرحلتين أساسيتين هما:

- المرحلة الأولى تمتد ما بين (1962_1980)
- المرحلة الثانية تمتد ما بين (1980_1990)

1. **المرحلة الأولى: (1963-1980)** : عندما تحصلت الجزائر على استقلالها كان لزاما عليها أن تدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية, فالاقتصاد الوطني في ذلك[3]

---

(1) صالح بالحاج، **مرجع سابق الذكر**، ص110.

(2) حسين بورغدة والطيب قصاص، **الخوصصة مفتاح الدخول إلى إقتصاد السوق في الجزائر الملتقى الدولي إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة**، جامعة فرحات عباس، 2004، ص01.

(3) عبد الله بن دعيدة، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**، بحث ألقى في ندوة " الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية" التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص355.

الحين, كان يسطر عليه المستعمر, و بالتالي فالجزائر كانت تفتقر إلى رأس المال الوطني خاص و عند رحيل المستعمر كان على الدولة الجزائرية الاضطلاع بتسيير المؤسسات التي خلفها المستعمر, فاختارت نموذجا تنمويا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة من اجل القضاء على التخلف التي ورثته عن الاستعمار, حيث اعتمد الاقتصاد الجزائري النموذج الشائع خلال الستينات والمعتمد على المشروعات المصنعة, كما اختيرت المؤسسة العمومية كأداة للتنمية هذا النموذج,فمحتوى هذا الأخير هو محاولة بناء جهاز إنتاجي وطني يقوم على قاعدة صناعية عصرية وخلق مناصب عمل.[1]

ولقد كانت الاستثمارات في الفترة الممتدة 1962_1966 ضعيفة جدا وهذا راجع إلى:

- ضعف الإمكانيات المادية والبشرية في تلك الفترة.
- الانشغال الكبير للسلطات العمومية بمشاكل التنظيم الإداري والإنتاجي.

ولهذا قامت الدولة الجزائرية بانتهاج سياسة المخططات و قد كان لكل مخطط إستراتيجية معينة وهذه المخططات هي:[2]

- ✓ **المخطط الثلاثي الأول: 1967-1969:** فالهدف الذي يرمي إليه هذا المخطط هو إنشاء قاعدة اقتصادية واجتماعية وثقافية لتلبية حاجيات المواطنين وتحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة, حيث أعطيت الأفضلية في هذا المخطط إلى الهياكل المرتكزة على الصناعات القاعدية والمحروقات, حيث انتقل الناتج الداخلي الخام في قطاع المحروقات من 13% عام 1963 إلى 18.2% عام 1976.[3]

---

(1) عبد الله بن دعيدة، **المرجع سابق الذكر**، ص356.

(2) إسماعيل العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية**، (في المغرب)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980، ص120.

(3) عبد الله بن دعيدة، **المرجع نفسه**، ص 356.

- ✓ **المخطط الرباعي الأول: 1970-1973:** فالهدف من وراء هذا المخطط يتجسد في تحديد الاتجاهات التخطيط الجزائري الموجه نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات, حيث تم بموجبه إحداث إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم و ذلك من خلال فتح حسابين. فالأول يتعلق بالاستغلال والثاني متعلق بالاستثمار وهذا ما أجبرت عليه المؤسسات العمومية والسلطات الجزائرية,فأهم ما يميز هذه الإصلاحات هو أنها منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها وقيامها بعملية التمويل الذاتي,وهذا لمراقبة الموارد المالية للمؤسسة العمومية.[1]
- ✓ **المخطط الرباعي الثاني:1974-1977:** فهذا المخطط هو عبارة عن امتداد للمخطط السابق, فأهم ما يميز هذا المخطط هو زيادة حجم الاستثمارات وهذا راجع ارتفاع أسعار النفط وكثافة الإنتاج في مجال قطاع المحروقات, حيث بلغ إنتاج النفط الخام من 22.8 مليون طن في عام 1963 إلى 63 مليون طن في عام 1979, كما ازداد حجم إنتاج الغاز الطبيعي 300.000 طن إلى 30 مليون طن في الفترة نفسها. أما فيما يخص معدلات الاستثمارات فقد ارتفعت منذ عام 1970 لتصل ما بين 35% إلى 46% و أخذت الصناعة النسبة الكبيرة من هذه الاستثمارات حيث سجلت النسب التالية:
  - بلغت بنسبة 52% في الفترة الممتدة ما بين 1970-1973.
  - بلغت بنسبة 42% في الفترة الممتدة ما بين 1974-1977.
  - بلغت بنسبة 62% في الفترة الممتدة ما بين 1978-1979.

أما في ما يخص القطاعات الأخرى أو الصناعات القاعدية فقد سجلت النسب التالية:

- فقدرت بنسبة 87% في الفترة الممتدة ما بين 1970-1973.
- فقدرت بنسبة 88% في الفترة الممتدة ما بين 1974-1977.
- فقدرت بنسبة 78% في الفترة الممتدة ما بين 1978-1979.[2]

---

(1) عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، 1962-1980، الجزائر: ديوان المطبوعات، 1982، ص26.

(2) عبد الله بن دعيدة، **المرجع سابق الذكر**، ص357.

2. **المرحلة الثانية: (1980-1990)**: إن النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي حققتها الجزائر في التسعينات لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة,
فالمؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بالدور المنوط , لذلك عمدت السلطات إلى توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة ومتابعة الاستثمار في المشاريع التي هي طور الإنجاز.[1]

فلقد تميزت فترة الثمانينات بالاستيراد المكثف للسلع والبضائع القابلة للاستهلاك النهائي في إطار برنامج سمي ببرنامج ضد الندرة حيث خصص له مبلغ قدر ب 10 مليار دولار في سنة 1982 , كما تميزت هذه الفترة بالركود التام للقطاع العام إضافة إلى أزمة الديون الخارجية و تدهور أسعار النفط.

ويمكن إرجاع هذا الركود و التدهور إلى عدة عوامل أسباب يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- عدم مسايرة التمويل الإداري و التسيير المركزي المفرط للأهداف المخططة.
- إهمال مفهوم المردودية.
- عدم القيام بالدور الرئيسي للمؤسسة من طرف مسيرها و المتمثل في خلق الثروة.
- الاعتماد الكلي غلى القطاع الصناعي و إهمال القطاع الفلاحي.[2]

2/ إصلاح المؤسسات الاقتصادية: شرعت السلطات الجزائرية في تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية والمتمثلة في بداية الأمر في إعادة الهيكلة لبعض المؤسسات الاقتصادية ذات الحجم الكبير و توقيف بعض المشاريع الضخمة التي تحتاج إلى مبالغ كبيرة لإنجازها لذلك فإن الموارد المخصصة لاستيراد التجهيزات الصناعية لم تعد من الأولويات.[3]

---

(1) عبد اللطيف بن أشنهو، **المرجع سابق الذكر**، ص28.

(2) عبد الله بن دعيدة، **المرجع سابق الذكر**، ص358.

(3) Ahmed HEMI, **Economie de l'Algérie indépendant**, Alger : 1993, p104.

فالإصلاحات الاقتصادية التي مست الجزائر منذ التسعينات هي بمثابة مرحلة تحضيرية للدخول في اقتصاد السوق عن طريق برامج التثبيت والإصلاح الهيكليين من أجل الوصول إلى التوازنات الكبرى و هذا ما حتم على الاقتصاد الجزائري طلب جدولة الديون الخارجية.

وفي هذا الإطار يمكن أن نتساءل ما هي الأسس التي يرتكز عليها صندوق النقد الدولي لتصميم سياسات التعديل الهيكلي؟[1]

- **تصميم سياسة التعديل الهيكلي:** إن الهدف من تبني السياسة الإصلاحية من قبل صندوق النقد الدولي تكمن في معالجة الإختلالات في توازن الاقتصاد الكلي داخليا و خارجيا و الوصول إلى معدلات النمو مع تحقيق الاستقرار.

فيرجع صندوق النقد الدولي بتصميم السياسات التصحيح إلى دراسات الاختلال التي تواجه ميزان المدفوعات , فصندوق النقد الدولي يعالج هذه الإختلالات فهذه الأخيرة تأخذ شكلين سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل, فيعالج الصندوق النوع الأول والمتعلق بالطلب عن طريق سياسات التثبيت الاقتصادية أو سياسات الاستقرار الاقتصادي أما النوع الثاني و المتعلق بالعرض عن طريق سياسات التعديل الهيكلية , فمن أهم محاور الإصلاح الهيكلي ما يلي:[2]

---

(1) سعدية قصاب، آثار برامج التعديل الهيكلي على سوق العمل في الجزائر، **الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد**، 2003، ص16.

(2) مدني بن شهرة، **سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر**، برنامج وآثار، ص39.

- **إصلاح مؤسسات القطاع العام:** تجسد هذا من خلال تخفيض النفقات الجارية للحكومات والتخفيض من عدد عمال القطاع العام وتغيير سياسة التشغيل المطبقة وإعطاء الاهتمام للاستثمارات وإجراء إصلاح للنظام الضريبي وتغيير قيمة الضرائب على الأرباح فالمعدن الذي رمى إليه صندوق النقد الدولي يكمن في تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات العمومية وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص، باعتبار هذا الأخير صاحب الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد.
- **الإصلاحات النقدية و المالية :** تتميز اقتصاديات الدول بوجود نظام تشريعي و تنظيمي للنظام المالي و بالتالي فإن برنامج التعديل الهيكلي يحتوي على تعبئة مدخرات المجتمع وتوجيهها أنواع الاستثمار وخاصة الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وذلك بسن مجموعة من التشريعات تنظم حركة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وإدخال إصلاحات غير أن هذه الإصلاحات تمس الاستقلالية الذاتية للبنوك المركزية من أجل تعزيز المنافسة في النظام المصرفي و استخدام أنظمة متطورة لأسواق المال.
- **إصلاح نظام المدفوعات :** يمثل ميزان المدفوعات المحور الأساسي لسياسات التعديل الهيكلي وأن العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى المديونية و لهذا ينجم عن هذا العجز آثار اقتصادية واجتماعية من فقدان لقيمة البلد المدين وانخفاض الطلب على عملتها, فهذه الآثار لها انعكاسات على التنمية الاقتصادية نتيجة لتغطية العجز عن طريق الموارد المالية الخارجية و لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات يتطلب إجراء تغييرات في نظام الأسعار و نظام الصرف و تحسين منظومة القوانين لتسيير وهيكلة المؤسسات.
- **إصلاح سياسة الأسعار :** إن معظم الدول النامية تعاني من ظاهرة الدعم الكامل أو الجزئي لكثير من موارد الاستهلاك, لذلك فإن برنامج التعديل الهيكلي يوصي برفع الدعم لأسعار المنتجات الطاقوية والتخفيض التدريجي للإعانات الممنوحة لأسعار السلع والخدمات.[1]

---

(1)كمال عايشي، **التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد**، الجزائر: مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، ص10.

- **تحرير التجارة الخارجية:** إن برنامج التعديل الهيكلي يوصي بإنتاج سياسة سعر الصرف فهذا الأخير له دور في تثبت العجز في ميزان المدفوعات كما يوصي صندوق النقد الدولي إلى تخفيض العملة الوطنية من أجل توحيد سعر الصرف,إلا أن عملية التخفيض لها آثار على الصادرات و الواردات و كذلك تدفق رؤوس الأموال, لذلك لابد من إتباع سياسة تخفيض من قيمة العملة و إتباع سياسة التعريفات الجمركية.[1]

ثالثا: البنية الاجتماعية و التحول الديمقراطي: لقد إقتصر التحول الاجتماعي على تحولات مظهرية في البنية الاجتماعية على نحو يدعم سلطة النخبة الجديدة الحاكمة المؤمنة بأنها صاحبة الرأي و الأحق بالحكم و التوجيه بل و التميز من دونها و لهذا اتجهت الجزائر إلى تحولات اقتصادية أو الاهتمام ببناء مشروعات ضخمة ذات طابع مظهري وكانت أغلب هذه التحولات مفروضة من أعلى و ليست نابعة من القاعدة و للاستجابة لقناعة الجماهير و اقترن هذا أيضا بفهم خاطئ لدور الدولة فتفاقم الروتين وانتشر الفساد وتحطمت فعالية المؤسسات وفسدت صورتها وبالتالي تم اللجوء إلى عملية التحول الاجتماعي باعتبارها عملية متكاملة و ولادة جديدة من رحم الماضي.[2]

فعرف المجتمع الجزائري تحولات عميقة في البنية الاجتماعية وذلك من خلال التركيز على عاملين كان لهما أثر و علاقة مباشرة بهذه التغيرات الاجتماعية, يتجسد هاذين العاملين في دور الدولة باعتبارها المحرك الأساسي والموجه لسياسة التنمية بمعنى كيف يمكن للدولة مواجهة التحولات الاجتماعية و الاستجابة لها؟[3]

---

(1)كمال عايشي، **المرجع سابق الذكر**، ص11.

(2)لويد ،**إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي** " ترجمة جلال شوقي "، ، الكويت: عالم المعرفة، 1980، ص13.

(3)عنصر العياشي، **التضيع وتشكل الطبقة العاملة في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص381.

أما العامل الثاني يتمثل في التحالفات والتنازلات بين القوى الاجتماعية التي كانت ترتكز عليها سياسة التنمية من أجل إقامة نوع من تقسيم العمل الذي بموجبه تظهر مجالات حيوية تقع تحت تأثير القوى الاجتماعية فهذه الأخيرة ترتكز على أبعاد اجتماعية وثقافية لأن الفهم العميق لها يسمح بترسيخ الممارسات الديمقراطية على نحو أفضل.[1]

فأولى هذه الأبعاد يكمن في تعميق الهوية الوطنية والأصول المرجعية للثقافة والدين حيث تمثل مسألة الدين باعتبارها من المعطيات الأساسية في عملية التحولات الاجتماعية, ففي بعض الأحيان يتم اللجوء إلى الدين للتغلب على حالة عدم المساواة الاجتماعية وفي هذا الإطار يدخل الدين باعتباره حاملا للعدالة و التضامن ليقدم ديناميات اجتماعية روحية جديدة, فعند دراسة التغيرات الاجتماعية تجدر الإشارة إلى رصد الظاهرة الدينية وعلاقتها بالمجال السياسي مؤشر لتطور ثقافة الشعب،[2] فمفاهيم المساواة هي إحدى المكتسبات الاجتماعية و الحضارية و الثقافية لا يمكن لأحد إنكارها , فهي بمثابة حقيقة اجتماعية.هذا التحول الاجتماعي تأخذه الشريعة الإسلامية بعين الاعتبار لأنها تتلاءم مع تطور المجتمع.[3]

وفي هذا الإطار سيتم تناول البنية الاجتماعية في ضوء تركيب السكان,أوضاع المرأة والشباب, مظاهر الاقتصاد والتهميش و علاقة ذلك بالتحول الديمقراطي.

1/ تركيب السكان: مر عدد سكان الجزائر بمرحلتين أساسيتين هما:

مرحلة الاستعمار التي تميزت بانتشار الأمراض وتناقص السكان ثم مرحلة الاستقلال التي شهدت تغير مقارنة بالمرحلة الأولى, فمعظم سكان الجزائر يتركزون في المناطق الشمالية, فمنذ بداية التسعينات شهدت الجزائر تزايد في عدد سكان المدن و تناقص في عدد سكان الأرياف.[4]

---

(1) عنصر العياشي، **المرجع سابق الذكر، ص382.**

(2) إيرينا بوكوفا، **الديمقراطية في العالم الغربي والتجديد**، اليونسكو: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة،2011، ص15.

(3) جورج الراسي، **الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2008، ص582.

(4) غازي حيدوسي، **الجزائر التحرير الناقص**، ترجمة خليل أحمد خليل. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1997، ص89.

وفي هذا الإطار تشير البيانات التي قدرت من طرف المكتب الوطني للإحصاء أن عدد سكان الجزائر قدر بنحو 28.325.000 نسمة سنة 1996 أي بزيادة 531.000 نسمة عن عام 1995 ولقد صاحب هذا التغير السكاني تزايد وتيرة التحضر, حيث بلغ سكان الحضر حوالي31% في حيث وصلت هذه النسبة إلى41% سنة1977 وتشير الإحصائيات أن نسبة التحضر بلغت 45% عام 1985 وحوالي 61% عام 1990.

وعموما ما يمكن ملاحظته من هذه الإحصائيات أن هناك تزايد سريع في عدد سكان الحضر وهذا ما أدى إلى تحول جذري في خريطة الجزائر العمرانية ولوحظ أن النمو الطبيعي تباطأ عام 1995 بشكل كبير ما يقارب 65.000 بالنسبة لعام 1994.

ولعل من أهم الخصائص التي تميز بها المجتمع الجزائري هي تلك المتعلقة بعملية التوازن بين الذكور والإناث, فقد بلغت نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج أكثر من 25%, في حيث بلغت نسبة عدد المتزوجين سنة 1987 حوالي 65,3% أي أن هذه النسبة في تناقص مستمر أما بالنسبة للأعمار فمن هم أقل من20 سنة كانوا يمثلون 55% من مجموع السكان عام 1987, فلم يعودوا يمثلون سوى 50,39% عام 1996, أما فيما يخص فئة الشيوخ و الذين هم في سن الستين و ما فوق فقد أصبح تعدادهم1.690.000 أي ما يعادل06% من مجموع السكان.

و بخصوص ذكر التعليم الذي مازال يعاني من عدة نقائص, الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل الأمية للتلاميذ و هذا راجع إلى ظاهرة التسرب المدرسي للتلاميذ التي تتراوح أعمارهم ما بين 10 سنوات فما فوق و خاصة بالنسبة للأرياف حيث بلغت نسبة التسرب المدرسي حوالي 600 ألف تسرب مدرسي عام 1996.[1]

(1) جورج الراسي، **المرجع سابق الذكر**، ص588.

وإذا كانت البطالة تفوق 29% فإن أغلبية البطالين كانت تصيب فئة الشباب التي تقل أعمارهم عن30 سنة وهذا راجع إلى عدة عوامل يمكن أن نحصرها في النقاط التالية:

- تراجع إيجاد مناصب شغل سنة 1986.
- إلغاء نحو 600 ألف منصب خلال التسعينات.
- المردود السيئ للنظام التعليمي و نقص التكوين المهني.
- ارتفاع معدل النمو السكاني حيث تشير المعطيات الإحصائية الخاصة بالنمو الديمغرافي في الجزائر, إلا أنه إبتداءا من2010 عرفت نسبة المواليد ارتفاع معتبر و انخفاض في عدد الوفيات, فهذا ما أدى إلى ارتفاع عدد السكان إلى 37,10 مليون نسمة في 2012, لذا تبقى البطالة هي الآفة الكبرى التي تحول دون القضاء على الفقر في الجزائر رغم كل الجهود التي تبذلها.[1]

2/ دور المرأة في المجتمع: لعبت المرأة الجزائرية دور هام منذ حرب التحرير, فزاد نشاطها و توسع منذ الاستقلال, حيث شغلت مناصب كثيرة و ترشحت لرئاسيات 1999 فتركز عمل المرأة بصورة أساسية في المدن الكبرى وبالتالي فنشاطها كان محصور بين قطاعين أساسين هما قطاع الخدمات و الإدارة و القطاع الصناعي.[2]

و تشير الكثير من الإحصائيات إلى أن عدد السكان الناشطين قد بلغ 5,3 مليون منهم عشر إناث سنة 1987 كما بلغت نسبة التمدرس التي انتقلت من 36% سنة 1966 إلى89%سنة 1990-1991 فتزايدت نسبة التسرب المدرسي لدى الإناث إبتداءا من 12 إلى 13 سنة.[3]

---

(1)حاج قورين، **ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الإجتماعي في ظل الطفرة المالية والبطالة والتضخم**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم السياسية، العدد 12، جوان 2014، ص20.

(2)إيرينا بوكوفا، **المرجع سابق الذكر**، ص11.

(3)مصطفى النبراوي وعبد الله شلي، **تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي**، مركز إبن خلدون للدراسات الاجتماعية، 2009، ص68.

فتؤكد الكثير من الدراسات المعنية بدور المرأة في المجتمع أن عدد النساء النشيطات الذي بلغ 577.000 سيتجاوز 1.100.000 سنة 2005 و 1.277.000 سنة 2010 و بالتالي يصبح معدل النشاط السنوي 12,7% مقارنة بالذكور.

و لوحظ في تشريعات 1997 بروز عدة أصوات نسائية , فالمرأة اليوم أسست عدة أحزاب, كحزب العمال الذي قادته لويزة حنون و مارست ضغوط لفرض احترامها , كما برز دورها في مجال الجمعيات التطوعية فهذه الأخيرة تحاول استقطاب النساء المهنيات و الخبيرات في المجالات المختلفة.[1]

3/ الشباب بين التهميش و الاندماج: يعتبر عنصر الشباب من بين أهم الخصائص التي يتم بها البناء الاجتماعي الجزائري , فأوضاع الشباب تختلف من مجتمع إلى آخر فالمجتمع الجزائري مر في ظروف التحول وحالة من عدم الاستقرار وتذبذب النخبة بين اندماج الشباب أو الاعتماد على ذوي الخبرات,فعاش شباب التسعينات أوضاع متردية جعلته يتصرف بعنف و هذا ما تؤكده الشواهد التاريخية.[2]

وخلال فترة التسعينات برزت قطاعات عريضة منهم بفعل التعبئة والتجنيد السياسي من جهة و السير النسبي لظروف المعيشة من جهة أخرى, ففي منتصف الثمانينات ظهرت قوة رفض وعملت على صد الشباب و انتزاع القيادة من أيديهم بشتى الطرق القهرية والتعبوية.

ولقد عبرت عن ذلك شريحة الشباب بعنف قوي توجه إلى تخريب ما هو تابع للدولة من الممتلكات ومع أن الجيل الذي يزيد عن عمره 30 سنة لم يكن راضيا عن أعمال التخريب، فالجيل الذي يفوق عمره 40 سنة فهم يرون أنه يجب على الشباب أن يقوم بدوره الاجتماعي وعليه أن يرث كل العناصر الثقافية التي اكتسبوها.[3]

---

(1) إيرينا بوكوفا، **المرجع نفسه**، ص26.

(2) غازي حيدرسي، **المرجع السابق الذكر**، ص100.

(3) عبد الناصر جابي،((**الشباب والانتخابات الرئاسية في الجزائر**))، من الموقع الإلكتروني www.a swat.com تاريخ2014/06/03

وعموما ما يمكن قوله أن دور الشباب يختلف من فئة إلى أخرى أي حسب تصنيف الشباب فمنهم من كانوا مهمشين و منهم من كانوا ناقمين أي أنهم غير راضين على الوضع القائم ومنهم من كانوا إسلاميين يعتقدون أن الإسلام هو البديل الأمثل لإنقاذ الجزائر وتحقيق المساواة بين الناس و منهم من كانوا علمانيين يؤمنون بالتغير الفكري و ملتزمون بالقوانين السائدة ، إضافة إلى أصناف أخرى كالإستئصاليين الذين يطالبون بالتغيير الجذري وهم ينتمون إلى العلمانيين ، ففي ظل الصراع القائم بين هذه الأصناف تنتهي في الغالب بالميل لأحد الاتجاهات دون التوفيق بينها بشكل واعي وعقلاني.[1]

المبحث الثاني: مبادئ ومستويات تقييم السياسة العامة في ظل التحول الديمقراطي.

من خلال هذا المبحث سيتم التركيز على أهم المبادئ التي تحكم السياسة العامة، حيث تختلف هذه المبادئ من سياسة إلى أخرى ، ثم الوقوف على أهم المستويات لتقييم السياسة العامة، فلكل مستوى من هذه المستويات دوره الخاص به. وفي الأخير تقييم بعض نماذج السياسات الاجتماعية ثم التركيز على السياسة الصحية باعتبارها جزء من السياسات العامة.

أولا: المبادئ التي تحكم السياسة العامة: إن أي سياسة عامة لابد أن تستند إلى مجموعة من المبادئ والأسس بهدف الحكم غلى مدى جدواها وفاعليتها ومدى نجاحها أو فشلها، حيث تختلف هذه المبادئ من مفكر إلى آخر، فكل واحد من هؤلاء يصنفها من وجهة نظره الخاصة. فأمثال هؤلاء الذين يشيرون إلى هذه المبادئ نذكر: ممدوح مصطفى إسماعيل ثم ثامر كامل محمد الخزرجي و محمد قاسم القريوتي.

(1) عبد الناصر جابي، **المرجع نفسه**، ص58 .

يصنف ممدوح مصطفى إسماعيل مبادئ السياسة العامة إلى ما يلي:

- **مبدأ العمومية:** ويعني بمبدأ العمومية أن يحصل جميع المواطنين على نفس جميع الخدمات المقدمة ويخص بالذكر الخدمات الصحية الخاصة بالرعاية الصحية.
- **الجودة:** ويقصد بها أن معايير تقديم الخدمة يجب أن تتماشى مع المعايير العالمية.
- **مبدأ العدالة:** يشير إلى هذا المبدأ على أنه توزيع الأعباء المالية بعدالة على كافة الناس.
- **مبدأ الفعالية:** ويعني بمبدأ الفعالية أن تقدم الخدمة بأعلى جودة وأقل تكلفة.
- **تحقيق المساواة:** و لتحقيق هذا المبدأ لابد من تقليل الفجوة بين المواطنين حيث أن سوء توزيع الإمكانيات المادية و البشرية يعد من أسباب هذا التفاوت ، و لهذا فإن إعادة توزيع الموارد و تغيير الظروف المحيطة بالبيئة سيساعد على تقليل الفجوة بأسرع وقت وبأقل تكلفة.
- **تقليل الأعباء المادية غلى المواطنين والدولة:**وذلك من خلال وضع أولويات خاصة بالخدمة وإيجاد مصادر جديدة لها من أجل تمويلها وإشراك المواطنين فيها للمشاركة في دفع التكلفة كعامل يساعد على ترشيد الاستهلاك.[1]

فيصنف محمد قاسم القريوتي مبادئ السياسة العامة إلى ما يلي:

- **مبدأ الكفاءة:** لقياس مبدأ الكفاءة يستدعي الأمر طرح التكاليف باعتبارها من أهم الطرق التي يمكن من خلالها قياس الكفاءة ومع ذلك فإنه يمكن اللجوء إلى طرق بديلة لقياس الكفاءة من خلال مقارنة للخدمات نفسها في مناطق جغرافية مختلفة.
- **مبدأ الفاعلية:** و يعني بمبدأ الفاعلية قدرة السياسة المعنية على تحقيق الأهداف المتوخاة منها ، حيث تختلف أهداف السياسة العامة من سياسة إلى أخرى، فمثلا السياسة الصحية تهدف إلى مكافحة الأمراض أما السياسة الأمنية تهدف إلى مكافحة الجريمة.[2]

---

(1)ممدوح مصطفى إسماعيل، **تقييم السياسة العامة كآلية لتطوير استطلاعات الرأي العام**، القاهرة: مركز المعلومات واتخاذ القرار، 2007، ص196.

(2)محمد قاسم القريوتي، **مرجع سبق ذكره**، ص354.

- **مبدأ العدالة:** و يقصد بمبدأ العدالة عدم وجود تفاوت في توزيع الموارد المخصصة لتنفيذ السياسة العامة و هذا ما أشار إليه ممدوح مصطفى إسماعيل من خلال تحليله لمبادئ السياسة العامة.
- **مبدأ المساواة:** يرى محمد قاسم القريوتي أن مفهوم المساواة ومفهوم العدالة على أنهما مفهومان مختلفان، فيقصد بالمساواة أن يتساوى جميع المواطنين فيما يتلقونه من منافع وما يتحملونه من نفقات جراء تنفيذ السياسة العامة، ويشير إلى أنه إذا كان هناك تفاوت فهذا لايحقق عدالة لأن هذه الأخيرة تقتض توزيع المنافع والتكاليف بشكل متساوي.
- **مبدأ الحرية:** ويقصد بها أن يعبر الأفراد عن آرائهم وحقهم في التصويت وحصولهم على حماية عادلة وأن يتمتعوا بكامل حقوقهم.[1]

فحسب ثامر كامل محمد الخرجي فإن مبادئ السياسة العامة تتجسد فيما يلي:

- **مبدأ العدالة والمساواة:** يعد مبدأ العدالة من بين أهم المبادئ الدستورية الأساسية التي تستند إليها جميع الحقوق والحريات وينظر إلى المساواة باعتبارها المفتاح الرئيسي للوصول إلى الديمقراطية الحقيقية وكفالة الحرية، إذ أن المجتمع الذي تنعدم فيه المساواة تسود فيه الفوضى وتنعدم فيه الطمأنينة.
- **مبدأ الحقوق والحريات:** وينظر إلى الحرية غلى أنها القدرة على العمل كل شيء لا يضر بالآخرين وأن يمنع الأفراد بكامل الحقوق التي تؤمن للأعضاء الآخرين في المجتمع، فبالرغم من أن هذه الحقوق والحريات تعكس القدرات التي يمتلكها الأفراد إلا أنها تمثل قدرة الدولة غلى تقريرها وتنظيمها وبيان حدود بواسطة قانون وبالتالي يصبح الإنسان حرا بإرادته الذاتية داخل الحدود القانونية للنظام الذي يعيش فيه.[2]

---

(1)محمد قاسم القريوتي، **المرجع السابق الذكر**، ص354.

(2)ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سبق ذكره**، ص297.

وعموما ما يمكن ملاحظته من هذه المبادئ أن هناك تداخل وتشابك كبير بين هذه المبادئ فتصنيف ممدوح مصطفى إسماعيل كان مشابه تماما لمحمد قاسم القريوتي إلا أنهما يختلفان في بعض المبادئ ولكن بصفة نسبية، أما ثامر كامل محمد الخزرجي فركز على مبدأين وهذين المبدأين أشار إليهما محمد قاسم القريوتي.

ثانيا: مستويات تقييم السياسة العامة: تتعدد وتتنوع مستويات تقييم السياسة العامة ما بين مستوى تشريعي إلى مستوى تنفيذي ثم مستوى قضائي.

فالسؤال الذي يطرح نفسه: ما دور كل من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في تقييم السياسة العامة ؟ بالإضافة إلى مستويات أخرى كالأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

1/دور السلطة التشريعية في تقييم السياسة العامة: تعد السلطة التشريعية هي الجهة المخولة بتشريع القوانين والأنظمة وكذلك المشاريع والبرامج التي تقترحها الإدارات التنفيذية لمعالجة المشاكل وتلبية المطالب العامة للمواطنين وبالتالي فهي تملك الحق في الرقابة والتقييم المباشر عن طريق لجان حيث تقوم بجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها واستخلاص المؤشرات والنتائج لتقييم البرامج والمشاريع العامة غير أن البرلمان قد يمارس تقييم غير مباشر وذلك من خلال تكليف جهات أو أجهزة أخرى سواء كانت داخلية أو خارجية، كما يمكن أن يحصل على بيانات ومعلومات لفرض التقييم من خلال وسائل الإعلام والكتل النيابية المعارضة في البرلمان.[1]

فالبرلمان يعبر عن الإرادة العامة فهو أقرب من المواطنين نتيجة لسهولة تواصل الأفراد مع النواب المنتخبين.

وليؤدي البرلمان دوره على أحسن ما يرام يجب أن يلتزم بمجموعة من المبادئ يمكن أن نحصرها في النقاط التالية:[2]

---

(1) عباس حسين جواد و إرزوقي عباس عبد، **تقييم البرامج والمشاريع العامة (إطار نظري)**، أهل البيت، العدد الرابع، ص214.

(2) للمزيد من المعلومات أنظر: **كيف تصنع السياسة العامة**، دليل إلكتروني.

- الشفافية وحرية تداول المعلومات بمعنى التداول عن تلك السياسة أو المشكلة.
- الحيادية: بمعنى التزام أعضاء البرلمان بالتحليل العلمي الدقيق.
- المتابعة: خلق آلية لتفعيل التغذية الإسترجاعية لأي سياسة باستخدام أدوات الرقابة والمساءلة.[1]

2/دور السلطة التنفيذية في تقييم السياسة العامة: فالسلطة التنفيذية هي المستوى الآخر أو الجهة الأخرى التي تخول لها مهمة تقييم البرامج والمشاريع التي تتولى مسؤولية تنفيذها بنفسها، وذلك للتأكد من مواكبة التنفيذ لما هو مخطط ومحاولة القيام بالإجراءات التصحيحية للتغلب على المشاكل التي تواجه التنفيذ.

3/دور السلطة القضائية في تقييم السياسة العامة: تمارس السلطة القضائية دور مهما في تقييم السياسة العامة وذلك عبر استخدام سلطتها في تفسير ما هو مطلوب من السياسة العامة الجديدة ومعرفة ما هو مطلوب من الناس إزاء سلوكياتهم وتصرفاتهم نحو الأولويات القضائية، وهي تمثل ميدانا لمناقشة الآراء المختلفة التي تمثل الناس والمطبقين لتلك السياسة، كما تلعب دور الوسيط بين واضعي السياسة العامة وبين مطبقيها وأخيرا تقييم وتقويم السياسات العامة والبرامج المنبثقة عنها.[2]

4/دور الأحزاب في تقييم السياسة العامة: قد تمارس الأحزاب السياسية هي الأخرى دورا مهما في تقييم البرامج العامة للحكومة، وأحد الجهات الأساسية التي تتولى مهمة تقييم السياسة العامة وذلك من خلال المعارضة، فيتجسد دور الحزب هنا كدور معارض وبما أن الأحزاب السياسة تهدف للوصول إلى السلطة إلا أنها تقدم فائدة للمواطنين، لذلك يعد تنظيم المعارضة من أهم الأدوار التي تقوم بها الأحزاب، حيث تقوم بتوجيه النقد للحكومة ويقترن هذا النقد بالحلول البديلة التي يتضمنها البرنامج ويتجسد دورها ايضا في نقد النظام السياسي الذي تقيمه الأحزاب السياسية الحاكمة وكذا السياسات العامة التي تتخذها، كما يتعين على الأحزاب أن تقوم بتقديم البدائل.[3]

---

(1)للمزيد من المعلومات أنظر: **كيف تصنع السياسة العامة**، المرجع سابق الذكر.

(2)سعيد علي حسين التميمي، **السياسات العامة في ماليزيا**، قراءة في آليات صنعها وخصائصها،ص، ص، 8_9.

(3) حسيبة غارو، ((دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة))، مذكرة لنيل رسالة الماجستير في العلوم السياسية ، 2012، ص، ص، 91_92.

5/دور المجتمع المدني في تقييم السياسة العامة: تلعب مؤسسات المجتمع المدني دور حيوي وفعال في تنشيط الحراك المجتمعي، باعتبارها أهم قنوات المشاركة وتمثل الوسيلة المثلى للتنمية في مجالات العمل الاجتماعي والثقافي إلى غير ذلك، فمشاركة المجتمع المدني في تقييم مدى فاعلية السياسات المنتهجة تزيد من دوره فيتجسد دوره في ترشيد وتقييم السياسات العامة من خلال جعل السلطات عرضة للمساءلة والشفافية ويتضح هذا من خلال حقه في رفع الدعوى ضد أي اعتداء على أهدافه ومصالحه وكذلك دوره في ترشيد عمل السلطتين التشريعية والقضائية كما يتمثل دوره في التنبيه إلى الانحرافات في السياسات العامة المتخذة وتقييم عمل الحكومة.[1]

ثالثا: تقييم بعض نماذج السياسة العامة

تتضمن عملية تقييم السياسة العامة مجموعة من القرارات والبرامج والخطط التي تتخذها الدولة بمشاركة فاعلين آخرين لحل أو تجنب مشكلة ما.

فالسياسة الصحية تعد واحدة من أهم السياسات العامة، حيث تمثل بعدا هاما من أبعاد السياسات العامة، فهدف التنمية في أي مجتمع لابد أن يستند إلى مجتمع يتسم أفراده بمستوى صحي يدعمه وعي صحي وبالتالي لا يمكن الفصل بين العوامل الصحية و الاجتماعية، فالإنسان القادر والذي يتمتع بمستوى صحي هو الذي يحقق التنمية.[2]

ولمناقشة أي سياسة في أي دولة يثير العديد من القضايا فمن بين هذه القضايا نذكر على سبيل المثال الرعاية الصحية التي تمثل جزء من السلع العامة التي يجب على أي دولة أن تقدمها للمواطنين، فالدولة ملزمة بتقديم هذه السلعة للمواطنين.[3]

السؤال المطروح ماذا نعني بالسياسة الصحية؟ وما هي أهم المبادئ التي تحكم السياسة الصحية في الجزائر؟ وما أهم التغيرات التي طرأت غلى السياسة الصحية بعد عملية التحول الديمقراطي؟

---

(1)نادية بونوة، ((**دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة_دراسة حالة الجزائر من 1989 إلى 2009**))، مذكرة لنيل رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، قسم العلوم السياسية 2009_2010، ص96.

(2)محمد أحمد بيومي وإسماعيل علي سعد، **السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**، الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية، بدون سنة، ص139.

(3)إسماعيل ممدوح مصطفى، **المرجع السابق الذكر**، ص139.

1/مفهوم السياسة الصحية:

قبل التطرق إلى مفهوم السياسة الصحية تجدر بنا الإشارة إلى تقديم تعريف لمفهوم الصحة، فمفهوم الصحة يعتبر من بين أهم المفاهيم التي يصعب تحديدها لأن هناك تداخل بين مفهوم الصحة والمرض.

فالصحة تشير إلى حالة توازن نسبي لوظائف الجسم وعلم وفن الوقاية من المرض و الارتقاء بالصحة تتضمن مجموعة من المجهودات المنظمة من قبل المجتمع وبالتالي فهي مفهوم نسبي تقوم على التوازن بين وظائف الجسم.[1]

تعرف الصحة في الجنس البشري بمدى التواصل الفيزيقي والوجداني والعقلي للشخص وقدرته الاجتماعية في مواجهة بيئته وتعرف أيضا الصحة السيئة بوجود المرض فيمكن أن تعرف الصحة الجيدة بغيابه.[2]

فالسياسة الصحية يمكن تعريفها بأنها:<< مجموعة من القرارات والخطط التي يتم القيام بها لتحقيق رعاية صحية محددة الأهداف داخل المجتمع >>.[3]

2/المبادئ الأساسية للسياسة الصحية في الجزائر:

تطورت السياسة الصحية في الجزائر على أساس مبادئ وهذا ما جسده دستور 1976 في مادته 67 حيث يؤكد على الرعاية الصحية لمواطنيه، فعرفت السياسة الصحية في الجزائر نجاحات وانتكاسات وذلك عبر المراحل المختلفة التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال.[4]

---

(1)عثمان الصديقي سلوي، **الصحة العامة والرعاية الصحية من المنظور الاجتماعي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، بدون سنة، ص139.

(2)نجلاء عاطف خليل،**في علم الاجتماع الطبي ثقافة الصحة والمرض**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص6.

(3)السياسة الصحية ويكيبيديا، **الموسوعة الحرة**،**https://www.wikipidia.org/wiki, p01.** تاريخ الاطلاع 2015/05/14 على الساعة 05:39

(4)نور الدين حاروش، **الإدارة الصحية وفق نظام الجودة الشاملة**، عمان: دالا الثقافة للنشر والتوزيع، 1984، ص13.

ورثت الجزائر منذ الاستقلال حالة صحية متدهورة، حيث كان النظام الصحي متمركز في المدن الكبرى إلا أن ما يميز الحالة الصحية في هذه الفترة هو معاناة الشعب الجزائري من الفقر وانتشار بعض الأمراض والظروف المعيشية السيئة، ومن أجل القضاء على الأمراض الوبائية ومكافحة ظاهرة وفيات الأطفال وضعت الجزائر نظام الأولويات للسياسة الصحية في الجزائر تمثل في التركيز على سياسة وطنية للصحة وكذا بناء هياكل وتكوين إطارات طبية وشبه الطبية.[1]

فالسياسة الصحية خلال هذه الفترة كانت محدودة في خياراتها، فينبغي على الدولة إعادة النظر في البنايات والهياكل التي خلفها الاستعمار وعليها القيام بحملات تلقيحية لبعض الأمراض الفتاكة والمعدية.

فحققت الفترة الممتدة ما بين 1973_1980 بعض الإنجازات تجسدت في مضاعفة قاعات العلاج وذلك من أجل إعطاء العلاج الأولي أولوية، فالهدف من ذلك يكمن في الوقاية من الأمراض وإنشاء عيادات متعددة الخدمات.

وبشأن تلقيحات وإلزامية مجانيتها صدر مرسوم رقم 69_96 المؤرخ في 09 جويلية 1969 الذي كان يهدف إلى مكافحة بعض الآفات الاجتماعية وكذلك اللجوء إلى عملية التوزيع وتنظيم الولادات ومكافحة بعض الأمراض.[2]

وبخصوص الطب المجاني صدر الأمر الرئاسي رقم 73_65 المؤرخ في 28 ديسمبر 1973 المتعلق بإنشاء الطب المجاني في القطاعات الصحية.[3]

---

(1) محمد أحمد بيومي وإسماعيل علي سعد، **المرجع سابق الذكر**، ص140.

(2) نور الدين حاروش، **المرجع نفسه، ص192.**

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 73_65 المؤرخ في 28 ديسمبر 1973 المتعلق بإنشاء الطب المجاني في القطاعات الصحية، **الجريدة الرسمية**، العدد 01 الصادرة بتاريخ 01 جانفي 1974، ص02.

تعتبر مجانية الطب الخطوة الأولى لإعطاء فعالية أكثر للقطاع الصحي وتوحيد نظامه ككل، ووضع برامج صحية وتسخير كل الوسائل و الإجراءات من أجل حماية الصحة و ترقيتها وتعميم مجانية النظام الصحي الوطني.

فحققت الفترة الممتدة ما بين 1974_1979 بعض التقدم في القطاع الصحي من خلال تشجيع التنمية البشرية وتكوين الإطارات، كما عرفت نوع من الإستقرار من حيث الهياكل القاعدية حيث تعد هذه الأخيرة بمثابة همزة وصل بين المراكز الصحية وقاعات العلاج من جهة والمستشفيات والقطاعات الصحية من جهة أخرى كما تم إعداد برنامج صحي سنة 1975الذي بموجبه يتم تحديد المشكلات الصحية ذات الأولوية سواء تعلق الأمر بالمشكلات الاقتصادية أو الاجتماعية.

وتميزت الفترة الممتدة ما بين 1980_1990 بإنشاء هياكل صحية جديدة، ففي نهاية الثمانينات جاء دستور 23 فيفري 1989 ليحدد تدخل الدولة في مجال الوقاية ومكافحة الأمراض المعدية أما باقي العلاجات فتتم وفق اتفاق بين المؤسسات الإستشفائية وهيئة الضمان الاجتماعي.[1]

وبصدور المنشور الوزاري المشترك رقم 01 المؤرخ في 08 أفريل 1995 المتعلق بمساهمة المرضى بتسديد نفقات الإيواء و الإطعام في الوسط الإستشفائي يرى أن مجانية الطب لا تزال سارية المفعول.[2]

ففي سنة 1997 عرف القطاع الصحي إعادة تنظيم المؤسسات الصحية من حيث التنظيم والتسيير وذلك من خلال المراسم التنفيذية الخاصة بالمؤسسات الإستشفائية المتخصصة والقطاعات الصحية والمراكز الإستشفائية الجامعية.[3]

---

(1) نور الدين حاروش، **المرجع السابق ذكره،** ص196.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصحة والسكان، المنشور الوزاري رقم 01 المؤرخ في 08 أفريل 1995 المتضمن مساهمة المرض في نفقات الإطعام والإيواء داخل المستشفى، ص02.

(3) نور الدين حاروش، **المرجع نفسه،** نفس الصفحة.

حققت الفترة الممتدة ما بين 2005_2007 إنجازات عديدة حيث تم إنجاز العديد من المستشفيات و عيادات متعددة الاختصاص و مراكز صحية حيث وصل عدد هذه الأخيرة ما يقارب 79 مركز صحي وتم إنجاز العديد من قاعات العلاج وفي سنة 2007 أعيد تنظيم القطاعات الصحية وتطور عدد الهياكل القاعدية وكذا عدد المستخدمين وفي سنة 2008 عرفت تطوير الإنتاج المحلي للأدوية من أجل الحافظة عليها وفي سنة 2009 تم استلام أربع مراكز للتصوير بالأشعة كما تطور التأطير الطبي.[1]

3/تقييم السياسة الصحية في الجزائر:

لتقييم أي سياسة عامة كانت ونخص بالذكر السياسة الصحية بالجزائر فلابد من مراعاة نظام الأولويات التي تبنى عليه هذه السياسة.

فنظام الأولويات التي كانت ترتكز عليه السياسة الصحية في الجزائر يتجسد في النقاط التالية:

- الاستفادة من مجانية العلاج.
- العدالة الاجتماعية.
- الإنصاف والتضامن الاجتماعي.
- تحسين التسيير الإداري.
- منح المؤسسات الصحية الاستقلالية اللازمة وقوانين أساسية تتلاءم وخصوصيتها.
- تأسيس نظام لتقييم النشاطات حسب الأهداف المسطرة.[2]

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **ملحق بيان السياسة العامة**، مرجع سابق الذكر، ص24.

(2) نور الدين حاروش، **مرجع سابق الذكر**، ص198.

خلاصة و استنتاجات:

بعد سنة 1989 فتحت الجزائر أبوابها للتعددية السياسية و حرية التعبير, فحدث الانفجار الذي أدى إلى ظهور الإصلاحات عدة مست نواحي و شرائح مختلفة كانت فيما سبق حبر على ورق (كالأحزاب السياسية), التي شكلت بؤرة نزاع قبل سنة 1989 و انعكاساتها فيما بعد على هذه الجهة, مما استلزم اقتراح جملة من الإصلاحات, كإصلاح المؤسسات الاقتصادية, الاجتماعية, السياسية, مع الأخذ بعين الاعتبار التركيبة البشرية للمجتمع الجزائري وأثر هذه الإصلاحات على هذه الشرائح.

وبالعودة إلى المبادئ التي تحكم السياسة العامة في الجزائر نجدها تتباين و تختلف باختلاف وجهة كل باحث بما ينعكس على تقييم السياسة العامة باختلاف مستوياتها(التنفيذية, التشريعية, القضائية) التي تندرج ضمنها السياسة الصحية.

خاتمة

خاتمة:

من المفيد وقد وصلنا إل ختام هذه الدراسة أن نلفت الانتباه إلى استخلاص عام مفاده أن ارتباط التحول الديمقراطي بعملية تقييم السياسة الصحية بصفة خاصة و السياسة العامة بصفة عامة يعد ضرورة ملزمة لإنجاح هذه السياسة, وفي ضوء ذلك فإن المطلوب من التحول الديمقراطي العمل على تطوير آليات تقييم السياسات العامة نحو تخليق صيغة جديدة لها, لكن ما تجب الإشارة إليه في ضوء ما يمكن طرحه في شكل افتراضات التي من ضمنها:

-إن الديمقراطية و التحول الديمقراطي مفهومان متلازمان .

يتسق هذا الطرح مع الفهم الصحيح للديمقراطية باعتبارها أسلوب حياة و قيمة مجتمعية تقوم على دعامتين أو ركيزتين أساسيتين تتمثل في العدالة و المساواة, أما مفهوم التحول فهو أوسع و أشمل من الديمقراطية.

-ترتبط العوامل بالأزمات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية .

للوصول إلى التحول الديمقراطي لا بد أن تتضافر عوامل عديدة لتصبح هذه العملية ممكنة الحدوث, غير أنه ليس من السهل البدء بهذه العملية دون توفر هذه العوامل, لذلك فإن الاضطلاع بمهمة التحول الديمقراطي تقع على عاتق الكل بدءا بالنخب الحاكمة, بينما يرجع البعض الأخر هذه العوامل إلى تعرض الأنظمة السياسية لبعض الضغوط المتزايدة للمطالبة بالمشاركة و الديمقراطية.

-تعترض طريق التحول مجموعة من العوائق السياسية الاقتصادية و الاجتماعية.

فهي مرتبطة أساسا بالإرادة السياسية لنظام الحكم وبتعقيد العملية السياسية و كذا تحريف المجتمع المدني عن أدواره, ثم تأتي مسؤولية الأحزاب السياسية التي ساهمت بشكل كبير في تفويت فرصة الديمقراطية سواء من حيث العنف بمختلف أنواعه أو بسبب المسايرة الكلية التي انتهجتها بعض الأحزاب أو بسبب الانتهازية السياسية و بعد ذلك تأتي عوائق العمل الإعلامي الذي رغم المكاسب الكبيرة التي حققها يبقى محصورا في الصحافة المكتوبة.

-الكثير يتساءل عن العلاقة التي تربط التحول الديمقراطي بالسياسة الصحية, يمكن حصر هذه العلاقة في إبراز أهم التغيرات التي طرأت عليها بعد عملية التحول.

وعليه فإن الأهداف المحققة للسياسة الصحية بعد عملية التحول يمكن إبرازها فيما يلي:

*بذل الجهود في تكوين الإطارات الطبية والشبه طبية.
*القضاء على الأمراض و سوء التغذية.
*الاستعمال العقلاني لإمكانيات الخدمة الوطنية والخدمة المدنية.
*مضاعفة الوكالات الصيدلانية على المستوى الوطني.

ومما تقدم تجدر بنا الإشارة إلى تقديم اقتراحات و توصيات لإصلاح العملية الديمقراطية في الجزائر و لتحسين الخدمات الصحية, من الممكن جدا أن تؤدي إلى تجاوز تلك العقبات

-ضرورة وضع نظام لمتابعة الحالات المرضية على جميع مستويات الخدمة.
-وضع معايير خاصة بالخدمات.
-إعادة هيكلة الجهات الرقابية.
-تفعيل آليات التحصيل وإعادة النظر في أسلوب جمع الاشتراكات لضمان حقوق الهيئة.
-تكوين قاعدة تشريعية واقتصادية تضمن الموارد اللازمة.
-القضاء على الفساد الذي انتشر في كل المستويات و شكل خطرا حقيقيا على التنمية والاستقرار السياسي والاجتماعي.
-القضاء على الصراع داخل نظام الحكم و مؤسساته ومنظماته مما يتيح الفرصة لإعادة التوازن في العمل السياسي.
-تحسين الأداء خصوصا في الساحة الإسلامية وتطبيع العلاقات معها بما فيها السلطة الحاكمة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

أ)- باللغة العربية:

1) أبوزكريا يحي, **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر**. بيروت: مؤسسة عارف للمطبوعات, 1993.
2) أندرسون جيمس, **صنع السياسات العامة**, ترجمة عامر الكبيسي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة,1999.
3) البار أمين, **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية**. الإسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية.
4) البكاري محمد غالب سعيد علي, **الإصلاح الديمقراطي و البناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية تحليل سوسيولوجي مقارن**: المكتب الجامعي الحديث,2013.
5) بلحاج صالح, **أبحاث و أراء حول مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر**: مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر,2002.
6) بلحاج صالح, **المؤسسات السياسية و القانون الدستوري في الجزائر من الإستقلال إلى اليوم**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية,2010.
7) بلقيس أحمد منصور, **الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي** //دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى//. القاهرة: مكتبة مدبولي 2004.
8) بن أشنهو عبد اللطيف, **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962-1980**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية, 1982
9) بوحنية قوي, **الانتخابات و عملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة**. الجزائر: دار الراية للنشر و التوزيع, 2011
10) بورادة حسين, **الإصلاحات السياسية في الجزائر**,1996
11) بيومي محمد أحمد علي سعد إسماعيل, **السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**. الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية

12) جابي عبد الناصر, **مأزق الإنتقال السياسي في الجزائر**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات, 2012

13) جبريل ألموند و آخرون, **السياسة المقارنة إطار نظري**, ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي. بنغازي: جامعة قارينوس, 1996

14) جعفر محمد أنس قاسم ,**ديمقراطية الإدارةالمحلية الليبرالية و الاشتراكية** . الجزائر: ديوان المطبوعات

15) درويش محمد فهيم ,**مرتكزات الحكم الديمقراطي و قواعد الحكمالرشيد**, دار النهضة العربية , 2010

16) حاتم رشيد, **الجزائر....إلى أين؟** عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات,1998

17) حاروش نور الدين, **الإدارة الصحية وفق نظام الجودة الشاملة**. عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع,1984

18) الحسين أحمد مصطفى, **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية,2002

19) المبيضين صفوان, **المركزية و اللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**. عمان, 2011

20) حنفي عبد العظيم محمود, **إستراتيجيات الانتقال الديمقراطي**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات, 2011

21) حيدوسي غازي,**الجزائر التحرير الناقص**, ترجمة خليل أحمد خليل. بيروت: دار الطليعة للطباعة.

22) الخزرجي محمد ثامر كامل, **النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة**. عمان: دار مجدلاوي, 2004

23) الداسر أمحمد, **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**: كلية الحقوق بالمحمدية

24) دبور أمين محمد علي, **دراسات في التنمية السياسية**. غزة,2011-2012

25) درويش عبد الكريم و سيد عليوة, **دراسات في السياسة العامة**. القاهرة: مركز القرار للإستشارات,2004

26) الراسي جورج, **الدين و الدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر**. الجزائر: دار القصبة للنشر.2003 .

27) رشوان حسين عبد الحميد أحمد, **الديمقراطية و الحرية و حقوق الإنسان**. الإسكندرية, 2006

28) الرياشي سليمان و أخرون, **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية** الاقتصادية الاجتماعية الثقافية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية,1999

29) زيبحة زيدان, **جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة. الجزائر**: دار الهدى, 2009

30) سليمان عصام, **مدخل إلى علم السياسة**. بيروت: دار النضال للطباعة و النشر والتوزيع,1989

31) الشرقاوي سعاد, **النظم السياسية في العالم المعاصر**. القاهرة: دار النهضة العربية,2008

32) شاكر الشريف محمد .**الديمقراطية**

33) شطي إسماعيل و آخرون, **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربة**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية,2009

34) الشعراوي سلوى و أخرون, **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**. القاهرة: مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة

35) عاطف خليل نجلاء, **في علم الاجتماع الطبي ثقافة الصحة و المرض**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية

36) عبد النور ناجي, **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية**: مديرية النشر لجامعة قالمة

37) عبد النور ناجي, **مقدمة في دراسة السياسة العامة**. عنابة: دار العلوم للنشر و التوزيع, 2014

38) عبد الوهاب حميد رشيد, **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**, بيروت:دار الهدى للثقافة و النشر, 2003

39) عثمان الصديقي سلوى, **الصحة العامة و الرعاية الصحية من المنظور الاجتماعي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية

40) العربي إسماعيل, **التنمية الاقتصادية في الدول العربية**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع,1980

41) العزاوي وصال نجيب, **مبادئ السياسة العامة.** عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع, 2002

42) العياشي عنصر, **سسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر.** القاهرة: دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع,1999

43) غربي محمد و أخرون, **التحولات السياسية و إشكالية التنمية.** الجزائر: ابن نديم للنشر و التوزيع, 2014

44) الفهداوي فهمي خليفة, **السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل.** عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة, 2001

45) قاسم جعفر أنس, **أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية بالجزائر.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية,1988

46) القريوتي محمد قاسم, **رسم و تنفيذ و تقييم و تحليل السياسة العامة.** الكويت: مكتبة فلاح للنشر و التوزيع,2006

47) قيرة إسماعيل و آخرون, **مستقبل الديمقراطية في الجزائر.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية,2002

48) الكواري علي خليفة و أخرون, **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2000

49) الكيالي عبد الوهاب, **موسوعة السياسية.** بيروت: المؤسسة العربية للطباعة و النشر,1990

50) مالكي أمحمد و أخرون, **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

51) مبارك مبارك أحمد, **القادة الجدد و مستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية.** القاهرة: مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات,2011

52) محمد علي محمد, **السياسة بين النظريةو التطبيق.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع, 2004

53) محيو أحمد, **محاضرات في المؤسسات الإدارية.** الجزائر:ديوان المطبوعات الحامعية, 2005

54) المصري رفيق و أخرون, **الدين و السياسة و الديمقراطية**, مركز حقوق الإنسان و مشاركة الديمقراطية

55) مصطفى محمد عبد الله و آخرون, **الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية,2001

56) معراف إسماعيل, **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**. الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية

57) مقرئ عبد الرزاق, **التحول الديمقراطي في الجزائر**, رؤية ميدانية

58) ممدوح مصطف إسماعيل, **تقييم السياسة العامة كآلية لتطوير استطلاعات الرأي العام**. القاهرة: مركز المعلومات و اتخاذ القرار,2007

59) منيسي أحمد, **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية,2003

60) موصللي أحمد, **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي و إيران و تركيا**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية,2004

61) نداء صادق الشريف, **تجليات العولمة على التنمية السياسية**. عمان: دار الجهينة للنشر و التوزيع, 2007

62) نايف العكش محمد أحمد, **مؤسسات المجتمع المدني و التحول الديمقراطي**. عمان: دار المكتبة الحامد للنشر و التوزيع

63) ولد خليفة محمد العربي, **التنمية و الديمقراطية في الجزائر و المنطقة العربية**. الجزائر

64) ياغي عبد الفتاح, **السياسات العامة النظرية و التطبيق**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية,2011

ب) باللغة الفرنسية:

65)Henni Ahmed, economie de l'ALGERIE INDEPENDENT. Alger, 1993.

ثانيا: المجلات

65) بلعور مصطفى,((الإصلاحات السياسية في الجزائر1988-1990)), **مجلة دفاتر السياسة و القانون**, العدد الأول, جوان 2009

66) تلمساني رشيد, ((الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية)). بيروت: مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط, العدد 07,يناير 2008

67) جابي عبد الناصر, ((الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين الإرث الماضي و تحديات المستقبل)), **المجلة العربية للعلوم السياسية**, العدد 30

68) جواد عباس و إرزوقي عبد, ((تقييم البرامج و المشاريع العامة-إطار نظري-)), العدد الرابع

69) الداودي الشيخ,((الإصلاحات الاقتصادية و إشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة)), **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**, الجاد 25, العدد الثاني, 2009

70) داودي الطيب, ((تقييم إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية)), جامعة بسكرة, العدد الثالث

71) زرقين زهرة,((أزمة الديمقراطية في الجزائر بين الفكر و الممارسة, مقاربة ميدانية)),جامعة فرحات عباس, العدد 10, 2010

72) شايب الذراع بن يمينة, ((التحول الديمقراطي في الجزائر, العوائق و الأفاق)), الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية, العدد 08, 2012

73) قورين الحاج,((ظاهرة الفقر في الجزائر و أثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالة و التضخم)), الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية, العدد 12, جوان 2014

74) قوي بوحنية, ((سلطة الإعلام و قيم التحول الديمقراطي في التنمية السياسية)), **مجلة دفاتر السياسة و القانون**, العدد الأول, جوان 2009

75) كولفرني محمد, ((التغير الاجتماعي و السياسي:دراسة تأصلية و نقدية)), **المجلة العربية للعلوم سياسية**, بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية

76) لعبادي إسماعيل, ((أثر النظام الإنتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية)), **المجلة العربية للعلوم السياسية**, جامعة ورقلة

77) معرض جلال عبد الله, ((أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي)), المستقبل العربي, العدد 55, سبتمبر 1986

78) النبراوي مصطفى و شلبي عبد الله,((تقرير المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في العالم العربي)), مركز ابن خلدون للدراسات الإئتمانية, 2009

ثالثا:النصوص القانونية

79) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, القانون رقم 89-11 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي, **الجريدة الرسمية الجزائرية** المؤرخة في 05 جويلية 1989 العدد 27

80) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, القانون رقم 89-13 المؤرخ في 07 أوت 1989 المتضمن قانون الإنتخابات المعدل و المتمم بقانون 90-06

81) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, القانون رقم 90-07 المؤرخ في 03 أفريل , المتعلق بالإعلام, العدد 14, 1990

82) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الأمر رقم 08/90 المتعلق بقانون البلدية, **الجريدة الرسمية**,رقم 15 الصادرة بتاريخ 11 أفريل 1990

83) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , الأمر رقم 73-66 المؤرخ في 28 ديسمبر المتعلق بالطب المجاني في القطاعات الصحية , **الجريدة الرسمية**, العدد 01 الصادرة بتاريخ 01 جانفي1974

84) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , وزارة الصحة و السكان , المرسوم رقم 01 المؤرخ في 08 أفريل 1995 المتضمن مساهمة المرضى في نفقات الإطعام و الإيواء داخل المستشفى

رابعا: الأطروحات و الرسائل الجامعية

85) حسيني محمد العيد, ((**السياسة العامة الصحية في الجزائر دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث**)), مذكرة لنيل رسالة الماجستير في العلوم السياسية, تخصص سياسات عامة مقارنة, دفعة 2012

86) زريق نفيسة,((**عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر و إشكالية النظام الدولاتي المشكلات والأفاق**)), مذكرة لنيل رسالة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية, تخصص تنظمات سياسية و إدارية,2008-2009

87) فرحاتي عمر,((**إشكالية الديمقراطية في الجزائر**)), مذكرة لنيل رسالة الماجستير بمعهد العلوم السياسية , جامعة الجزائر,

88) طاشمة بومدين,((**مسألة التنمية السياسية و التجربة الديمقراطية في الجزائر**)), مذكرة لنيل رسالة الماجستير , قسم العلوم السياسية, جامعة الجزائر, 2001

89) 1992

90) قرقاح إبتسام,((**دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر1989-2009**)), مذكرة لنيل رسالة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية, تخصص السياسات العامة و الحكومات المقارنة,2011

91) مرزوقي عمر,((**حرية الرأي و التعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي دراسة مقارنة بين الجزائر –مصر**)), أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية, تخصص تنظيم سياسي و إداري, دفعة 2012

92) زيدان جمال, ((**تقويم السياسات العامة بين النظرية و التطبيق حالة الجزائر1999-2009**)), أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم السياسية, تخصص تنظيم سياسي و إداري, دفعة 2012-2013

93) غارو حسيبة,((**دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة**)), مذكرة لنيل رسالة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية, تخصص تنظيمات سياسية وعلاقات دولية,دفعة 2012 .

94) بونوة نادية, ((**دور المجتمع المدني في صنع و تنفيذ و تقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر 1989-2009**)), مذكرة لنيل رسالة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية, تخصص سياسة عامة و حكومة مقارنة, قسم العلوم السياسية,2009-2010

خامسا: الملتقيات

95) بورغدة حسين و قصاص الطيب, الخوصصة مفتاح الدخول إلى اقتصاد السوق في الجزائر, **الملتقى الدولي اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة**, جامعة فرحات عباس, 2004

96) شرون حسينة و بن المشري عبد الحليم, التحول الديمقراطي في الجزائر و أثره على الحريات العامة, **أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في** الجزائر, جامعة بسكرة.

97) عكاش فضيلة, الأثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر, **أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر**, جامعة بسكرة.

98) عليواش فريد, أثار التحول الديمقراطي على المؤسسات الدستورية الجزائرية, **أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر**, جامعة بسكرة.

99) قصاب سعدية, أثار برامج التعديل الهيكلي على سوق العمل في الجزائر, **الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الإقتصادي الجديد**, 2003 ,

100) لعجال محمد لمين, معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر, **أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر**, جامعة محمد خيضر بسكرة.

فهرس البحث

فهرس البحث

شكر وعرفان .....

اهداء .....

مقدمة .....أ-ط

الفصل الأول: الديمقراطية والتحول الديمقراطي« دراسة في المفاهيم والأسس»

المبحث الأول: ماهية الديمقراطية.....12

أولا: التعريف بمفهوم الديمقراطية 12

ثانيا: خصائص الديمقراطية 15

ثالثا: أشكال وصور الديمقراطية 16

رابعا: معوقات الديمقراطية.....18

المبحث الثاني: ماهية التحول الديمقراطي 20

أولا: مفهوم التحول الديمقراطي و علاقته ببعض المفاهيم 20

ثانيا: شروط التحول الديمقراطي.....24

ثالثا: أسباب وآليات التحول الديمقراطي 24

رابعا: أنماط التحول الديمقراطي.....28

خلاصة و استنتاجات 31

الفصل الثاني: تقييم السياسات العامة<<دراسة في المفهوم، الأساليب، الفواعل>>

المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة.....33

أولا: التطور التاريخي للسياسة العامة 33

ثانيا: التعريف بمفهوم السياسة العامة.....35

ثالثا: أهداف السياسة العامة 38

رابعا: مراحل صنع السياسة العامة (نختم بمرحلة التقييم) 39

المبحث الثاني: مفهوم تقييم السياسة العامة.....44

أولا: التعريف بمفهوم تقييم السياسة العامة 44

ثانيا: الجهات المعنية بتقييم السياسة العامة.....45

ثالثا: أساليب تقييم السياسة العامة 46
رابعا: صعوبات تقييم السياسة العامة.....48
خلاصة و استنتاجات.....49
الفصل الثالث: التحول الديمقراطي في الجزائر
المبحث الأول: نشأة و دوافع التحول الديمقراطي في الجزائر.....52
أولا: نشأة التحول الديمقراطي في الجزائر.....52
ثانيا: دوافع التحول الديمقراطي في الجزائر 56
ثالثا: آليات التحول الديمقراطي في الجزائر 59
المبحث الثاني: مظاهر التحول الديمقراطي و معوقاته 61
أولا: مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر 61
ثانيا: معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر.....65
ثالثا: أفاق التحول الديمقراطي في الجزائر 67
خلاصة و استنتاجات.....68
الفصل الرابع:التحول الديمقراطي و عملية تقييم السياسة العامة
المبحث الأول: انعكاسات التحول الديمقراطي على البناء الاجتماعي العام 70
أولا: البنية السياسية و التحول الديمقراطي 70
ثانيا: البنية الاقتصادية و التحول الديمقراطي 77
ثالثا: البنية الاجتماعية و التحول الديمقراطي 83
المبحث الثاني: مبادئ و مستويات تقييم السياسة العامة في ظل التحول الديمقراطي88
أولا: مبادئ السياسة العامة 88
ثانيا: مستويات تقييم السياسة العامة 91
ثالثا: تقييم بعض نماذج السياسة العامة.....93
خلاصة و استنتاجات.....98
خاتمة 100

قائمة المراجع 103

الفهرس 113